

مايو/أيار ٢٠٠٦

نشرة  
الهجرة  
القسرية

## الدفاع عن حقوق

### المستضعفين ومساندتهم:

**بالإضافة إلى:**

## ■ دور القانون في دارفور

## ■ العودة إلى جنوب السودان

## ■ مبادئ بنیرو

## ■ النازحون والتجمعات

## ■ لاجنو البيئة؟

## ■ آزماآت منسبیه



نفسر نشرة الهجرة القسرية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة

أكسفورد بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين

Refugee  
Studies  
Centre



## من أسرة التحرير

## نشرة الهجرة القسرية Nashrat al-Hijra al-Qasria

تهدف "نشرة الهجرة القسرية" إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منظم بين الباحثين واللاجئين والناشطين داخل أوطانهم، ولأن يعملون معهم أو يتعاونون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالشراكة مع "المشروع العالمي للنقص بأوضاع اللاجئين" التابع للجمعية البروتستانتية لللاجئين.

### هيئة التحرير

ماريون كولمري - د. تيم موريس

أنجر للمساعدة

مصعب حيتاني

مساعدة الأبحاث

شاهين إيس

مركز دراسات اللاجئين

Refugees Studies Centre

Dept of International Development

3 Mansfield Road

Oxford, OX1 3TB, UK

Email: fm@qeh.ox.ac.uk

Tel: +44 (0)1865 280700

Fax: +44 (0)1865 270721

موقع الإنترنت

www.hijra.org.uk

هذا العدد لم يكن ليظهر إلى حيز الوجود دون مساعدة باتدانا باتنك - المنسق العام للتتحالف العالمي لمكافحة تهريب النساء. وقد ساعدت كثيرًا في توسيع مداركنا حول المتاجرة بالبشر والتأكد من أن المقالات المنشورة تتبع نفس جوانب هذه الظاهرة - وتستجيب لها - وهي قضية عادة ما تكون مهمشة.

غطيت تكاليف إنتاج وتوزيع هذا العدد من المنح المقدمة من التحالف العالمي لمكافحة تهريب النساء، ووزارة الخارجية السويسرية والمنظمات المتعاونة مع الأمم المتحدة حول المتاجرة بالبشر حول شبه إقليم ميكرنغ الأعظم.

ولأولئك الذين يقرأون مجلتنا لأول مرة، فقد يكونوا مهتمين في معرفة أن نشرة الهجرة القسرية تنشر من قبل مركز دراسات المهاجرين في جامعة أكسفورد باللغات الإنجليزية والعربية والإسبانية والفرنسية، وتوزع هذه النشرة مجانًا في ١٧٤ دولة وعلى الموقع الإلكتروني: [www.fmreview.org](http://www.fmreview.org). إذا كنت ترغب في الحصول على المزيد من أعداد نشرة الهجرة القسرية، استخدم النموذج الموجود على الغطاء الخلفي للنشرة أو اتصل معنا على العنوان المبين. الرجاء ذكر اسمك، ومنظمتك، وعنوانك البريدي الكامل ولغة النشرة.

ونعتز عن التأخير في وصول نشرة الهجرة القسرية، فنشرة الهجرة القسرية - عدد ٢٤ الخاصة بالمسودات والدول المحيطة به كانت معدة واستهلكت الكثير من الوقت. إضافة لذلك، أدى الطلب المتزايد على أعداد نشرة الهجرة القسرية إلى زيادة الوقت في إصدارها.

ولتخفيض تكاليفنا، يتولى برنامج دراسات السلام في جمعية علماء المجتمع السريلانكية أمر طباعة ونشر النشرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

سينشر العدد ٢٦ من نشرة الهجرة القسرية بحلول شهر أغسطس ٢٠٠٦، وسيركز على اللاجئين الفلسطينيين وسينشر مع تقرير عن مؤتمر تم عقده في أكسفورد عن التعليم في مرحلة بعد الصراع في أبريل ٢٠٠٦. أما العدد ٢٧ الذي سينشر في ديسمبر ٢٠٠٦، فيركز على بناء القدرات في الحكومات الجنوبية والمجتمع المدني لمساعدة وحماية المهاجرين. وسيكون الموعد النهائي لطرح المقالات الأول من سبتمبر. للمزيد من المعلومات عن الأعداد القادمة، زوروا موقعنا على:

[www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

مع تحيات أسرة التحرير

ماريون كولمري - تيم موريس  
مصعب حيتاني

الغلاف الأساسي

هذه الإمالة سألعت من قريتها في أيول في مومبي في الهند على أمل إيجاد إنقاذ لإنهاء المراهقة المبكرة. (سأبقى في مومبي حتى أجد ابنتي أو أموت. ولن أفرح دونها). كاتي شونين من وزارة الداخلية الأمريكية.

تصوير كي تشيرونو لصالح وزارة الخارجية الأمريكية

التصميم والإخراج الفني  
Colophon Media

طبعها في مطابع:  
Lazergraphic (PVT) Ltd

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819



Refugee  
Studies  
Centre



THE QUEEN'S  
ANNIVERSARY PRIZE  
FOR  
OUTSTANDING ACHIEVEMENT  
2002

وننتقم بالشكر إلى كل مولينا، إضافة إلى رعاة هذا العدد منذ يناير/كانون ثاني ٢٠٠٥ الذي قدموا لنا الدعم، وهم

الخدمات الكاثوليكية

بروكينغ - مشروع بيرن للهجرة العالمية

استوكي

جمعية الوكالات الإنسانية

كولمبير

الصليب الأحمر

المفوضية الأوروبية للمساعدة الإنسانية

وزارة التطوير الدولي في الحكومة البريطانية

مجلس اللاجئين النرويجي

لجنة الإنقاذ الدولية

مؤسسة فورود

فينشون الدولية مركز فامين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مؤسسة أ.م. قطان

ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

اليونيفسك

ورلد فيجن الأسترالية

لجنة المرأة للاجئين النساء والأطفال

ورلد فيجن الأمريكية

# المحتويات

٣٧..... المتاجرة في النساء الإثيوبيات إلى اليمن في ازدياد مستمر.....

مارينا دي ريجت

٣٩..... هل يعتبر الاتجار بالبشر قضية معنية بالهجرة أم بحقوق الإنسان؟.....  
بوت جيزفيلد، وسارة غرين، وسارة إيسن، وكريستين بيرو

٤١..... مكافحة الاتجار في المملكة المتحدة.....  
ولندي يورغ وديشا كريك

٤٣..... ضحايا الاتجار بالبشر في المملكة المتحدة.....  
بوب برغوين وكثير داروين

## مقالات علمة

٤٤..... الترويج لسيادة القانون في دارفور.....  
سارة ماغواير ومارتن جي بارتندر

٤٧..... الإخفاق والفوضى في دارفور.....  
لاري مانيو

٤٨..... الحاجة إلى خدمات الإجهاض في دارفور ونشاد.....  
نصارا فيلارد

٤٩..... العودة المجهولة إلى جنوب السودان.....  
غريهام وود وجيك فيلان

٥٠..... السودان: التوقعات والأمال الغير مؤكدة.....  
تيم موريس

٥٢..... حقوق جديدة لرد المسكن والمقارن والأرض.....  
سكوت أليكسي

٥٤..... المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين داخليا وما بينهما.....  
تيم موريس

٥٦..... المفوضية الأوروبية تركز على «الآزمات المنسية».....  
سليمون هورنر

٥٨..... الصحراء الغربية: هل حان الوقت لتبني طريق جديد؟.....  
خوزيه كريك

٥٩..... عطلات في وقت السلم: أطفال الصحراء الغربية يزورون إسبانيا.....  
غيدو كريفيلو وإيلينا فيديا ولور الفمسي شلي

٦١..... لاجئون «البيئة»؟.....  
كيت رومر

٦٢..... هل الاتحاد الأوروبي في صدد التخلي عن مبدأ عدم الإعادة القسرية؟.....  
كيترا مارفيني

٦٣..... لاجئون دون مساعدة قانونية.....  
نيكول هاليت، ماريا بيتريس غونغورا وجوسيك براين وجينا بوزر

٦٤..... التكامل المحلي حل مثالي للاجئين.....  
أنا لور

٦٥..... ترويج الواقيات الجنسية النسائية للاجئين.....  
جاكلين دايو

## الاتجار بالبشر

٤..... تطلعات في مبادرات معالجة قضية المتاجرة بالبشر.....  
باندانا باتنايك

٦..... التفريق بين التهريب والاتجار بالبشر.....  
جاكلين بهابا ومونيت زارد

٩..... قطاع التجارة يتحرك لإنهاء المتاجرة بالبشر.....  
علياء حماد

١٠..... أين هم ضحايا الاتجار؟.....  
ريتشارد دنزيفر

١٢..... التهريب الداخلي.....  
سوزان مارتن

١٤..... الطفل المتاجر به: الصدمة والتكيف.....  
إزبيندا غوزن ياله، ميكا بامب، جوليان دنگان مارجريت مكتونلاند وميلدي لوسيل

١٦..... استجابة المجتمع المدني لمشكلة الاتجار بالبشر في جنوب آسيا.....  
فيسل بوساف

١٧..... التصورات والاستجابات والتحديات في جنوب آسيا.....  
باندانا باتنايك

٢٠..... شبه إقليم ميكونج ملزم بإنهاء الاتجار بالبشر.....  
سوسو ثلون

٢١..... تحديثات مكافحة الاتجار في نيبال.....  
شيفا باندانا

٢٣..... دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في محاربة الاتجار بالبشر إلى أوروبا.....  
ماليكا فلور

٢٥..... مكافحة الاتجار بالبشر: الطريقة السويسرية.....  
إعداد وزارة الخارجية السويسرية

٢٧..... منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتسق لمكافحة الاتجار بالبشر.....  
هيلغا كورنراد

٢٨..... منع الاتجار بالبشر والحماية منه: مسؤوليات بلد المقصد.....  
سبيليا بابيه

٣٠..... عودة أمنة لضحايا الاتجار بالبشر.....  
يابين ويلفمن

٣١..... مكافحة الاتجار بالبشر في جنوب قارة أفريقيا.....  
سارو ي تيرانا ويول دي غوشنشير

٣٢..... نيجيريا: الاتجار بالبشر والهجرة.....  
أفكتوريا إيجيوما نوغو

٣٤..... الاتجار في البرازيل: المسلسلات الدرامية التلفزيونية مقابل الواقع.....  
لوسيفيا كاسيليلو ألفيدا لوزيا هيلينا لوتي، وفرانس أندرست

٣٥..... مؤسسة ريكي مارتن تدبر حملة لإنهاء الاتجار بالأطفال.....  
بيبيانا أيرابولي سواريز

٣٦..... لبنان تعرف بالاتجار بالبشر.....  
ميسما دوي

## الصفحات المنظمة

٧٠.....حق العودة: النازحين داخلياً في سيبه

إيفاروتا هينمان

٧١.....مشتورات

صفحة الغلاف:

أصوات النساء الصادرة من مخيمات نيبال

٦٧.....يجب أن تقي جورجيا

بوغودها لإنهاء أزمة التهجير

فاتر كيان

٦٨.....تحسين القدرة الاحتياطية للحماية

المجلس الترويجي للاجئين

٦٩.....لاجئو «البينة»: شبكة للنازحين على الإنترنت

مركز مراقبة الزواج الداخلي

# تأملات في مبادرات معالجة قضية المتاجرة بالبشر

بانادانا باتانك

ويعتبر هذا الوقت بالنسبة للعديد منا الذين عملوا على موضوع مكافحة الاتجار بالبشر لعدة سنوات غاية في الأهمية. ونقائنا الكثير عما نكافحه، ومن الممكن أن الوقت قد حان لوضع نص لتوضيح هدفنا. وبالرغم من أن الهجرة أصبحت حقيقة في عالمنا اليوم إلا أنها ما زالت خطر يهدد العديد من الناس. ولكن يعتبر العمل الماجور ضرورة لكل شخص ولحد الآن يوجد العديد من الناس الذين لا يستلمون أجور عادلة لعملهم، بل أنهم يعانون بما هو أسوأ، ويستغلون في مواقع عملهم. وحتى إذا كان لدينا نظام تعريف لتحديد الأشخاص المهربين يتمتع بكفاءة عالية، سيشكلون عدد أصغر بكثير من العمال المهاجرين الذين يحتاجون أيضاً للحماية. لذا، أو تصورنا عالم يمكن لكل المهاجرين أن يحصلوا فيه على وظائف عادلة وأمنة، يجب علينا أن ننقل تركيزنا إلى الهجرة والعمل ومعالجة جريمة التهريب ضمن ذلك السياق.

في السنتين الأخيرتين جاءت المبادرات الهامة من المجتمع الدولي والمجتمع المدني لفهم الهجرة والمعاملة من منظور حقوق الإنسان<sup>٦</sup>. وتعمل مجموعات حقوق المهاجرين الآن على تنظيم أفضل ومستواي للعمال من الناحية الاقتصادية. وتستعد اتحادات العمال التقليدية للموافقة على قضية العمال غير الموثقين. وهذه إشارات إيجابية يجب الانتباه إليها.

بانادانا باتانك هي المنسق الدولي لتحالف

العالمي لمكافحة تهريب النساء

www.gaatw.net

١٤٢٧/٨ الهاتف:

٢٨٦٤ ٠٦٦ البريد الإلكتروني:

gaatw@gaatw.org

انضمت العديد من المنظمات والسياسيين والمشاهير إلى معركة مكافحة المتاجرة بالبشر ولكن هل توقفوا ليفكروا في أسباب تلك الظاهرة وحقوق إنسان أولئك الأشخاص المتأثرين بها و/ أو بالممارسات غير المنصفة لقّعها؟

بحثاً أو طور برامج حول الاحتياجات<sup>٧</sup>.

تم تشكيل القانون الدولي الحالي للمتاجرة بالبشر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العالمية والنظام الإضائي (بروتوكول باليرمو) لمنع وقوع ومعالجة تهريب الأشخاص، وخصوصاً النساء والأطفال<sup>٨</sup>. وقد تبني قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٠ هذا النظام، ودخل حيز التنفيذ في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣. وقد صدق عليه الآن ٩٧ دولة. وقد صالقت العديد من الدول الكبرى - بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - فقط مؤخرًا على بروتوكول باليرمو. ومن الدول الكبرى التي وقعت على البروتوكول لكنها لم تصادق عليه الهند وألمانيا واليابان وأندونيسيا وفرنسا. إلا أن الصين والباكستان لم تقوما بأي من ذلك<sup>٩</sup>.

وقد قدمت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل<sup>١٠</sup> - التي تم التصديق عليها تقريباً عالمياً باستثناء الولايات المتحدة - المرجع الرئيسي لحالة تهريب الأطفال. وقد أثار النظام الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، الخاص بقضايا بيع الأطفال ودعارة والأطفال وإعلام الأطفال الإباحي إلى الانتباهات الخطرة لحقوق الأطفال، وأكد على أهمية تبني وعي عام متزايد وتعاون دولي لجهود مكافحة.

بالنسبة للكثيرين، بما فيهم مؤلفي بعض المقالات الواردة حول هذه القضية في عدد نشرة الهجرة القسرية هذا، فإن نشاطات مكافحة التهريب يجب أن تلقى الاهتمام اللازم لتقوية الرد القانوني وتمكين أولئك المتضررين من إدلاء بشهاداتهم وإفاداتهم ضد أولئك الذين قاموا باستغلالهم. ويركز بعض رواد مكافحة الاتجار بالبشر على قضايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي فقط متعديين بسذاجة أن معالجة الدعارة سبهي التهريب. وأخفق أولئك الذين يركزون على عودة الأشخاص المهربين إلى أوطانهم أو انقلاهم من دور الدعارة أو مواقع العمل الأخرى في سؤال الضحايا في أغلب الأحيان إذا كانوا يرغبون في التوقف عن العمل والعودة إلى أوطانهم - أو إذا كانوا يفضلون البقاء إذا استطاعوا الحصول على وظائف قانونية مدفوعة الأجر.

وأصبح دارجاً مؤخرًا أن يدرس الباحثون والنشطاء الجوانب المتعلقة بمسألة الطلب عند دراسة المهربين ولكن، مرة أخرى، درست العديد من هذه الدراسات العلاقة بين «الحاجة للجنس» و «الحاجة لوجود عمل» خدمات للأشخاص المهربين<sup>١١</sup>. وإذا لم تكن الاحتياجات موضحة نظرياً بشكل جيد، فقد تكون تعبير صعب للغاية. إن العمل الزائد لبريجيت أندرسن وجوليا أوكونيل دينيدسن، والعمال المؤخر لمنظمة العمل الدولية حول الاحتياجات هو من المصادر القيمة لأي شخص عند

www.gcim.org/en/2005  
الصالة الإخبارية - منظمة العمل الدولية  
www.ilo.org/dyn/declaris/declarationweb.  
download\_blob?Var\_DocumentID=5039

www.unodc.org/unodc/en/crime\_cicp\_٣  
signatures\_trafficking.html  
www.unicef.org/crc ٤  
www.ohchr.org/english/law/crc-sate.htm  
٥ تقرير اللجنة العالمية حول الهجرة الدولية،  
٦ www.ohchr.org/english/law/protocoltraff.htm

١ أندرس، بي وأرنولد ديفينس، جي، «هل يعتبر  
الهروب مطلب بشري؟ دراسة أولية متعددة الدول،  
المنظمة الدولية للهجرة، /documents/  
publication/en/mrs\_15\_2003.pdf  
www.ohchr.org/english/law/protocoltraff.htm ٢



## Global Alliance Against Traffic in Women



يسعى جاهدًا إلى الترويج والمشاركة في الممارسات الجيدة لمبادرات مكافحة الاتجار بالبشر إلا أنه كذلك ينتقد ويوقف الممارسات السلبية والتحديات التي تواجه نظريات وبرامج مكافحة الاتجار بالبشر التي تتجاهل حقوق الإنسان.

التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء، هو تحالف جماعي مقره بانكوك، يعمل مع عدد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى لتذكير الدول التي وافقت أو صادقت على بروتوكول باليرمو بأن عليهم مسؤوليات أكبر بكثير من تحديد المتهمين بالمشاركة بالبشر والتحقيق معهم ومعاقبتهم. ولكن تتجاهل العديد من الدول واجباتهم القانونية المذكورة في المادتين ٦ و ٧ لتقوم بـ:

■ حماية خصوصية وهوية ضحايا عمليات المتاجرة بالبشر

■ التأكد من أن الإجراءات القانونية المرتبطة بمكافحة المتاجرة بالبشر هي سرية للغاية

■ تقديم المعلومات إلى ضحايا عمليات المتاجرة بالبشر حول الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها المحاكم والهيئات الإدارية لمساعدتهم في توصيل آراءهم ومشاكلهم

■ العمل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتوفير الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية لضحايا عمليات المتاجرة بالبشر من خلال تأمين أماكن للعبئة لهم، والاستشارات والمعلومات القانونية في اللغة التي يمكنهم أن يفهموها، إضافة إلى الخدمات الطبية والنفسية والمساعدة العينية، وتأمين فرص للعمل والتعليم والتدريب.

■ التأكد من أن النظام القانوني المحلي يتضمن مقاييس تفتح لضحايا عمليات المتاجرة بالبشر فرض للحصول على تعويض عن الأضرار التي عانوا منها.

■ الإعلان عن تسلاوي النسل في ممارساتهم لحقوقهم الشخصية والعالمية والدفاع عنها والترويج لها

القضاء على التمييز بكل أشكاله سواء كان بسبب الاختلافات العرقية، أو العمرية، أو حول الثقافات أو المرجعيات الجنسية، أو دينية، أو الاختلاف بين الجنسين، أو السن أو الجنسية أو الوظيفة (بما في ذلك العمل في القطاعات غير الرسمية مثل العمالة المحلية أو العمل في تجارة الجنس)

■ التأكيد على أهمية مبادئ الثقة والمشاركة والشمولية/ عدم التمييز في سياسات العمل، وفي الهيكل والإجراءات المؤسسية

■ التشجيع على التمثيل الشخصي والمؤسسي لأولئك المتضررين مباشرة من المتاجرة بالبشر.

ويسعى التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء إلى الترويج إلى حقوق النساء العاملات، ويؤمن التحالف أن ضمان الهجرة الأمانة والحماية لحقوق المهاجرين العمال يجب أن يكون هو جوهر كل جهود مكافحة الاتجار بالبشر. وسنعمل على الدفاع عن الظروف الحياتية والعملية التي تقدم للنساء بدائل أكثر في مواطنهم الأصلية، وتطوير المعلومات الخاصة بالهجرة وظروف العمل والحقوق الشخصية ونشرها في المجتمعات النسائية. كذلك ندعم التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء طرق المشاركة في المعرفة والخبرات العملية وسياسات العمل ضمن فئاته الخاصة حتى تساعد على تحسين مستوى فعالية النشاطات الجماعية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وندافع هنا في التحالف عن شمل مقاييس حقوق الإنسان في كل مبادرات مكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك تطبيق بروتوكول باليرمو. وبارغم من أن التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء

التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء هو شبكة للمنظمات غير الحكومية التي تتشارك في اهتمامها بقضايا النساء والأطفال والرجال الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان من خلال الممارسات الإجرامية المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر. ويلتزم التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء بالعمل على تغيير الأنظمة والهيكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تساهم في معاقبة المتاجرة بالبشر وانتهاك الكثير من حقوق الإنسان في حالات الهجرة الناجمة عن أسباب مختلفة، بما في ذلك تأمين الحماية لهم في العمل والمعيشة. ويعمل التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء على التعريف والترويج لحقوق وأمن المهاجرين وعائلاتهم ضد أية تهديدات في سوق العمالة الدولية وغير المنظم المتزايد.

وتعتمد بنود حقوق الإنسان في التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء على معالجة قضايا الاتجار بالبشر والتي ستؤدي إلى:

■ التركيز على وضع حقوق الإنسان للأشخاص الذين يتعرضون للاتجار وأولئك الموجودين في أوضاع خطيرة في نشاطات مكافحة المتاجرة بالبشر.

## التفريق بين التهريب والاتجار بالبشر

جاكلين بهابيا ومونيت زارد

تحاول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (TNC) إضافة إلى بروتوكولاتها المبنية عام ٢٠٠٠ التمييز بين تهريب الأشخاص والاتجار بهم. إلا أن هذه الفروقات مبهمه على أرض الواقع، وهناك حاجة لمنهج أكثر وضوحا وتحديدا لحماية هؤلاء المعرضين للخطر.

مختلفة، حيث تنتظر إلى المهاجر على أنه عامل ذوب، يساهم من ناحية العمل الذي يؤديه في الدولة المصدرة، ومن خلال الحوالات المالية المرسلة للول التي جاؤوا منها. لذا فإن السياسات التي تطالب بالغو و "تنظيم الهجرة" مستمدة بشكل كبير من هذه الرؤية.

أما النظرية الثالثة، والتي يعتقد البعض أنها النظرية المسيطرة، فإنها تنظر للمهاجرين على أنهم تهديد لأمن الدولة، أو حتى مجرمين، الأمر الذي أدى إلى خلق ردة فعل لفرض القوانين عينية على القانون الجنائي- في محاولة للتعامل

لقد تحولت تجارة تهريب الأشخاص عبر الحدود الدولية في السنوات الأخيرة من نشاطات محدودة بين عدد محدود من الدول، إلى تجارة ضخمة قوامها ملايين الدولارات. ومع أن المعلومات المتوفرة حول تهريب الأشخاص غير منتظمة وغير موثوق بها، إلا أن التقديرات الحالية تشير إلى أن ٨٠ ألف شخص يتم تهريبهم سنويا.

يجب فهم انتشار عمليات التهريب في نطاق العولمة والهجرة الأخذة بالازدياد بشكل كبير. وهناك العديد من العوامل التي تحفز على الهجرة مثل السعي وراء حياة أفضل في الخارج، والفقر، والتهميش الاقتصادي والاضطرابات تمت صياغة هذه البروتوكولات حول نقاط تفرقة مركزية

مع الهجرة غير المنتظمة من خلال زيادة السيطرة على الحدود، وتجريم الذين يساعدون المهاجرين بشكل غير قانوني. وبينما تركز حقوق الإنسان وحقوق العمل على الحاجة أو على أوضاع المهاجرين في أماكن عملهم، يركز القانون الجنائي على دوافع الهجرة. لقد تجاوبت الدول، مع الرؤية الأخيرة، وبدأت برمجا دوليا طموحا لفرض القانون، إضافة إلى التفاوض على ومن ثم قبول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (TNC) وبروتوكولاتها المبنية عام ٢٠٠٠ حول تهريب الأشخاص والاتجار بهم.

هل هي مسألة اختيار؟

تميز البروتوكولات بين الذين تم تهريبهم والذين تم الاتجار بهم، حيث تعرف «الاتجار بالأشخاص على أنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيوانهم أو استغلالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو

حيث يسهل الإعلام الدولي وشبكات المواصلات الحركة. وفي حين تشجع عوامل التنفير والجذب هذه أعدادا أكبر من الناس على الهجرة، تتضارب هذه العوامل مع المعوقات القانونية العديدة، والتي وضعتها الدول الصناعية أمام دخول الأجانب. وهناك تيجتان مباشرتان لذلك. كانت النتيجة الأولى تقييد الهجرة القانونية، مما أدى إلى زيادة الضغط على نظام اللجوء الذي يستخدمه المهاجرون كواحدة من وسائل الهجرة. أما النتيجة الثانية، فكانت ذهاب المهاجرين بمن فيهم اللاجئين إلى المهربين طلبا للمساعدة في تسهيل سفرهم، الأمر الذي يعرضهم لسوء المعاملة والاستغلال.

كيف تجاوبت الدول مع صناعة تهريب الأشخاص الأخذة بالنمو؟ لقد أثرت ثلاث نظريات على صناعة السياسات المتعلقة بالهجرة لحد الآن، حيث ينظر للمهاجرين في الأولى على أنهم ضحايا مضغاء، وضعت سياسات مبنية على أسس حقوق الإنسان وقوانين اللجوء لضمان الحماية لأولئك المعرضين للخطر. أما الثانية فهي

إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة ضعف، أو باعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال...» ومع أن البروتوكول لا يعرف الاستغلال إلا أنه يشير إلى أن الاستغلال، كحد أدنى، هو استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السفرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء. وفي هذه الحالات لا تلأخذ موافقة الضحية بعين الاعتبار. أما التهريب فهو مغاير تماما للاتجار، حيث يشير إلى صفقة رضائية يتفق فيها المهرب والمهاجر على مرواغة قوانين الهجرة لقوائد مشتركة بينهما. وتنتهي علاقة التهريب تقنيا عند انتهاء عبور الحدود، أما عن المعوقات الأساسية الواجب توفرها فهي العبور غير الشرعي للحدود من قبل المهاجر وقبول المهرب فائدة مادية.

إذا، فإن البروتوكولات كانت قد صيغت حول نقاط تفرقة مركزية تحدد الاختلاف المحوري ما بين التهريب والاتجار، بين إكراه المهاجرين على الهجرة أم قبولهم، بين الضحايا و المعتلاء، بين البراءة والذنب. حيث تحكم هذه الفروقات السياسات العامة الحالية وتقسما إلى قسمين. يتعامل الأول مع حاجة ضحايا الاتجار الأبرياء الذين أكرهوا على السفر إلى الحماية. ويتعامل الثاني مع وضع المهاجرين المهربين بطرق غير شرعية، على أنهم شركاء في الجريمة، حيث أنهم يتعبرون أقل استحقاقا للحماية والدعم نتيجة للدافع الأساسي، وهو اختيار الهجرة غير الشرعية. وعادة ما يكون هناك مفارقة بين الجنسين -هناك علامة استفهام على هذه المفارقة بكل تأكيد- حيث أن هذه السياسات ترى النساء والأطفال على أنهم ضحايا الاتجار، وترى الرجال على أنهم مهاجرون مهربون.

هناك اختلافات صريحة بين البروتوكولين، خصوصا حول الحماية التي يمنحها للمهاجرين. فبينما يغطي بروتوكول

الاتجار والتهریب عند بدء الرحلة وفي مراحل عدة من رحلة المهاجر. فمعظم المهاجرين غير المؤقتين والذين تم نقلهم، عبروا عن موافقتهم في بداية الرحلة، إلا أن الظروف تغيرت أثناء الرحلة أو عند الوصول. ويبدو أن الدول تفضل النظر إلى هذه الموافقة على أنها إشارة لدوافع المهاجر الحقيقية، إلا أن المدافعين عن حقوق الإنسان يؤكدون النظر إلى ظروف المهاجرين بعد وصولهم للدول المقصودة، لاعتقادهم أن هذه الظروف تشير إلى حاجات المهاجرين. لكن السؤال هو: متى يتم تحديد ما إذا كان المهاجر مهرياً أم ضحية للاتجار ومن الذي يحدد هذا؟

ثانياً: إن التمييز بين التهريب والاتجار يضع خطاً فاصلاً بين «الموافقة» و«الإكراه» إلا أن الفروقات ما بينهما معقدة ومتشابكة. هل يعد الإضطهاد والفقر والانفصال عن العائلة لفترات طويلة شكلاً من أشكال الإكراه؟ إذ لا يعرف بروتوكول الاتجار الإكراه على أنه استخدام العنف البسيط وحسب، بل يضيف أنه «إساءة استخدام السلطة أو حالات الضعف». لذا فإنه يمكن اعتبار

المهريين شرط السماح لهم بالاتصال بقتضياتهم، ويطالب البروتوكول الدول بتفسيرهم إلى دولهم بأقصى سرعة. إلا أن هذا يعطي المهاجرين درجة أقل من الحماية التي توفرها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

لهذا، فإن هناك الكثير من المزايا في حال تم تصنيف الأشخاص على أنهم ضحايا الاتجار، والكثير من السلبات إذا تم تصنيفهم على أنهم مهاجرون مهربون. إلا أن السؤال هو حول ما إذا كان هذا التمييز مفيداً أو حتى ضاراً عند التطبيق؟ هناك بالتأكيد حالات تهريب وحالات اتجار صريحة ولا ليس فيها أطفال خطفوا دون موافقة ذويهم، عمال احتيل عليهم منذ البداية، وعلى النقيض من ذلك، هناك عمليات تامة الشفافية ما بين المهرب والمهاجر تنتهي عند إتمام عبور الحدود دون حدوث أي انتهاكات. إلا أن معظم استراتيجيات وظروف الهجرة لا يمكن تصنيفها بسهولة.

أو لا: هناك احتمال عدم إمكانية التمييز بين

الاتجار مجموعة من الإجراءات الاحترازية، ولم أنها مصاعبة تحت لغة اختيارية، إلا أن بروتوكول التهريب يولي أقل ما يمكن من اهتمام للحماية التي يحتاجها الأشخاص المهربون. حيث يحتم على الدول التأكد من سلامة جميع الأشخاص على متن السفن التي يتم تفحصها (الفقرة ٩) وعليها أيضاً احترام الحقوق الأساسية للإنسان الموجودة أصلاً تحت أطر القانون الدولي، مثل حق الحياة، وعدم التعرض للتعذيب، أو أي معاملة قاسية أو مهينة أو غير إنسانية. إلا أن البروتوكول لا يحتوي أي بنود تشير إلى تقديم العناية الطبية أو النفسية أو الاجتماعية، أو توفير أي إقامة مؤقتة كما يفعل بروتوكول الاتجار. والأكثر من ذلك أنه ومع وجود متطلب توفير الحماية للأشخاص المهريين المعرضين للخطر، إلا أن هذا المتطلب يشترط بشكل أساسي: على الدول أن «تأخذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية الملزمة للمهاجرين». ضد العنف من قبل المهريين، وفي حال تعرضت حياتهم للخطر - الملزمة لمن؟ - في الوقت ذاته، يجيز البروتوكول بشكل واضح إمكانية احتجاز المهاجرين

جاث طفيق  
لجوء صوماليين  
والبنين اعرموا  
على القفز من  
قارب المهريين  
على ساحل اليمن



غير شرعي أو أنه غير عملي. بل يرون أنه من الواجب على السياسة التفرقة بين من هم ضعفاء ومن هم ليسوا كذلك، وأن تجمع ما بين تطبيق القانون والمناهج التي تركز على حماية الأشخاص.

إننا ندعو لمنهج أكثر دقة، يقوم بفحص بعض المعتقدات السائدة حول من هم الأشخاص المهربون ومن هم الأشخاص المتاجر بهم، ويضع هذه المساءلات في إطار حماية حقوق الإنسان وضمانها لجميع المهاجرين نظاميين كانوا أم غير نظاميين. فالهجرة نفسها قضية محفوفة بالمخاطر. إن حالات العنف والإكراه والخداع والاستغلال، من الممكن حدوثها خلال عملية التهريب أو الاتجار، تحت إطار الاقتصاد الرسمي والاقتصاد المستتر، وكذلك خلال مراحل الهجرة، قانونية كانت أم غير قانونية، وعلى السياسات أخذ هذا بعين الاعتبار.

تشغل مونييت زارد منصب مديرة اللجنة الدولية لسياسات حقوق الإنسان ICHRP [www.ichrp.org](http://www.ichrp.org) بريد إلكتروني [zard@ichrp.org](mailto:zard@ichrp.org). أما جاكولين بهابها فهي أستاذة في جامعة هارفرد للتحقيق، بريد إلكتروني [jacqueline.bhabha@ksg.harvard.edu](mailto:jacqueline.bhabha@ksg.harvard.edu)

هذا المقال جزء من مقالة أكبر في مشروع (ICHRP) حول الهجرة والاتجار بالأشخاص وحقوق الإنسان وبمكتبكم الاطلاع على المقالة الأصلية في هذا الموقع:

[www.fmrview.org/pdf/bhabha&zard.pdf](http://www.fmrview.org/pdf/bhabha&zard.pdf)

١. بروتوكول خاص بمنع الاتجار بالأشخاص والأطفال وعصمة والمعاملة عليهم.

٢. بروتوكولات مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، والتي يساهم في جعلها مستقلة بروتوكولات الاتجار والتهريب، توفر معلومات إضافية عن الموضوع.

٣. بروتوكولات على المرفق الثاني (n) [www.unodc.org/palermo/theconvention.html](http://www.unodc.org/palermo/theconvention.html)

٤. الفقرة ٣٧ (f) [www.unhcr.ch/html/menu3/b/m\\_mwctoc.htm](http://www.unhcr.ch/html/menu3/b/m_mwctoc.htm)

٥. Alan Wertheimer Corcoran, Princeton: 1987 Princeton University Press.

٦. تتصلق على معلومات أكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: ب. أندرسون و. جي. أوكولوف ديغلسون،

الاتجار بالبشر - مشكلة مصدرها هو الطلب؟ (السويد: منظمة إنقاذ الطفولة، ٢٠٠٢) [www.unicef.org/documents/publication/en/mrs\\_15\\_2003.pdf](http://www.unicef.org/documents/publication/en/mrs_15_2003.pdf)



هذه الفتاة ذات التسعة أعوام كانت وعائلتها ضحية للمهاجرين والبشر حيث تم بيعهم إلى صاحب معمل القرميد.

عدم قدرتهم على الحصول على الدواء لأطفالهم إلا إذا أخذوا هذه العروض، في هذه الحالات يعتبر هذا الاستغلال إكراهاً، ولا يغير القبول الرسمي من جانب المهاجر طبيعة الإكراه، لأنه لا يملك أي بديل آخر. ويضطر صناع القرار في ظل تقييم الفروقات ما بين الإكراه والقول- إلى اتخاذ قرارات أخلاقية تتعلق بما هو مقبول وما هو مرفوض لدى المجتمعات ذات العلاقة. فبالطبع أي شكل من أشكال العبودية مرفوض، لكن من المرفوض أيضاً أن يكون هناك نقص للغذاء الضروري والدواء والمأوى.

رابعاً: من الضروري التذكير بأن الأنظمة القانونية المختصة بالهجرة معرضة للاستغلال أيضاً، حيث يكون العمال الذين يهاجرون من أجل العمل في خلال تشييرة عمل قانونية، مقيدون في غالب بأرباب عملهم، حتى وإن اكتشفوا أن شروط عقود عملهم مغايرة لتوقعاتهم، وعادة ما تكون أوضاع الهجرة الخاصة بهم مقيدة لارتباطها بوظائفهم، وفي حال التفكير بمغادرة عملهم، تتلهم المطالبات بإعادة دفع تكاليف سفرهم وتشغيلهم. وتستجمل المنظمات غير الحكومية ارتفاعاً كبيراً في حالات مصادرة جوازات السفر وعدم دفع الرواتب المستحقة وغير ما في حال الإساءات في هذا الصدد. في حين أن هذه الحوادث جائزة إذا ما حدثت في إطار الاقتصاد الرسمي، إلا أنها تعتبر اتجاراً بالأشخاص إذا ما وقعت تحت إطار الاقتصاد المستتر.

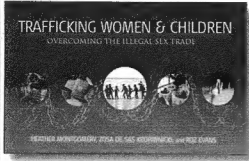
#### الخاتمة:

لا يريد المؤلفون القول أن التفرقة بين تهريب الأشخاص والاتجار بهم من خلال التركيز على الصعوبات الملزمة هو

الفقر والجوع والمرض والافتقار إلى التعليم بالإضافة إلى الزواج على أنها ظروف إكراه من الناحية النظرية تضع الشخص في حالة من الضعف. لكن هل سترجم الدول والمحاكم «حالات الضعف» بهذا الشكل الموسع؟ إذا قاموا بذلك، فسيتم وضع العديد من قضايا التهريب تحت إطار بروتوكول الاتجار بالأشخاص، أما إذا كان الجواب سلباً، فمن المحتمل أن يضع الهدف السياسي من توسعة نطاق مصطلح الإكراه، ليشمل الاحتيل والخداع وليس فقط استخدام القوة.

ثالثاً: هناك تعقيد أكبر ينجم عن محاولة تمييز «الاستغلال ذي الفائدة المشتركة». إن تكلفة التهريب من الصين إلى الولايات المتحدة هي ٥٠ ألف دولار أمريكي للشخص الواحد، و٤٠ ألف دولار لفرنسا، ومع هذا فإن هناك أعداداً هائلة تحاول الاستفادة من هذه العروض. يستفيد المهرب من الربح المادي ويستفيد المهاجر من الحصول على فرصة عمل بغض النظر عن قيمة التهريب المرتفعة. وبالطبع، فإن العديد من الوظائف التي يحاول المهاجرون العمل بها هي بغض النظر عن قيمة التهريب المرتفعة. إننا نرى أن طبيعة العمل فيها هم إذن مهربون (لأنهم أعطوا موافقتهم) أم هم متاجر بهم (لأنهم نقلوا كي يتم استغلالهم)؟

يستغل المهربون ضعفاء وحاجة المهاجرين دون شك، إلا أن هذا لا يعني أن الأشخاص الذين تم تهريبهم مجبورون، لأن العرض استغلالي في الأساس، لكن إن لم يكن لدى الأشخاص المهربين أي بديل مقبول، مثل تعرضهم للجوع أو



المتاجرة بالبشر الآن، الرجاء الاتصال  
بحركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل  
السلام، صندوق بريد ٢١٦١، CH ١٢١١-  
جنيف، ١، سويسرا. البريد الإلكتروني:  
info@gcwdp.org  
هاتف: ٧٧٨٤ ٧٤١ ٢٢ ٤١+

انتج اجتماع أثينا وثيقة إضافية باسم  
«النساء والأطفال المهربين، والتغلب  
على تجارة الجنس غير الشرعية. بدعم  
من حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة  
من أجل السلام، ونشره مركز دراسات  
اللاجئين، جامعة أكسفورد. للحصول  
على نسخة مجانية، الرجاء الاتصال  
بحركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من  
أجل السلام.

www.womenforpeaceinternational.org ١  
www.unifem.org ٢  
www.unodc.org ٣  
www.dcaf.ch ٤  
www.womenforpeaceinternational.org ٥  
Events/Files/Ethical\_Principles\_against\_  
trafficking.pdf

## قطاع التجارة يتحرك لإنهاء المتاجرة بالبشر

علياء حماد

في الوقت الذي تركت فيه المسؤولية الأساسية لإزالة المتاجرة  
بالبشر للحكومات، هناك حاجة لوجود استراتيجية عالمية ناجحة  
تشتمل على مجموعة واسعة من أصحاب المصالح، بما فيهم تلك  
المنظمات غير الحكومية، وقطاع الأمن، والجمهور - ومؤسسات  
الأعمال.

« إضافة بند مكافحة التهريب في كل  
إستراتيجيات الشركات  
« ضمان التزام الموظفين  
« تشجيع الشركاء في العمل على تطبيق  
نفس المبادئ الأخلاقية  
« العمل على حث الحكومات لتقوية  
سياساتها لمكافحة التهريب  
« مشاركة أوسع للممارسة الجيدة.

وقد تشكلت مجموعة عمل من كبار  
رجال الأعمال واتفقت على نشر المبادئ  
الأخلاقية والتأكد من المشاركة الدائمة  
لمؤسسات الأعمال. وتحصلت حركة  
سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل  
السلام مسؤولاً لتنسيق وتسهيل عمل  
المجموعة.

علياء حماد هي أحد الأعضاء المؤسسين  
وعضو مجلس حركة سوزان مبارك الدولية  
للزمن من أجل السلام. البريد الإلكتروني:  
aleya@hammad.com  
من المعلومات، أو للمشاركة في إنهاء

في ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ في  
مدينة أثينا، أطلقت حركة سوزان مبارك  
الدولية للمرأة من أجل السلام مبادرة  
«إنهاء المتاجرة بالبشر الآن» لحشد  
قطاع الأعمال للانضمام إلى الحملة  
العالمية لمكافحة المتاجرة بالبشر. وقد  
اجتمع كبار رجال الأعمال في اجتماع  
استضافته وزارة الخارجية اليونانية  
وبمشاركة المنظمة الدولية للهجرة،  
وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي  
للنساء، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة  
المخدرات، والبنك الدولي، ومركز  
جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات  
المسلحة، ومؤسسة الطفل والأسرة.

وقد وقع رجال الأعمال في أثينا على  
سبعة مبادئ أخلاقية لمكافحة المتاجرة  
بالبشر:

« رفض المتاجرة بالبشر  
« إطلاق حملات لزيادة الوعي  
والنشاطات الترويجية

دورة دراسية مدتها ١٥ يوماً حول الهجرة القسرية في كالكتا، الهند.  
من الأول حتى ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ تنظمها مجموعة بحث ماهانديان كالكتا (MCRG)

تقدم هذه الدورة الباحثين الأكاديميين الشباب وللناشطين في مجال اللاجئين وغيرهم من الماهدين في مجال حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية لضحايا التهجير  
القسري. ويسمى الدورة برنامجاً يدمج مدة شهرين ونصف من التعلم عن بعد يضم مناهج تتعلق بالدراسات الوطنية والعرقية والتقسيم ولاتجاه التقسيم والأنظمة  
الوطنية والنظام الدولي للحماية بالإضافة إلى القضايا والشؤون السياسية المتعلقة بالزغات الإقليمية للهجرة في جنوب آسيا ومسائل التهجير الداخلي والبيئة  
الدولية للهجرة القسرية وأطر الحماية المفوضة، وسياسات المصادر والتحلل البيئي وغيرها من العوامل والجوانب المتعلقة بالهجرة القسرية. وتركز هذه  
الدورة على تجارب وخبرات النشطاء والتهجير وعلى الكتابة الإبداعية المتعلقة بحياة اللاجئين والتحليل الهام للسياسات والقوانين ودراسة المفاهيم المتعلقة مثل  
الاستضعاف والتأليه والمخاطر والحماية والعودة والتوطين.

وينبغي أن يتمتع المتقدمون بطلبات الالتحاق بخبرة لا تقل عن ثلاث سنوات من العمل في هذه المجالات أو يحملون شهادات دراسات عليا أخصائين علوم  
اجتماعية أو الآداب والمعرفة بالإضافة إلى إتقان اللغة الإنجليزية. ورسوم الدورة للمرشحين من جنوب آسيا هي ٣٠٠٠ روبية هندية، ٣٠٠٠ دولار للمرشحين  
من المناطق الأخرى. وتتكال MCRG بتكاليف السكن والتكاليف الأخرى. وينبغي أن تتلقى طلبات الالتحاق بحلول ٣١ من أيار وأن يشمل الطلب على رسالة  
توصية من ٥٠٠ - ١٠٠٠ كلمة حول خبرة المرشح. يرجى إرسال الطلبات إلى mrg@mcrg.ac.in أو عن طريق البريد إلى:  
MCRG, FE-390, Ground Floor, Sector-III, Salt Lake City, Kolkata 700106, West Bengal, India  
يرجى الاطلاع على الموقع التالي: www.mcrg.ac.in للحصول على مزيد من المعلومات.

## أين هم ضحايا الاتجار؟

ريتشارد دانزيفر

### تحديد الصعاب

هناك الكثير من الأسباب وراء صعوبة تحديد الأشخاص المتأجرين بهم، فالطبيعة الإجرامية والمضطربة لهذه الظاهرة تحول دون الوصول البسيط لهؤلاء الأشخاص. فعندما تهرب الضحايا من المتأجرين بهم فإن وصمة العار التي تلتصق بين كونهم أصبح عاهرات أو أنه تم خداعهن وعملن في ظروف شبيهة بالعبودية يمكن أن تمنعهن من التوجه إلى السلطات أو المنظمات غير الحكومية أو عائلتهن والاعتراف بما حدث. وحتى عندما يتمكن الأشخاص المنخرطون في مكافحة الاتجار من تحسين قدراتهم على تحديد على الضحايا والتعرف عليهم، فالمتأجرون يمتلكون الموارد والمرونة اللازمة لتغيير طريقهم في العمل ويظلون معتمدين خطوة للأمام على الشرطة ووكالات تقديم المساعدة.

ولكن يوجد أيضا سبب آخر مهم لضعف سجل تحديد الأشخاص المتأجرين بهم والتعرف عليهم، وما نحن نعود مرة أخرى لقضية التعرف، فالتعريف المنصوص عليه في بروتوكول الاتجار معترف به ومقبول على نطاق واسع، وبالعالم أصبح هناك عددا متزايدا من الدول المشتركة على كافة المستويات على وعي بعملية الاتجار بالبشر كمسألة عالمية وقضية رئيسية من قضايا حقوق الإنسان التي تحتاج المواجهة المستمرة. وهذا التعرف، وبالأقتران مع التدريب المناسب، يجب أن يسمح لأجهزة إنفاذ القانون ودوائر الهجرة والجهات الأخرى بتحديد الضحايا بشكل أفضل. فعندما نحلل التعرف كما هو إلى ثلاثة عناصر، وهي التوعية (التجديد والنقل والإيواء)، والوسائل (الإكراه والخداع)، والاستغلال، يصبح التعرف دقيقا وحيوياً ويمكن استيعابه بسهولة في وصفه للاتجار كعملية (بالرغم من أن غياب الإشارة الضرورية للاتجار داخل الحدود يقترن نقطة ضعف ملحوظة) ولكن المشاكل تبدأ عندما تشرع في تعريف أو وصف الضحية.

إن أكبر المواضيع التي يُجمع الكل على أنها تشكل ارتباطاً هو موضوع الاتجار بالبشر، وتهريب الأشخاص، أو أي شكل آخر من أشكال الهجرة غير الشرعية. وفي ظل وجود بروتوكولين دوليين

يجب أن يتوافر تفاهم مشترك بخصوص من هم ضحايا الاتجار، فعندها فقط يمكن للمجتمع الدولي أن يأمل بتحسين سجلاته فيما يخص تحديد وحماية مثل هؤلاء الأفراد.

أقرت بروتوكول الاتجار أم لم تقر به – لتأسيسها اليات عمل لمكافحة الاتجار والممارسات الجيدة التي قاموا بها. فعلى سبيل المثال، تتمتع إيطاليا بوجود تشريع شامل يحتوي على شروط للحماية مدعوماً ببيبيكليات عمل على أرض الواقع، وتتمتع أوكرانيا بتغطية شاملة من المنظمات غير الحكومية عبر البلاد وتنجح في إعادة دمج النوات من الأشخاص المتأجرين بهم، وتتمتع الولايات المتحدة بنظام مناسب يضمن حالة الإقامة للأشخاص المتأجرين بهم وعائلاتهم عند الضرورة، وتقدم اليمن، وبمساعدة اليونسيف والمنظمة الدولية للهجرة، الحماية والمساعدة للأطفال المتأجرين بهم وعائلاتهم.

والقائمة تستمر، وبينما يبدو الأمر متشجعاً مقارنة بالموقف الكائن قبل خمس سنوات، إلا أنه لا تزال هناك الكثير من الفجوات، وتظل الحماية المقدمة في جميع أنحاء العالم تتأرجح تحت مستوى الحد الأدنى للمعايير التي يوصي بها مفوض الأم المتحدة السامي للأجئين على سبيل المثال. ويجب التساؤل عما إذا كانت هذه التطورات تساهم في حياة البشر ممن يكونون أقل عرضة للاتجار اليوم مقارنة بخمس أو عشر سنوات مضت. وفي ظل غياب أي معلومات موثوقة بها، يجب علينا الاطلاع على التقديرات العالمية العديدة للأشخاص المتأجرين بهم، والتي تصدرها المنظمات الدولية والحكومات الأمريكية، حيث تظل كل التقديرات في حدود مئات الآلاف، ولا تشير أي منها إلى أي نقص ملحوظ للمشكلة.

ومن أهم الأسئلة التي يمكن أن نواجهها هي إذا ما كان هناك أي تحسين في سجلنا وقرنتنا على إيجاد وتحديد ضحايا الاتجار. وبالرغم من الجهود العديدة التي بذلتها الكثير من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في هذا المجال، فقد عملت هذه المنظمات على تطوير عددا من الممارسات الجيدة وتشاركتها مع بعضها البعض، والحقيقة أن عدد الأشخاص المتأجرين بهم والذين يتم تحديدهم يظل متدن جداً.

بينما يوجد هناك تفاهم مشترك حول مفهوم الاتجار في البشر، إلا أنه لا يزال هناك انقسامات حادة حول فهم كينونة ضحايا الاتجار من جانب الحكومات من جهة، ومن جانب المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية من جهة أخرى. باختصار توجد هناك مشكلة عبيرة حول التعريف، وهو ليس بالتعريف الذي يمكن أن يشغل الأكاديميين وغيرهم في كتابة الأبحاث وحضور المؤتمرات، ولكنه بالأحرى تعريف من نوع واقعي جداً، وذلك لأنه يشمل تفسير صناعات السياحة والأهم من ذلك تفسير أصحاب المهنة على أرض الواقع من الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني.

وعادة ما يبدأ أي مؤتمر أو ورشة عمل حول الاتجار بتقديم حول التعرف بالاتجار في بروتوكول منع وضع ومعالجة الاتجار بالبشر، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وفي الكثير من الأمثلة والمواقف يعرض هذا الشأن مع قضية تهريب المهاجرين، كما هو معرف في بروتوكول تهريب المهاجرين عبر البحر والبحر والجو، والمكمل لنفس الميثاق. الافتراضية هذه قادمون من مؤسسات حكومية عديدة ومنظمات غير حكومية أيضاً، فالأمل يتعلق على أن يكون ذلك هو الخطوة الأولى تجاه تعاون تقني أكثر تخصصاً، والذي ربما أن يؤدي بدوره في نهاية الأمر إلى إجراء تعديلات على القوانين، وتأسيس اليات توصيات مشتركة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، وإجراء تدريبات لموظفي إنفاذ القانون في مجال استعمال أساليب التحقيق المتقدمة، وبالطبع تطوير هيكلية الحماية والمساعدة دعماً للأشخاص المتأجرين بهم.

لقد نفذت المنظمة العالمية للهجرة وغيرها من المنظمات عملية بناء القدرات المشروحة أعلاه بنجاح في بقع عديدة من العالم، ولقد تم التوصل إلى النتائج المرجوة في مرات عديدة، ويمكن اللجوء إلى الكثير من الدول – سواء



مستحق براديج  
منظمة الهجرة  
سروية بلاكور  
سامع في رابطة  
إلى المراسل في  
كسوة مع براديج  
موثي في منظمة  
مخطط التوير  
المنجرة بالبشر

الأمر. ويشكل كل هذا إعاقة ومشكلة لمن عند اتصالهم بالشرطة والسلطات القانونية الأخرى، حتى لو تلقى أولئك الموظفون تدريبات في مجال التعرف على الضحايا. ولهذا السبب فتحت بدافع أيضا عن المقابلات التي تجريها الشرطة مع الأشخاص المتاجر بهم وذلك لتمرر بحصو طرف ثالث بإمكانه تقديم النصيحة القانونية والدعم النفسي، وللأسف لا زالت الحالات التي تشهد عمليات استشارة من طرف ثالث قليلة جدا، ولا يزال الكثير من الضحايا يعضون دون التعرف عليهم.

ومن ناحية أخرى يوجد هناك من هم على أتم الاستعداد للتعريف بمجموعة أوسع من المهاجرين غير الشرعيين على أنهم ضحايا للاتجار. وفي حين أن المهاجرين غير الشرعيين قد يعانون على أيدي المهربين أو أن الدول وجهة السفر تنتهب بعض من حقوقهم الأساسية، فإن طريقة الدفاع هذه يمكن أن تساهم أيضا في تعزيز فكرة أن الاتجار في الأشخاص هو مجرد أحد قضايا الهجرة فضلا عن كونه انتهاك لشئ لحقوق الإنسان، فهو شكل من أشكال الرق ويحدث عادة في إطار موضوع الهجرة.

وليس هناك شك حول وجود أي صعوبة في تحديد الضحايا عند العثور عليهم، فعملية تحديدهم يمكن أن تشمل على جسد شاق أثناء مقابلة الأشخاص الذين يحتمل أن شعروا بالعار أو الصدمة أو لا زالوا تحت تأثير السيطرة النفسية للمتاجرين بهم. فربما ستغرق عملية تحديد الضحايا بعض الوقت الذي يمكن لموظف إنفاذ القانون أن يدعي أنه لا يمتلكه، فهدد العملية ستغرق بعض الوقت لأن الاتجار ذاته هو عملية وسلسلة من الواقع التي تؤدي إلى الاستغلال، فهو ليس مجرد حدث فردي كعبور الحدود بصفة غير قانونية. وفي غالب الأحيان تعتمد عملية تحديد الضحايا على انطباعات بسيطة جدا فضلا عن كونها نتيجة لعملية منهجية تهدف إلى اكتشاف إذا ما كانت تجربة الشخص تتوافق والتعريف الموجود في البروتوكول.

لو أن تحديد الأشخاص المتاجر فيهم يعتبر تحديا فعليا اليوم، فالموقف سيزداد سوء بزيادة التنوع الحاصل في الاتجار بالبشر بخصوص كل من أشكال الاستغلال ومسيرة الضحايا. وستزيد احتمالات الأخطاء في التحديد في قارة أوروبا بشكل خاص، حيث لا يزال

مفصلين حول الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين، وكل منهما يحتوي على تعريف واضح للجريمة ولتتالي تعريف للضحايا، لماذا تكون هناك مشكلة مثل هذه في التمييز بينهما؟

ينتهك المهاجرون غير الشرعيين قوانين دخول الدولة التي يهاجرون إليها، وبينما ينتهك الفرد المتاجر فيه هذه القوانين، إلا أن هذا الشخص قد انتهك هذه القوانين بالإكراه أو الخداع، وسواء علم هذا الشخص أنه يرتكب عمل مخالف للقانون أم لم يعلم، فذلك الأمر ليس له أهمية، فهذا العمل كان جزء من عملية لها هدف واحد من بدايتها إلى نهايتها، وهو استغلال الضحية.

والأمر المؤسف هو أن معظم الأشخاص المتاجر بهم هم مشتبه فيهم في نظر المجتمع إن لم يكنوا مشتبه بهم في نظر القانون أيضا. فمن مهاجرات غير شرعيات، أو هن باعتهن هوى، كما يعضن ويعملن على هلمش المجتمع وهن أقرب ما يكن إلى المجرمات في غالب

الاتجار يقع ضمن الاستغلال الجنسي، وذلك عندما تجري محاولة التعرف على ضحايا الاتجار للعمل القسري الذي يمكن أن يكون ضحاياهم من الذكور ومن غير الأوروبيين. ولكن في النقص الأخرى من العالم حيث تزداد عملية الوعي تجاه الاتجار بشكل استغلال عبر الجنسية، يكون من الضروري العمل على صمالة أن الأشخاص الذين يعانون من الاستغلال المجحف لن يتم اعتبارهم أشخاص متاجر فيهم، وحتى في ظل ضمانات ان حقوقهم محمية.

#### تحسين عملية التحديد والحماية

لا يوجد هناك أي حل سريع أو يسير لتزوير قنراتنا على تحديد الأشخاص المتاجر بهم، ولكن هناك مجالان من العمل اللذان يمكن أن يساهما في تحسين عملية التحديد والحماية.

من الضروري أن نزيد من الجهود لنضمن أن تعريف البروتوكول للاتجار بالأشخاص هو تعريف لا يفهمه الجميع فحسب بل يطبقه كل المنخرطين في مكافحته عمليا. ويجب نشر الوعي بين كل الجهات التي يرجح أن تكون على اتصال مع الأشخاص المتاجر بهم (جهات إنفاذ القانون، والهجرة، واتحادات العمال والمفتشين، والخدمات الصحية والاجتماعية)، ويجب تدريب الوحدات المتخصصة بداخل كل هذه الجهات على عملية تحديد الضحايا، ويجب أن يتم ذلك بطريقة نظامية فضلا عن العمل بردة الفعل كما هو الحال الآن في معظم الحالات.

وعلى نحو متوافق، يجب على كل من تكون حماية حقوق الأشخاص المتاجر بهم هي أولى اهتماماتهم أن يدافعوا أيضا عن حقوق المهاجرين كافة. ويمكن أن لا يساهم ذلك بعد ذاته في إجراء عملية التحديد بشكل أفضل، ولكن الخطر الذي يكمن في تجاهل الحقوق الأصيل للمهاجرين في ظل البيئة الحالية المشحونة للهجرة هو أننا نخطئ بتحويل الأشخاص غير المتعارف عليهم كضحايا إلى ككل شر، وذلك من خلال تصنيفنا على قبول حقيقة أن الشخص المتاجر فيه هو الضحية، وهذا بدوره سيعرض حماية ضحايا الاتجار للخطر، وهم من أن نتجج للأسف في تحديدهم دائما.

وبينما نستمر في تطوير أدوات أكثر نجاحا للمساعدة في عملية تحديد الضحايا، فيجب أن تكون هناك طريقة مبنية على الحقوق وتعمل على تحديد نوع التعامل مع كل

٤. معظم الأشخاص المتاجر بهم، والذين يتلقون المساعدة من برامج إعادة اندماج يتمويل من المنظمة العالمية للهجرة في أيرلندا، تم تحديدهم بعد وصولهم مرة أخرى إلى أوطانهم، وقد تم ترحيل الكثير منهم من الدول التي تم الاتجار بهم إليها

٥. تمت معالجة مكافحة فرق «معدا في البانيا ترنتل منه كسء إلى إيطاليا وعثر عليهم في نقاط القطار عبر طلمانية أحداثها الشرطة تم «مضاهيل» كساء مشاعر بهم»

www.anslavery.org/homepage.resources.pdf/PDF/Protocoltraffickedpersons07٠٠٥

٦. مجلة تلمطس لإلهميا، ريببكا سرتيس، ٢٠٠٥، تقرير السوي الثاني حول ضحايا الاتجار في جنوب شرق أوروبا، المنظمة العالمية للهجرة، جنيف

www.ion.int/DOCUMENTS PUBLICATION/EN/Second Annual\_RCP Report.pdf

ريتشارد دالزيفر هو رئيس قسم مكافحة الاتجار بالمنظمة العالمية للهجرة، البريد الإلكتروني: rdanziger@iom.int  
المزيد من المعلومات عن برامج مكافحة الاتجار في المنظمة الدولية للهجرة، تفضلوا بزيارة الموقع التالي: www.ion.int/en/what/counter\_human\_trafficking.shtml

١. www.unodc.org/unodc/en/crime\_crep\_convention.html  
٢. تغيير أنشط وتوجهات الاتجار في الأشخاص في منطقة البانس، المنظمة العالمية للهجرة، جنيف ٢٠٠٥  
www.ion.int/DOCUMENTS PUBLICATION/EN/balkans\_trafficking.pdf  
٣. رسم محلي للثقافة الأوروبية لمكافحة الاتجار في البشر ضحية الاتجار، مصراحة على أنها «معدا» حراج الحدود الوطنية، ويركر هذا المقال على الاتجار حراج لحدود الوطنية

المهاجرين غير النظاميين. وهذا لا يعني أن ضحايا الاتجار الذين تم تحديدهم يجب معاملتهم وفقاً لأعمال المشتركة الأندني، فيجب تلبية احتياجاتهم النفسية والجسدية والاجتماعية في الوقت الحاضر وعلى المدى البعيد، ويجب ضمان أمنهم وإزالة أشد العقوبة بمن تاجر بهم وكما يناسب مع الطبيعة الرهيبة للجريمة. وفي نفس الوقت يجب منح الفرصة لكل المهاجرين غير النظاميين لعرض حاجاتهم من الحماية، وحينما يتحقق ذلك يجب أن يحصنوا على الحماية المناسبة فهذه الطريقة، هي وعملية بناء الثقة التي تندرج بين ملياتها، سوف تؤدي بلا شك إلى إقدام المزيد من الأشخاص المتاجر بهم للتعريف عن أنفسهم، وبالتالي ربما نبدأ في الحصول على إجابات أفضل لسؤال «أين هم الضحايا؟»

## التهرب الداخلي

سوزان هارتن

وقد تختلف أسباب السفر لتتضمن النزاع المسلح، أو حالات العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو الإنسانية».

ويتضمن الاتجار بالبشر الحركات الإجبارية أو المكرمة. وأحياناً يتعرض الأفراد إلى الاختطاف ومن ثم يتم نقلهم بالقوة إلى الموقع الآخر. وفي حالات أخرى، يستخدم المهربين أساليب الخداع لإغراء الضحايا للانتقال مقدمين لهم وعود كاذبة بوظائف ذات رواتب جيدة، مثل وظائف عرض الأزياء، أو الرقص أو الخدمة المنزلية. وفي بعض الحالات، يتقدم المهربون من الضحايا أو عائلاتهم بعروض لوظائف مربحة في مكان آخر. وبعد توفير وسائل النقل لوصول الضحايا إلى وجهاتهم، يتقاضون أجور باهظة بعد ذلك مقابل تلك الخدمات، وبالتالي يوقعون تحت كاهل الديون التي يتوجب عليهم تسديدها، وينتهي الأمر الذي بدأ اختياريًا بظروف إجبارية.

ويتلاقى الاتجار الداخلي بالبشر مع النزوح الداخلي في نواح أخرى. فالأشخاص الذين نزحوا داخلياً نتيجة للنزاع، أو نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو الإنسانية هم الأكثر عرضة للاتجار بالبشر. ويفترض

لفد نعربت قصصه لأحر سانسر الشاخي في الأهمب يسمى هل ينبغي أعبر ولنا الشى نعرب صول للاتحر سيد - حى البلاد نازحس داخبا؟

تهريب البشر. وتتطلب هذه الأنظمة تعاوناً دولياً في مكافحة التهريب وتشجيع الدول على اعتماد إجراءات منع أولئك المهربين. وقد دخل بروتوكول الاتجار بالبشر الأول حيز التنفيذ في ٣٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ وبروتوكول التهريب في ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. وبينما يشير البروتوكول الأول إلى التهريب عبر الحدود الدولية، بينما يشير البروتوكول الثاني إلى الاتجار المحلي بالبشر أيضاً.

يشترك الاتجار الداخلي بالبشر بالعديد من العناصر مع النزوح الداخلي بشكل يمكن للمرء فيه أن يقول إن ضحايا الاتجار الداخلي هم نازحون داخلياً. وتصف المبادئ التوجيهية للنزوح داخلياً النازحين داخلياً بأنهم «أشخاص أو مجموعات أجبروا أو اضطروا إلى الهروب أو ترك بيوتهم أو أماكن سكنهم المألوفة... والذين لم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها دولياً». إن كتيب تطبيق المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي يوضح «بأن الصفة المتميزة للنزوح داخلياً هي أنها حركة إجبارية أو تلقائية تحدث ضمن الحدود الوطنية.

إن الاتجار بالبشر للاستغلال الجنسي والسخرة هو أحد الجوانب الأسرع تطوراً للنشاط الإجرامي الدولي وأحد القضايا التي تثير قلق المجتمع الدولي. وبشكل عام، يكون تنفق مجموعات ضحايا العمل في الدول الأقل تقدماً في الأقاليم والدول الأكثر تقدماً. وبالرغم من أن معظم الانتباه مخصص على التهريب عبر الحدود الدولية، إلا أن التهريب داخل الدول معروف جداً أيضاً. وعادة ما ينتهي ضحايا الدعاية الإجبارية في المدن الكبرى، أو مناطق السياحة الجنسية أو قرب القواعد العسكرية، حيث يوجد طلب كبير على ذلك. أما ضحايا العمل الإجباري أو السخرة فقد يتواجدون في كافة أنحاء الدولة، في قطاعات الزراعة والصناعات وصيد الأسماك والمناجم وأماكن العمل الشاق.

وتثبت الدول بعد أن أدركت حجم النمو في عمليات التهريب نظاماً لمنع وقوع ومعالجة تهريب الأشخاص، وخصوصاً النساء والأطفال، وهو نظام مكمّل لتفاتيح الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وفي نفس الوقت، تثبت الدول بروتوكول مكافحة

يسعى هؤلاء العامل من بورما  
كثيرون من ظروف عمل  
مفرقة الشاقة والاضطهاد  
النحسي في وظائفهم  
طريق تسعي في المحسوس  
عبد العمل

والاجتماعي لصحايا  
التخريب شخصيا.  
وبحلاف ذلك، لا تشكل  
المبادئ التوجيهية  
جزءاً من القانون الدولي  
(بالرغم من أنه مخوذة  
من حقوق الانسان  
والمنشور الانساني)  
يكنه أكثر تفصيلاً من  
البروتوكول في عرض  
نوع الاجراءات الملائمة  
لحمية ومساعدة اولئك  
الضحايا داخلياً من  
امتحنين بالشكر، بما  
في ذلك المبادئ المرتبطة  
بالحنول ضوئية الامد مثل  
العودة، والانتماع المحلي  
أو اعادة التوطين.



May Chemsir for the US State Department

في بعض النواحي، يعتبر الاتحاز  
الداخلي بالبشر بالنسبة للاتحاز الدولي  
بالبشر مثل النزوح الداخلي بالنسبة  
لحركات اللاجئين. وبالرغم من أن  
اعداد النازحين داخلياً هو أكثر من أولئك  
المجبرين على التخلي عالمياً (وقد تنطبق  
بعض الحقيقة على الاتحاز بالبشر)، إلا  
أن ردود الاهتمام الدولي، والهيئات  
القانونية والمؤسسية تميل إلى لعب  
دور أقوى عندما يجبرون الضحايا على  
العودة وعبور الحدود. وبالتأكيد، زادت  
القيود التي وضعتها الحكومات من  
صعوبة معالجة قضية الاتحاز بالبشر  
على الوجه الصحيح بشكل آخر للنزوح  
وذلك عندما يحدث داخل حدود الدولة.  
ولكن يعتبر فهم الترابط بين التهريب  
الداخلي والنزوح الداخلي هو الخطوة  
الأولى نحو تطوير نظرة أكثر شمولية  
لحدي السيف هذين.

سوزان مارتين هي المديرة التنفيذية لمعهد  
دراسة الهجرة الدولية، جامعة جورج تاون  
(www.georgetown.edu/sfs/)  
(/programs/isis)  
martinsf@georgetown.edu

www.ohchr.org/english/law/protocol.htm  
www.refugee.org/ocha/od/pub  
IDPrinciples PDF

اعمرهن سبعة سوات. ويواجه صحايا  
الظروف القاسية للتهريب العديد من  
الانتهاكات التي يواجهها النازحين داخلياً  
الآخرين. وغالباً ما يخضعون للاعتداء  
النحسي والحسدي القاسي لينبوا تحت  
العبودية، بما في ذلك الضرب والأذى،  
والاعتصاب، والتجويع، والإجبار على  
استخدام المخدرات والحجز والعزلة.  
وعندما يجلب الضحايا إلى وجهاتهم،  
تصادر وثائق هويتهم في أغلب  
الأحيان. ويعاني العديد من الضحايا من  
الصدمة ويتعرضون للأمراض التي  
تنقل لهم عبر العلاقات الجنسية، بما في  
ذلك الأيدز.

وإذا جمعناهم سوياً، فإن المبادئ  
التوجيهية للنزوح الداخلي وبروتوكول  
الاتحاز بالبشر يؤمنان إطاراً أوسع  
لمعالجة احتياجات صحايا الاتحاز  
الداخلي بالبشر أكثر مما يمكن أن يوديه  
أي منهم على حدى. وبينما صادقت  
أكثر من ٩٠ دولة على الالتزام بالقانون  
الدولي، يتطلب بروتوكول الاتحاز بالبشر  
من الدول اتخاذ إجراءات معينة لمنع  
الاتحاز بالبشر ومحاكمة المتاجرين، بما  
في ذلك أولئك الذين يستغلون النازحين  
داخلياً إضافة لذلك، يجب أن تسعى  
الدول المشاركة لتوفير الامان الطبيعى  
لضحايا الاتحاز. ويتسع البروتوكول  
(ولكنه لا يتطلب) الدول المشاركة على  
تبني شروط معالجة المشاكل الأخرى  
التي يواجهها ضحايا الاتحاز: «على  
كل دولة دراسة سبل تطبيق الإجراءات  
اللائمة لتوفير التأمين الطبيعى والنحسي

النازحين داخلياً عادة إلى العلاقات  
العائلية أو الاجتماعية بالإضافة إلى  
افتقارهم للفرص الاقتصادية، مما يجعلهم  
يبحثون عن وعود بظروف حياتية  
أفضل في مكان آخر. وتدعو المبادئ  
التوجيهية إلى حماية النازحين داخلياً  
من العبودية، بما في ذلك البيع لأغراض  
الزواج، والاستغلال الجنسي والسخرة  
للأطفال. كذلك يسرع النزاع من الأشكال  
المباشرة للتهريب، فالأطفال النازحون  
داخلياً المختطفون، مثل المجنود بالقوة  
على سبيل المثال، هم أيضاً ضحايا  
للاتحاز، إضافة إلى أولئك الذين أجبروا  
على العمل أو الدعاية الإجبارية. وفي  
أغلب الأحيان تظهر الزيادة المفاجئة في  
أعداد المتاجرين بهم لأغراض الاستغلال  
الجنسي عندما تنتشر قوات حفظ سلام  
في مناطق النزاع، وذلك لأنه بالرغم  
من أن إحدى مسؤوليات هذه القوات  
قد تكون حماية النازحين داخلياً، إلا أن  
استخدامهم لدور البقاء قد يساهم في  
الاتحاز الداخلي والدولي بالبشر.

يشبه ضحايا الاتحاز النازحين داخلياً  
من عدة نواحٍ ديمغرافية. وبالرغم  
من أنه لا يوجد هناك أية فكرة شائعة  
عن الضحايا، إلا أن أعمار أغلبية  
الأشخاص المتاجرين بهم تقل عن  
٢٥، ومعظمهم في مراحل المراهقة  
المتوسطة والمتأخرة. ومن المعتقد أيضاً  
بأن أغلبهم من النساء. وقد أدى خوف  
زيان البقاء من مرض الأيدز إلى دفع  
التجار بالبشر إلى تجنيد النساء والنشأت  
الأصغر سناً، حيث أن بعض البنات بلغت

## الطفل المتاجر به: الصدمة والتكيف

إليزيثا غونزاليس، ميكا بامب، جولييان دنكان  
مارجريت ماكدونالد وميندي لوسيل

أنه كان هناك رجل واحد يحميهم. وعندما أعيثنا من حدود تكساس رأيت كلتا البنيتين العودة إلى هندوراس ولكنهن خشين قول ذلك. وفي النهاية نجحن في المحاولة التالية عندما عبرتا الحدود وهما تتمسكان بالهيكل الأسفل لاشاحنة.

وعادة ما يتجنب موظفو برامج اللاجئين الأمريكيين للغاية بالمتهنيين والقاصرين طرح أي أسئلة عن خبرة الأطفال المهاجرين خوفاً من أن تستخدم مثل هذه المعلومات من قبل فريق الدفاع عن المهربين. وتقدم هيئات تطبيق القانون فقط معلومات محددة حول المهاجرين وظروف التهريب للأطفال الناجين. وبالتالي يواجه العاملون على هذه القضايا لوضع خطط لمعالجة هذه الحالات الكثير من الصعوبات. ونظراً لأن التعامل مع هذه التجارب من الأمور الضرورية لاعتلاج الناجين من عملية التهريب، ووضع الطفل في برامج للعناية دون أي معلومات حول تاريخه أو العوامل التي جعلت من عملية تهريبه يجعل من البده في عملية العلاج والاستمرار بها من الأمور الصعبة للغاية.

### تصورات الضحايا

تتفاوت معاملة أطفال حالات الاتجار بهم إلى حد كبير وفقاً لنوع الاتجار وملاقتهم مع المهربين. وقد تحتفظ الفتيات اللاتي يرتبطن بعلاقات عاتية مع "أرباب عملهن" بالمال الذي يكسبهن وعادة ما يتعرضن لمعاملة أفضل في أغلب الأحيان من تلك التي يتعرض لها الفتيات اللاتي لا يتمتعن بهذه العلاقات. وكما وردنا، فقد تمت مصادر كل دخل المجموعة الأخيرة. وبلغن بعض البنات عن بعض الحرية بينما كان لا بد أن يتحملن الأثريات الاعتداءات الجسدية والنفسية الشنيعة والدعارة الإجبارية.

يلعب فهما لآراء الأطفال حول هويتهن كضحايا دور هام في تأقلمهم بعد التهريب. ولا يعبر أي من الأطفال أنهم سعداء بشكل واضح، بل لا يتغيرن أنهم تعرضوا لسوء معاملة. وقد يكون الأطفال الذين تعاونوا مع الجناة عليهم أو استمتعوا ببعض جوانب تجاربهم (مثل حصولهم

حتى يتمكن من معالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال الذين كانوا ضحايا للاتجار بالبشر علينا أن نعرف الكثير عن خلفياتهم وتجاربهم وأمالهم.

وأدى الفقر المدقع إلى دفع الكثير من البنات للهجرة. وفي بعض الحالات، قد يترافق مرض أحد الأبوين مع الظروف الاقتصادية السيئة مما يضيف المزيد من الضغط على الأطفال ويؤثر على دخل العائلة. وفي حالات أخرى، قد ينتج التفكير الأسري عن موت أو طلاق مما يترك الأطفال في حالة ضعف.

وفي بعض الحالات، جاءت فكرة الهجرة من البنات، بينما في حالات أخرى أتت هذه الفكرة أحد أفراد العائلة أو صديق أو أحد المهربين الذي تتق بهم العائلة. وفي معظم الحالات، يكون قرار البنات في الهجرة ناتج عن رغبتين في مساعدة العائلة مادياً أو الهرب من ظروف العائلة الصعبة. وفي الواقع، تم الحصول على معلومات من كل الحالات الهاربة إلى "أمريكا" من أفراد على معرفة بالحالة مثل: الأقارب، أو أصدقاء العائلة، أو أحد الأفراد اللقيت الآخرين. وفي حالات قليلة، تهاجر البنات ليحققن "زفافهن الرجال" الذين يقومون بتهريبهن. وعندما تظهر فكرة الهجرة من الآخرين، فإنها تأتي على شكل خدمة لهم. ويخبر المهربون الأطفال أنهم سيضمنون لهم فرصة في الولايات المتحدة ليكسبوا الأموال، وقد يعلقون الأمالي أمال كبيرة بوجود حياة أفضل للطفل. وعندما تأتي فكرة الهجرة من أحد أفراد العائلة، فإنها تقدم كطريقة لمساعدة الطفل على المساهمة في تصنيص العائلة أو مشاركة الأبوين في المصاريف.

### الرحلة

بالرغم من أنه من الصعب الحصول على الأوصاف المفصلة لرحلة الأطفال إلى الولايات المتحدة، إلا أن الإجهاد والصدمة اللتان تتسم بهما الهجرة يجعل من هذا الأمر غير مفاجئ. ومن الواضح أن أكثر الرحلات مقلقة. وقد وصف بعض الناجين الرحلة كسوء جزء من المحنة. وأفادت أحد الفتيات الخائفات بأن سفرها إلى الولايات المتحدة بصحبة بنت أخرى وعشر تذكرو معظهن بالغين أخذت ستة أسابيع. وأصعب للفتاة بأنها تعرضت للتحرشات الجنسية إلا

يعتقد أن المتاجرة بالبشر من أجل الاستغلال الجنسي والسخرة من أحد أسرع الجوانب نمواً للنشاط الإجرامي. ويعتبر الأطفال الضحايا الأكثر ضعفاً إلا أن هناك القليل من المعرفة المنظمة بخصوصهم وتجاربهم، لأنه عادة ما يتم ضمهم ضمن فئة النساء والأطفال العامة مما لا يسمح بتحليل احتياجاتهم الخاصة. وعادة ما يستخدم العديد من الكتاب كلمة «أطفال» رغم أن التركيز في كتاباتهم يكون على النساء الشابات - ولا يوجد أي أثر للبحث ودراسة وضع الأطفال المتاجر بهم. وقد تعرقل المعرفة المحدودة من تحديد معنى الأطفال الضحايا من عملية التهريب، وتصبح من أن تقدم لهم الخدمات الفعالة الملائمة وتحد من طرق منعهم للتعرض لمثل هذه التفرة مرة أخرى.

تقدم هذه المقالة نتائج أولية من المقابلات مع موزدي الخدمات في برامج اللاجئين الأمريكيين للعناية بالمتهنيين والقاصرين الغير مصحوبين (URM) والتي تمت مع ٣٦ طفل وحيد وناجي من عملية التهريب، تترأح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاماً. كان من بينهم ستة وعشرون هاربين من الاستغلال الجنسي، وأربعة هاربين من الموبودية المنزلية، وثلاثة هاربين من مجموعة أسباب فيها الاستغلال الجنسي والموبودية المحلية وثلاثة هاربين من السخرة (بما في ذلك الطفل الوحيد).

### الخلفية

بالرغم من أنه لا يوجد أيتم في هذه المجموعة، إلا أن هناك طفل واحد تم التخلي عنه منذ ولادته. وأفاد اثنا عشر طفل ضعف علاقاتهم مع ذويهم، وخاصة مع آبائهم، وذلك لأسباب مختلفة مثل الوفاة أو المرض أو انفصال الأبوين أو مشاكل أخرى. وأرسل أحد عشر طفل للعيش مع أقاربهم أو أصدقاء العائلة. وأفاد القليل منهم أنهم تعرضوا لاعتداءات الجسدية من قبل أفراد العائلة. وبالرغم من العلاقات العائلية الضعيفة، إلا أن الكثير من الأطفال بقوا مرتبطين بأقاربهم.

الهجرة، والضمان الاجتماعي والخدمات العامة إضافة إلى محامين للدفاع عن الأطفال وفي المحاكم.

#### التوصيات

حتى يحصل الطفل الناجي من التهريب البشري على مساعدة فعالة، فمن الضروري:

- وضع الطفل في مكان مستقر للرعاية في أسرع وقت ممكن وذلك لأن وجود باحثين اجتماعيين يتميزون بالصبر والتواجد الدائم هو من الأمور الضرورية للارتباط مع أي طفل التمتع بالمرور. لأن فهم الأطفال لوضعهم قد يكون مختلفاً عن رؤية وخطط مزودي الخدمة.
- التأكد من وجود عدد قليل من الحالات والعناية الدائمة.
- استخدام معالجين ذوي وعي ثقافي - ويفضل أن يتحدثوا لغتين ويفهمون الثقافتين، على أن يحترموا الهوية الثقافية والشخصية لعملائهم ويحددوا نقاط القوة فيهم.
- التوازن بين المصالح المتضاربة بين تطبيق القانون ومزودي الخدمة بما يخص مشاركة المعلومات.
- تشجيع المسؤولين عن تطبيق القانون لتأمين الباحثين اجتماعيين حول نوع المعلومات التي قد تكون سبباً في اتهام الطفل وتستخدم ضده إضافة إلى طريقة طرح الأسئلة والحصول على المعلومات الهامة دون أن تتعارض مع سلامة الطفل.
- تمكين الباحثين الاجتماعيين من تدريب مسؤولي تطبيق القانون بما يخص أهمية فهم تاريخ الطفل حتى يتمكنوا من تحقيق الاستقرار له بشكل أفضل.

تعمل إليزبت غونزيك وميكا إن بومب في معهد دراسة الهجرة الدولية، جامعة جورج تاون. [www.georgetown.edu/sfs/programs/sim](http://www.georgetown.edu/sfs/programs/sim) الإلكتروني [georgetown.embg@georgetown.edu](mailto:georgetown.embg@georgetown.edu) و [bumpm@georgetown.edu](mailto:bumpm@georgetown.edu) تعمل جوليان نيكان ومرجريت مكولونيل في خدمات اللاجئين والهجرة، مؤتمر الولايات المتحدة للأساقفة الكاثوليكين (البريد الإلكتروني [www.usccb.org/mrs](mailto:www.usccb.org/mrs)) JDuncan@usccb.org (البريد الإلكتروني [Mmacdonnell@usccb.org](mailto:Mmacdonnell@usccb.org) و [org](mailto:org) وميندي لوسيل هي مستشارة لمنظمات الكومنولث الخيرية القانونية في رينجيا. [www.cccofva.org](http://www.cccofva.org) (البريد الإلكتروني: [mindyblaiselle@comcast.net](mailto:mindyblaiselle@comcast.net)

علاجي لمصطلح «الضحية» قد يكون له تأثير معاكس.

#### الصدمة والمعاملة

إن مفهوم «الصدمة» هو مفهوم غير محدد بحد ذاته. وهناك عدد صغير نسبياً من الأطفال في هذه العينة يطبق عليهم معايير الاضطراب النفسي بعد الصدمة. ولم يظهر بعض الأطفال أي اضطراب نفسي، بينما أظهر آخرون أعراض اضطراب للكآبة. وفي الحقيقة، كان تشخيص الكآبة هو الأكثر شيوعاً. وتعتبر القضايا الثقافية الخاصة باستخدام التعبير الغامض للعاطفة هام في معالجة الأطفال ولكنها لا تعالجهم بشكل غير صحيح. يجب النظر إلى تجارب التهريب والنتائج النفسية الناتجة عنها ضمن سياقات الطفل الثقافية والاجتماعية والتاريخية. وفي الحقيقة، قد يسبب مزودو الخدمة الصدمة عندما لا تؤخذ هذه السياقات في الحسبان.

لتهتدة النتائج النفسية للتهريب، عرض على الأطفال مجموعة واسعة من خيارات المعالجة: المعالجة الفردية أو الثنائيات الجماعية، النصح من قبل اختصاصي في معالجة التعذيب، وعلاج بالفن والرسم. في بادئ الأمر، رفض العديد من الأطفال نفع أنفسهم من الخدمات النفسية ولكن موظفي البرنامج أصروا عليهم. وفي النهاية، انتهى أكثر الأطفال إلى العلاج. وأوصحت العديد من البرامج رغبته في مشاركة كل الأطفال في العلاج وكثروا مقتنعين بكفاءة هذه المعالجة. واتباع البعض نظاماً وركبته بما يخص الاستخدام الصحيح للعلاج وورغبة الأطفال وأهملهم بحضور الجلسات. اعتمد قرارات البرامج الأخرى على توفر المصادر. وفي أماكن الحالات، تأثرت القرارات بما إذا كانت الخدمات متوفرة كانت متوفرة / أو إذا كان هناك ما يعوضها.

أفاد معظم الباحثون الاجتماعيون أن الأطفال الموجودين في حضانتهم أخذوا وقتاً طويلاً للانتماء، حتى إذا كانوا برفقة باحثين متخصصين يتكلمون نفس اللغة وجازوا من نفس الثقافة. إضافة لذلك، حالما تبدأ العلاقة بالتوطد فإنها تزداد قوة بدلاً من أن تصبح تقليدية. وساد بعض الأطفال الباحثين الاجتماعيين ومنحوهم مشاركة كل المعرفة التي لم يكونوا يملكوها (ولا يستطيعون ملكها). ومن جهة أخرى كان لمصطلح «مكان الوالدين» وقع سلبي. فقد اضطرب الباحثون الاجتماعيون إلى اداء دوراً دفاعياً غير عادي ضد الأنظمة المعقدة والمركبة، وشمل بعض الهيئات في العديد من القضايا مثل سلطات

على ملابس جميلة، أو بعض الحرية، أو الأصحاب، أو مختبرات أو كحول أكثر ضعفاً أمام الصدمات وأكثر مقاومة للعلاج. ولكن، قد يتعرضون فيهم لهويته الشخصية، وفهمهم لأوضاعهم والأهداف التي سترتب عليها مع أهداف مزودي الخدمات وكوادير تطبيق القانون. وتعتبر الواضح للشخص على أنه من الجناة ارتباط بشكل أقل بالماضي نتائج الأبحاث التي أجريت على الأطفال الذين تعرضوا للآلية. وفي الأوضاع التي يكون فيها الجاني هو أحد الأقارب أو الصديق، فقد يكون الإحساس بالحياة واضح بشكل كبير في نتائج العلاج. وقد يكون الوضع أكثر صعوبة عندما يكون فيها المهربين هم من أفراد العائلة، عندما يرتد الناجي من التحذير صراحة عن الحالات التي شعر فيها بالخوف خوفاً من الكشف عن اقترابه أو معالجة أفراد العائلة الذين ما زالوا في البلاد الأصلية.

وقد ارتبط عدم تعريف الأطفال كضحايا بشكل قوي مع توقعاتهم من القدوم إلى الولايات المتحدة. فمعظم الأطفال كانوا متحمسين جداً للهجرة إلى الولايات المتحدة على أمل الحصول على مال. والعديد منهم لديهم أسباب تجبرهم على إرسال الأموال إلى أي مواطنين وعليهم أن يدفعوا رسوم التهريب. ومن الطبيعي أن لا يتغير سعي الأطفال إلى كسب الأموال حالما يتم إنقاذهم. ومن الواضح أن برامج اللاجئين الأمريكيين للعناية بالمبتئين والقاصرين تعكس قوانين الولايات المتحدة وتطلب من الأطفال الذهاب إلى المدرسة، وتعهد عمر العمل، وعقد الساعات التي يسمح للطفل العمل فيها، وبالطبع إذن العمل. وقد تسبب هذه القوانين بعكس اتجاهات طموح الأطفال، وتؤدي إلى صراع لمحاولة إقناعهم على حياتهم الجديدة. وتمتد هذه القضايا بتبعات طويلة الأمد في التزام الأطفال بالتعلم وتأثر على رغبته في الحصول على الرعاية.

يتعارض تردد الأطفال بالنظر إلى أنفسهم كضحايا بشكل قوي مع نظرهم إلى مزودي الخدمة الذين يشيرون إلى نتائج عن القانون ما يكون هذا ناتج عن أن القانون يعتبرهم كضحايا. ولكن، أكد العديد من الباحثين أن الأطفال أظهروا مرونة وتقدير لاستخدامنا المتعدد لمصطلح «الناجين». وبينما نعتبر نحن أن هناك حاجة قانونية إلى استخدام مصطلح «ضحية»، إلا أن التعبير من منظور

# استجابة المجتمع المدني لمشكلة الاتجار بالبشر في جنوب آسيا

فيسل يوساف

تستند على الإعتداء الجنسي وإستغلال الأطفال

تطوير قواعد بيانات وطنية ومحلية متوافقة للأطفال المستغلين والمنتهكين والمهزئين مع المعلومات عن العمر والجنس والجنسية

تشجيع القطاع الخاص على التدخل في المبادرات الإقليمية: مثل تعاون شركات إم تي في أوروبا ومايكروسوفت في خدمة الشرطة الكشفية لمشاورات في الحصول على معلومات على الإنترنت حول الأطفال المعرضين للخطر هو مثال جيد لما يمكن عمله.

الترويج للتعاون بين منظمات المجتمع المدني ووكالات تطبيق القانون الوطنية

تطوير السياسات والآليات المؤسسية خصوصا لإعادة ضحايا التهريب إلى الوطن بكرامة وأمان

تشجيع الزيارات والتدريب المتبادل بين الأقاليم، وخصوصا دول أوروبا الشرقية

تدريب الموظفين المدنيين على جعل خطط الحكومة أكثر حساسية لقضايا التمييز بين الجنسين.

فيسل يوسف هو مسؤول المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تانزانيا والمسؤول عن تقارير الممولين. البريد الإلكتروني: yousaf@unhcr.org

كتبت هذه المقالة بجهود شخصية ولا تعكس وجهات نظر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة.

المنسي: تركيز الوكالات أكثر على رفع الوعي أكثر من تقديم المساعدة أو عودة ضحايا التهريب للوطن.

هناك مجموعة قليلة من المنظمات تقدم المساعدة لضحايا التهريب للعودة لأوطانهم: وجدت دراسة أن هناك فقط ١٠ من ٢٥٠ وكالة تركز على لتهريب تهتم بعودة المهاجرين لأوطانهم.

قلة تمسك المتبرعين/ الممولين الإقليميين بطريقة ووجود عدة برامج متوازنة لمكافحة التهريب

عادة ما يستهدف الرعاية الرئيسية لبرامج مكافحة التهريب بلدان محددة في المنطقة، ويهملون دول أخرى يوجد فيها أيضا مهربين.

ابتكرت بعض منظمات المجتمع المدني الآسيوية الجنوبية ممارسات إبداعية ومبتكرة يمكن بالفعل تطبيقها في كافة أنحاء المنطقة. وهناك بعض البرامج الرائعة بالفعل مثل برنامج شايلدلاين الهند، ومجموعة بنغلادش لتعداد المهربين، ولجنة حقوق الإنسان النيبالي، وجمعية أنصار البالكستانية للرعاية الاجتماعية ومركز سريلانكا لأبحاث النساء.

هناك حاجة مستعجلة إلى:

تطوير هياكل قانونية ومؤسسية جديدة للترويج للتعاون الإقليمي، وخصوصا من خلال الجمعية الآسيوية الجنوبية للتعاون الإقليمي

الدفاع عن تأسيس مكتب المقر لضحايا تهريب النساء والأطفال في الجمعية الآسيوية الجنوبية للتعاون الإقليمي وعلى المستوى الوطني، مثل الموجود حاليا في نيبال

عدد أبحاث أكثر عمقا للاحتياجات التي

إن قضية التهريب في جنوب آسيا معقدة ومتعددة الجوانب، فهي مشكلة خاصة بطورير العدالة الإجرامية، إن الواجهة الرئيسية للناس في جنوب آسيا هو الشرق الأوسط، ولكن الكثيرون بقوا في الهند وباكستان. وهناك عمليات تهريب شاملة للنساء والفتيات من بنغلادش إلى الهند، وباكستان، والبحرين، والكويت والإمارات العربية المتحدة. وتقدر اليونسيف بأن هناك نصف مليون بعلاندشي قد تم تهريبهم أو الاتجار بهم في السنوات الأخيرة وأن هناك حوالي ٢٠٠ ألف امرأة وبنت نيباليات يعملن في صناعة الجنس في الهند. وهناك عدد قليل من النساء والبنات اللواتي تم الاتجار بهن عبر بنغلادش من بورما إلى الهند وأولاد صغار تم الاتجار بهم من جنوب آسيا إلى الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر وأجبروا على العمل كفرنسان سباق الهجن.

كانت الحكومات الآسيوية الجنوبية بطيئة في الإقرار بالاهتمامات العالمية للمتاجرة بالبشر. وقد وبخت دول المنطقة مرارا وتكرارا وزارة الخارجية الأمريكية لفشلها في معالجة المتاجرة بالبشر، حيث قاد المجتمع المدني كل المبادرات الرئيسية لمكافحة التهريب في المنطقة، وحملت المنظمات غير الحكومية العبء الرئيسي في الوصول إلى الأشخاص المهربين، وتوفير الخدمات الطبية والقانونية، ورفع الوعي العام، وقيادة المبادرات التشريعية الوطنية وتوفير التدريب والمساعدة الفنية لتطبيق القانون والسيطرة على الحدود. ولكن تدخل المجتمع المدني كان متأخرا جدا ولذا لم يستطيعوا إلا أن يقدموا خدمات محدودة فقط.

التحديات الرئيسية:

غياب استراتيجية إقليمية مشتركة مع منظمات المجتمع المدني لمكافحة التهريب

مضاعفة برامج ونشاطات المجتمع

www.unicef.org/media/media\_23464.html ١

www.thelibrary.org.in ٢

www.tcm.int/DOCUMENTS/ ٣

PUBLICATION/EN/Full ٤

BangladeshTrafficking\_Rpt.pdf ٥

www.nhrnecpal.org/project1. ٦

php?ProjNo=2 ٧

www.ansarburncy.org ٨

الاتجار بالبشر

# التصورات والاستجابات والتحديات في جنوب آسيا

باندانا باتتايك

المتاجرة بالبشر في المنطقة محددة على التهريب لأغراض الدعارة.

وقد شهد العقد الماضي زيادة في عدد البرامج والمشاريع في المنطقة إلا أن تأثيرهم على النساء وعائلاتهن ما زال بحاجة إلى دراسة. وقد أمثلت الملاجئ في كل من بلدي المغادرة والوصول وقُبلت البرامج مع في تلبية احتياجات النساء. وعادة ما تكون العملية القانونية لإعادة هؤلاء الأشخاص إلى أوطانهم طويلة ومؤدية، تجرب فيها النساء على البقاء مهملين في الملاهي في الوقت الذي يمكن أن يقدم لهن التدريب أو يمكن شملهن في مشاريع تدبر عليهم الدخول. وحال رجوع النساء إلى أوطانهم يواجهن رفض من عائلاتهن، ويوشمن بالاعار من مجتمعهن ويواجهن صعوبات في الحصول على عمل.

عادة ما تكون عملية "الهجوم، والإنفاذ، والعودة إلى الوطن" لشلل الفتيات والنساء من بيوت الدعارة وإرسالهن إلى "بيوتهن" عملية مؤذية ببساطة لاحتجتهن وتريد من معاناتهن. وهناك العديد من التقارير المقلقة حول خروقات حقوق الإنسان في العديد من الملاجئ، إضافة إلى حالات كثيرة لساء عن إلى نفس بيوت الدعارة إلى كن يعمل بها، أو يمارسن الدعارة في مكان آخر. ومن ناحية أخرى وصل القليل جداً من قضايا الاتجار بالبشر إلى محاكم جنوب آسيا القانونية ولم يحصل أي من ضحايا الاتجار بالبشر هؤلاء على أي تعويض. وقد تنتج المقاييس البسيطة لمنع التهريب في بعض الأحيان عن ممارسات وحشية "للتصدي" للنساء الموجودات على حدود الدولة، وتمتصع كذلك عن اتخاذ إجراءات قانونية للهجرة.

في عام ٢٠٠٢، وبعد سنوات من المباحثات، وافقت جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي - وهي هيئة إقليمية تجمع حكومات بنغلاديش وبنوتان والهند والمالديف ونيبال والباكستان وسريلانكا - على قرار حول التهريب، متجاهلة ممثلي المجتمع المحلي، واعتبرت أن

ما ترون منديكن السرد و نجلش و انفر و مدفع مسمه و سبط ممدعر شعدنه انما لعل فيها اشئ نيفر ده تحوتمه حول نر ه حوب مئا، و س س ه لاد الحسرين نصعده اولئ ندي ه حبر و حح عن حح و حح

المهريين وحث الأطراف المعنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

وفي التسعينيات، عندما هاجر المزيد من النساء للعمل، ووجدن أنفسهن والقيمن في براتين الديون وظروف تشبه العبودية، كانت هناك حاجة قوية لمعالجة مشكلة المتاجرة بالبشر ووضع حد لها. ومازالت بعض القيادات النسائية راغبة في التركيز فقط على الدعارة، مدعين أن توقفها يعني توقف التهريب. ولكن بدأ معظم المحللين والنشطاء في تعريف التهريب على أنه ظاهرة واسعة مرتبطة بالعمالة، والشروط غير العادلة للتجارة والهجرة والنساء. وقد أثار بعض الناشطين الانتباه حول ثلاث جوانب مقلقة عن التحدث عن التهريب في جنوب آسيا وهي: التزاوج بين التهريب والدعارة، وبين التهريب والهجرة وبين النساء والأطفال- والتبعية المعقدة المؤثرة على البرامج.

ومن بين العديد من المجموعات الاسيوية الجنوبية التي تبدل الكثير من الجهود لنشر الوعي حل قضية المتاجرة بالبشر بين العامة وصناع السياسة هي مجموعة بنغلاديش الموضوعية. كذلك أثار باحثين في ست وكالات لحقوق العاملين في تجارة الجنس تحديات حول المفهوم الهام "للاستغلال" مدعين بأن ليس كل النساء العاملات في الدعارة هن هاربات. بل طالبت بعض هذه الوكالات بإضفاء صفة شرعية وقانونية على الدعارة. وأصرت بعض المنظمات على استخدام تعريف نظام الأمم المتحدة للتهريب في ممارساتهم الخاصة. واشتملت هذه المنظمات على برامج مثل فرسان الجمال البنغلاديشيين، وعمل الأفران العاملين مع الحكومة في الهند، والنساء التازحين داخلياً قسرياً في نيبال والمجبرات على الدعارة، والنساء المجبرات على الزواج في الهند. ولكن، ما زالت العديد من مبادرات مكافحة

إن مشكلة المتاجرة بالبشر في المنطقة ليست جديدة، حيث هاجر الملايين للعمل الأوروبية. وقد وصل بعضهم إلى مناطق بعيدة مثل فيجي. بأسلوب يشابه ما يطلق عليه اسم الاتجار بالبشر هذه الأيام. وفي زمن الاستعمار كان يتم استعمار عارة «الاتجار بالبشر» عند الإشارة إلى نقل النساء البيض إلى المستوطنات لتوفير خدمات جنسية. وفي عام ١٩٤٩ لم يعمل الفرار الأول الذي أصدرته الأمم المتحدة على التعريف بمفهوم الاتجار بالبشر، بل اعتمد على الفهم المسبق الذي كان يشير إلى الاتجار على أنه «الاتجار غير الأخلاقي للأسويين» على هذا القرار، ولم توقع أو تصادق أي من الدول الاسيوية على هذا القرار، ولكنها حافظت في قوانينها على هذه المفهوم الأخلاقي. وغالباً ما ساهم هذا الوضع في توضيح الفانون في تشريع ممارسات صباط الشرطة القاسية ضد النساء العاملات في المتاجرة بالبشر.

وفي السبعينيات، كان مصدر القلق الواضح لموضوع الاتجار بالبشر هو علاقته الحمضية بموضوع الدعارة والاستغلال الجنسي. وقد نظمت الهيالات النسائية حملات لمكافحة المتاجرة بالبشر نابعة من قلقهن حول السباحة الجنسية في جنوب شرق آسيا، وتمركز أعداد كبيرة من المسؤولين العسكريين الأمريكيين، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الزوجات عن طريق البريد، وازدياد أعداد النساء اللاتي يقطعن الحدود من أجل العمل في الدعارة وأرو في مجال الترفيه. وعندما بدأ نشطاء آسيا الجنوبية في تحليل الوضع في إقليمهم، ركزوا على الدعارة المتباعدة عبر الحدود - وخاصة النساء والفتيات القلائعات من نيبال وبنغلاديش والعاملين في بيوت الدعارة الهندية - إضافة إلى استخدام الأطفال للجنس من قبل السواح في سريلانكا. وبدأت مجموعات حقوق المرأة وحقوق الطفل بالتعاون معاً وتقديم المساعدة إلى النساء والفتيات

عدن إلى يوتهن بعد التعرض للأذية والإستغلال.

وزارة الخارجية الأمريكية تقلص مساحة النقاش

إن قضية الدعارة هي إحدى القضايا الشائكة التي سببت انقسامات قوية بين المؤمنين بالمساواة بين الجنسين حول العالم. فقد جعل مرض الأيدز وقضية التهريب من الدعارة موضوع للنقاشات العامة إلا أن الرأي بقي منقسماً. ولكن أدى ظهور مجموعات لحقوق المومسات في جنوب آسيا إلى إعلاء أصوات جديدة في المناقشات. وترى العديد من وكالات المجتمع المدني هذا الأمر على أنه تطوير إيجابي ودليل على الديمقراطية والقوة. ولكن، في السنوات القليلة الماضية، كان لدور تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الأشخاص المهرين<sup>١</sup> أثر سلبي على هذه المناقشات. وبالرغم من أنه قانون محلي يعترف به داخل الولايات المتحدة وله تعريف واسع للمتاجرة بالبشر وله تشريع مناسب لمعالجة هذه القضية، إلا أن تأثير سياساته عالمياً أظهر تحيز ضد الجهود الرامية إلى التشجيع أو الاستماع إلى أصوات مجموعات حقوق المومسات. وقد أظهر تقرير ٢٠٠٥

على أيدي الشابات اللاتي هربن إلى الهند وأبعدن إلى أوطانهم. وتعمل هذه المنظمة بالرغم من كل العقبات، وتمتلك عدة برامج بما فيها الآن ملجأ للنقيات الهاريات في نيپال<sup>٢</sup>.

مجموعات حقوق المومسات، وتولت بعضها معالجة قضية التهريب. فلجنة دوربار ماهيلا سامقوايا في كلكتا، على سبيل المثال، هي عبارة عن مبادرة شاملة تحت قيادة الجالية المتضررة. وتعمل هذه اللجنة على توقيف الدعارة الإجبارية ودخول الأطفال إلى الدعارة وتعد سلسلة من برامج العناية الصحية، والتعليم والبرامج الثقافية.

منظمة ديورجوي ناري ساتغا في بانغلادش تدير خطط مكافحة، ومثل المنظمات غير الحكومية الأخرى، تواجه المنظمة تحدي في تبسيط الفهم العام لمصطلح "الإستغلال" والتصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان.

شبكة جاجناسيني لمكافحة التهريب في الولاية الهندية الشرقية لأوريسا التي تكافح المشكلة المتزايدة للنساء الهاريات من الزواج الإجباري أو المزيف، وتحت المسؤولين على اتخاذ إجراء رسمي وتساعد النساء اللواتي

التهريب هو فقط الحركة القسرية للنساء والأطفال لأغراض استخدامهم للمتاجرة بالجنس. ولكن كان قرار جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي<sup>٣</sup> محدود أكثر بمجمله من نظام باليرمو الخاص بالألم المتحد. ولم تصادق أي من دول جنوب آسيا على نظام باليرمو (بالرغم من أن الهند وسريلانكا وقعتا عليه).

وفي غياب المبادرات الوطنية والإقليمية الشاملة، شرع نشطاء المجتمع المحلي بقيادة وتقوية برامجهم. ويمتلك جنوب آسيا مجتمع مني مثير، صاحب عراقة وتقاليده يدافع بها الناس عن ذاتهم وحركات تدافع عن حقوق المرأة. ومن بين العديد من المبادرات التي تستمر في الذكر:

حركة عمال الهند الوطنية المحلية. بما أن العمالة المحلية لا يعترف بها كتقوع من العمل بموجب قوانين العمل في الهند، ولا تشمل التشريعات الوطنية على التهريب للحصول على عمل محلي، وتستخدم الحركة إجراءات قانونية متوفرة أخرى لتقديم بعض التعويضات لأولئك المتضررين.

شاكيني ساموجا - وهي منظمة أنشئت

إعادة توطين الأطفال الغير معهودين الذين كانوا صمدوا للإجتار في مطبخ كسوت، حيث لا أمل لهم إلا للتو في اجتار ع



من منظور أولئك المهاجرين. كذلك يجب اتخاذ إجراءات سريعة لتقليل من عدد الأشخاص المجردين على الهجرة نتيجة للسياسات المضللة للدول المضيفة. ويجب أن تُعقد اتفاقيات محلية داخل الإقليم ومع الدول المضيفة للمعالجة الجاهلة لتطلع على ضرورة حماية حقوق العمال المهاجرين. وقد أن الأوان لإنهاء التمييز بين الجنسين والمواقف المتخذة ضد الفتيات، والنساء والطبقة العاملة على أنهم عائلة على المجتمع. ويجب الانتباه إلى الحقوق القانونية للنساء وتطبيقها على أرض الواقع، ولا يجب أن تعتمد جنسية المرأة على موافقة الرجل المرافق لها.

وفي المباحثات الأخيرة لاجتماعات كل أعضاء منظمات جنوب آسيا حول التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء، اتفق الجميع على العمل لتوضيح سياسات التطوير للحكومات التي تعاني من الأعداد الكبيرة للمشردين والعاطلين عن العمل، وللمعالجة الأزمت الناتجة عن السلطات التي تسمح لهيئات حقوق الإنسان باستغلالهم وتضليلهم، ولاتخاذ الخطوات الضرورية لمعالجة أي من العوائق الفنية التي قد تقسم المجتمع وتهدد بإضفاء المزيد من القيود على حرية النساء. وقد ناقش التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء أن التهريب هو نتيجة لعدم وعامل، وما لم تعالج الأسباب الجذري لها، فلن تقدم أي من خطط مكافحة المتاجرة بالبنشر إلا فئات من الخدمات إلى حقوق الإنسان والبنشرية.

بإدانة باتنيك هي المنسق العالمي  
التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء  
www.gaawtwn.net، بريد إلكتروني:  
bandana@gaawtwn.net

١ راجع أفتاب أحمد. «استخدام صولة ديمامكية وثوإصاية  
ونشائية لتطوير وإعادة تدريب مهود والمتاجرة بالبنشر  
في مغلاديش». حول دراسة التهريب. بلاذعة. نظرة جديدة  
على الهجرة والمتاجرة بالبنشر وحقوق الإنسان بقلم كامالا  
كندوبو. المقدم من جويون سفيرا وباندانا باتنيك، شركة  
برودم نتورك، ٢٠٠٥. وعلى الموقع الإلكتروني

www.rom.int/DOCUMENTS/  
PUBLICATION/EN/Fall-  
BangladeshTrafficking.Rpt.pdf  
www.saaec-sec.org/old/freepubs/conv-  
trafficking.pdf  
www.ohchr.org/english/law/protocoltraffice.htm  
التي من المعلومات راجع مراسلة جايون ديفوس:  
jeancc@bom8.vsnl.net.in  
www.shakhsamuha.org  
www.durban.org  
www.care.org/getinvolved/ianpowerful/  
stones/story.asp?story=2  
www.state.gov/g/tip/rp/protocol2005

قيد التطوير وأنه لا مجال للعديد من  
الناس لتحصيل حقوقهم القانونية.

٢ إن العودة إلى الوطن ليس هو الحل  
السحري، بالرغم من أنه يطبق بشكل  
بالغ في الحساسية (وننشر الموقع).  
وإن رفض العلاقات والمجتمع وقلة  
الفرص يؤدي إلى الارتقاء الواضح  
لما يسمونهم بضحايا العودة إلى أماكن  
الاستغلال. ويجب إضفاء المزيد من  
الانتباه إلى جميعات المجتمع المدني  
المدافعة عن حقوق الأشخاص الهاربين  
لينقوا في البلد التي وصلوا إليها إذا  
رغبوا بذلك - وهذا ما يريده معظمهم.

٣ من الضروري التمييز بين الكبار  
والصغار وبين أولئك الذين هربوا  
وأولئك الذين قد يكونوا اتخذوا قرار  
بالعمل في تجارة الجنس.

٤ إن العديد من البرامج التي ادعت أنها  
تطالب بالمساواة بين الجنسين لم تقم  
بأي إجراء عملي، وبقيت قراراتها  
مخطوطة على الورق.

٥ إن العديد من المنظمات التي أشار لها  
فيصل يوسف قامت بالفعل بعمل جيد  
ولكن في بعض الحالات حدث هذا  
نتيجة للضغط السياسي أو إهمال الدعم  
الخارجي.

#### التحديات

أشار العديد من الباحثين أن هناك صعوبات  
واقعية للتمييز بين الشخص المهرب  
والشخص المهجر لأسباب اقتصادية.  
ولكن وجدت بعض العوامل الخاصة  
بالتعريب واضحة في حياة العديد من  
العمال التارحين داخليا أو عبر الحدود،  
إلا أن اتحدا القوانين المناسبة لحماية  
حقوق المهاجرين والأشخاص المهربين،  
قد نتيج مقاييس مكافحة المتاجرة بالبنشر  
تعمل فقط على إبعاد وسائل الإعلام عن  
القضية.

ومؤخراً عيّنت جمعية جنوب آسيا  
للتعاون الإقليمي هيئة تنفيذية للمتاجرة  
بالبنشر بدعم من المنظمة العالمية للهجرة  
ورعاة غربيين. واستمرت جمعية جنوب  
آسيا للتعاون الإقليمي في التأكيد على  
تطبيق القانون، وإنشاء هيئة تنفيذية محلية  
للقبض على المستغلين وتحسين إجراءات  
الاعتقال. وما لم يحل قرار جمعية جنوب  
آسيا للتعاون الإقليمي قريبا لتحسين حياة  
أولئك المتضررين من التهريب أو من  
مقاييس الاستجابة للتهريب.

إضافة إلى ذلك، يجب العمل على تطوير  
سياسات الهجرة والعمل في جنوب آسيا

بوضوح التحيز في ذكر الجهود التي  
قامت بها حكومة ولاية ماهاراشترا  
للقطاعات الرص في مومبي. وأكد  
هذا الإجراء على اعتبار الحكومة لهذه  
الحالات على أنها "أماكن المتاجرة  
بالبنشر والتشابات الإجرامية الأخرى".  
وفي الحقيقة، وجدت دراسة أجرتها  
مجموعة من النساء أن تلك النساء  
اللاتي يعملن كرافصات في الحالات  
لم يهربن إلى المهنة. ولم تقل أي من  
النساء ٥٠٠٠ اللاتي تمت مقابلاتهن  
بأنهن أجبرن على الرقص أو أجبرن  
على العمل. وتحدثت النساء عن الفرص  
التي قدمتها لهن الحالات للهروب من  
الفقر ولكن فحورات بتفريهن على  
كسب معيشتهن. إلا أنه تم التأكيد على  
أن هناك ست نساء فقط غير هديات  
ولكنهم، كنبذيات، لم يكن بحاجة إلى  
رخصة للدخول والعمل في الهند.

وبالرغم من تلك الحقائق، إلا أن الصوت  
الأخلاقي الذي ينادي به القادة السياسيين  
أدى إلى خسارة أكثر من ٥٠ ألف امرأة  
لدخلهن. وقد أعربت مجموعات حقوق  
الإنسان عن قلقها حيال هذا النموذج  
الذي يعبر عن إجراءات مكافحة  
المتاجرة بالبنشر التي يمكنها أن تستغلها  
الحكومات القوية لينفذوا بأجنداتهم  
السياسية. ويتيح تقرير وزارة الخارجية  
الأمريكية حول الأشخاص المهربين،  
الذي يقسم الدول إلى أربعة مستويات  
بحسب تقييم الولايات المتحدة لمقاييسهم  
في مكافحة المتاجرة بالبنشر، المجال  
أمام حكومة الولايات المتحدة لفرض  
المعوقات على دول العالم الثالث. ويعطى  
مثل هؤلاء "المصريين" فترة إنذار  
منتهى ستة شهور قبل أن تفرض عليهم  
عقوبات الولايات المتحدة. وقد ظهر أن  
التصنيف عادة ما يأتى بالاعتبارات  
السياسية والدعم المقدم إلى أهداف  
السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وقد  
أصبح واضحا في العديد من الدول أن  
عند انتهاء فترة الإنذار ذات الستة شهور  
تبدأ الحكومات بالتحرر سريعا لتنظيم  
والإعلان عن خطط ستمل جاهدة ولا  
تنجز أي شيء لتحسن حياة الأشخاص  
المهربين أو المهاجرين.

#### تعقيدات الطريقة

تحتاج طريقة مكافحة الاتجار بالبنشر إلى  
الإطلاع على التعقيدات التي قد تتضمنها،  
وقد ذكر فيصل يوسف بعض نقاط في  
مقاله السابق أثارت المزيد من النقاش:

١ يجب أن لا ننسى عند معالجة  
المتاجرة بالبنشر قضية إجرامية  
أن طريقة التصدي لتلك الشبكات  
الإجرامية ما تزال في معظم الدول

# شبه إقليم ميكونج ملتزم بإنهاء الاتجار بالبشر

سوسو شاتون

إلى بلادهم والماجه في مجتمعاتهم، والقيص على المجرمين المسؤولين، من خلال الهيكل العملي لـ «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» التي تم على أساسها بناء رد متناسق وشامل لمكافحة التهريب.

«مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» هي الآلية الإقليمية الأولى التي تقدم جهد جدي لوضع نهج متعدد الجهات لضمان ترجمة الشروط والإنجازات المذكورة في مذكرة التفاهم وخطة العمل الإقليمية الفرعية اللاحقة لمشروع مناسبة للمعايير الدولية المتفق عليها. وتقع الأمانة العامة لـ «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» في مشروع وكالات الأمم المتحدة ومقره بانكوك الخاص بالمعاصرة بالبشر في شبه إقليم ميكونج الأعظم.

عنية «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار»: تعترف بأن السكان المهمشين يعانون من نقاط ضعف خاصة يجب معالجتها.

تبرز أهمية التعليمات والآليات المقوية لطرق تحديد الضحايا والروابط بين طرق التحديد الأفضل ومعالجة الضحايا وتطبيق القانون بشكل أكثر فعالية.

تشدد على الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسة الهجرة (بما في ذلك اتفاقيات الهجرة الثنائية) في مكافحة التهريب.

تعترف بالحاجة إلى المزيد من الجهود بين تطبيق قوانين العمل ومراقبة شركات التوظيف.

هي عملية وطنية ومحلية: بدأت حكومات شبه إقليم ميكونج الأعظم العملية وشرعوا بأخذ زمام الأمور في تمييز مشكلة المتاجرة بالبشر وأعدت سياسات ونشاطات وخطوط زمنية. إن فخرهم الكبير وإحساسهم القوي بملكية «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» واضح في الطريقة البارزة التي تم فيها التعريف بهذه العملية وشرحها للمجتمع الدولي.

تتميز بشمل الأطراف وإشراكهم.

اتفقت ست دول - كمبوديا، وبنغلاديش، ولاوس، وميانمار، وروما وتايلاند وفيتنام - في أكتوبر تشرين الأول ٢٠٠٤ على مكافحة الاتجار بالبشر في شبه إقليم ميكونج الأعظم.

الأطراف لم يصحبه نقصان في حدة المشكلة. وذلك لأن العدد الكبير من الممثلين لم يؤد بالضرورة إلى نتائج منسقة بل أنه بالأحرى أضاف المزيد من التشويش في الشكل غير الواضح لكل المبادرات التي ظهرت لمكافحة التهريب. وعندما تعترف الحكومات بهذه المشكلة العالمية ستتمكن من تقدير مدى الحاجة لتنسيق مواقفهم الإقليمية.

جاءت مذكرة التفاهم التي بنيت على «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» نتيجة للاستشارات المركزية والشاملة. وبدأت عملية «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» كسلسلة من المناقشات الغير رسمية بين ممثلي عدة حكومات في وسط شبه إقليم ميكونج الأعظم في عام ٢٠٠٣. وأثناء مناقشات المائدة المستديرة الثلاث نظمت الحكومات على عدد من العراقل ونجحت في التوصل إلى اتفاقية رائدة والتي أصبحت مخططاً ومثالاً للتعاون على مكافحة التهريب في شبه إقليم ميكونج الأعظم. وتمثل مذكرة التفاهم اعتراف الحكومات بأن الاتجار بالبشر يؤثر على الأمن الإنساني وحقوق الإنسان لضحايا الاتجار، وأنه في حالات كثيرة يكون الاتجار نتيجة مباشرة لاتحاد الأمن الإنساني ويجب معالجته على المستويات الفردية والاجتماعية والوطنية والإقليمية الدولية. وتشير بنود المذكرة الف ٤٣ بالتحديد إلى الحاجة إلى تعاون الحكومات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية لإنهاء كل مجالات الاستغلال.

الميزات الإبداعية لـ «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار»

تعتبر «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» حوار سياسي على المستوى في شبه إقليم تدرك فيه كل الحكومات المعنية عدم قدرتها على مكافحة التهريب في لوحدها بشكل عملي، وتجمع الحكومات جهودها على منع التهريب، وحماية الضحايا وإرجاعهم

التهريب داخل شبه إقليم ميكونج الأعظم له عدة أشكال متميزة:

■ الاتجار بالبشر من كمبوديا والصين ولاوس وميانمار/ بورما إلى تايلاند لاستغلالهم في أعمال السفرة، بما في ذلك التجارة الجنسية.

■ الاتجار بالأطفال من كمبوديا إلى تايلاند وفيتنام لأغراض التسول وموخرًا من فيتنام إلى كمبوديا ولاوس وتايلاند لنفس الغرض.

■ تهريب النساء والبنات من فيتنام ولاوس وميانمار إلى الصين لأغراض الزواج بالإكراه ولأغراض التبنّي بالنسبة للأزواج.

■ الاتجار المحلي بالأطفال المختطفين في الصين لأغراض التبنّي والنساء والبنات لأغراض الزواج الإجباري.

■ الاتجار بالنساء والفتيات من فيتنام إلى كمبوديا لأغراض المتاجرة الجنسية.

وتقع حالات التهريب أيضاً إلى ماليزيا واليابان وتايوان وهونج كونج وأوروبا والولايات المتحدة وأستراليا والشرق الأوسط. وتاريخياً شكلت النساء التايلانديات أكبر الفئات المهربة إلى خارج المنطقة ولكن المهربين يستهدفون أيضاً فئات أخرى في الصين وميانمار/ بورما وفيتنام وأماكن أخرى، وخاصة عند تحسن وضع هؤلاء النساء. إن رغبة الأزواج الغربيين في دفع مبلغ كبير لتسريع عملية التبنّي في كمبوديا أدت إلى وجود سوق تهريب جديدة للأطفال الرضع المسروقين.

وفي نهاية التسعينيات أدت عودة ظاهرة العبودية بشكلها المعاصر إلى سطح الواقع التي ظهرت على شكل الاتجار بالبشر إلى لفت انتباه الحكومات في الإقليم. وعندما بدأت الجريمة بالازدياد بشكل كبير ومميز ظهرت البرامج والمشاريع. ولكن الزيادة في عدد التدخلات من تلك

لمثل هذه الانتقابات حول العالم. ولكن ما زالت في المراحل الأولى وما زالت دروسها لحد الآن غير موقفة بالكامل. ويصعد الهيكل المؤسس إلى مراه في اختبار الوقت والهجوم الذي سيتلقاه من المنتهكين والمهربين الذين سيبحثون عن منفذ استند عليها أولئك الذين يدعون العملية. ومثل «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» سيواصل مشروع وكالات الأمم المتحدة للمتاجرة بالبشر في بذل أقصى جهوده لإنصاف مبادئ العملية، واضعاً تركيزه ودائماً مهمة حماية حقوق الأشخاص المهربين.

سوسو ثقون هي مفيرة برنامج مشروع وكالات الأمم المتحدة للمتاجرة بالبشر في شبه إقليم ميكونج الأعظم. البريد الإلكتروني: [susu.thatun@un.or.th](mailto:susu.thatun@un.or.th). للمزيد من المعلومات عن مشروع وكالات الأمم المتحدة للمتاجرة بالبشر و«مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» يمكنكم مراجعة [www.no-trafficking.org](http://www.no-trafficking.org).

١. وضعت التدريب الإقليمي. تعرف الصحافي والكوف من الجناة، والخطط الوطنية، والشراكات المحلية والمتحدة الأطراف، والهيكل القانوني، والموارد لقرن شكل أس ومجلس، والدعم وإعادة الاندماج بعد التعرض للتعذيب، والتسليم والسعة الفعالة المبتدئة، والدعم الاقتصادي والاجتماعي للصحافي، ومعالجة السمات المحففة، وتدعوت طلاع سيطرة، والتسليم والمراقبة والتقييم [www.iom.int/germany/other\\_language/](http://www.iom.int/germany/other_language/).
٢. [palermo-protocol-eng.html](http://palermo-protocol-eng.html)
٣. [www.unicef.org/crc/](http://www.unicef.org/crc/)
٤. [www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/](http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/)
٥. [www ilo.org/pubdb/engsh/standards/](http://www ilo.org/pubdb/engsh/standards/)

[norm.whatare/fundam](http://norm.whatare/fundam)



يتمتع الأطفال منكوبون بشكل متعلم هذه الأيام مناحير الاتجار بالبشر

بشكل واضح على نظام منع وقع ومعاوية تهريب البشر (برونوكول بالمرور) المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة للجريمة العالمية المنظمة. وترتبط «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» بمبادئ العملية في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من وثائق حقوق الإنسان الأخرى الرئيسية كاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء، والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

تقدم «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» نموذج محتمل آخر

استضاف مشروع وكالات الأمم المتحدة للمتاجرة بالبشر سبع اجتماعات فنية جمعت ١٦ ممثل لمنظمات مكافحة التهريب التهريب ضد ١٦ في شبه إقليم ميكونج الأعظم من - وكالات الأمم المتحدة، منظمات غير حكومية ومنظمات ما بين الحكومات. وساهما جميعاً بشكل ملحوظ في تطوير خطة العمل شبه الإقليمية ومشاريعها الـ ١١ الموضوعية.

تستند على قاعدة حقوق أساسية ونهج يركز على الضحية. تستند مذكرة التفاهم لـ «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» في تعريفها للتهريب

## تحديات مكافحة الاتجار في نيبال

شيففا دنغانا

يجب على الهيئات العاملة على مكافحة الاتجار في نيبال العمل على تطوير إستراتيجية عمل أكثر ترابطاً وتعاوناً.

العمل إلى انتهاك حقوقهن أكثر وأكثر، وأدت الفاقة والزواج بسبب النزاعات في نيبال - حيث تسيطر الحركة الماوية المعارضة على نسبة ٨٠٪ من البلاد - إلى أجواء حوالية مليوني نيبالي للعمل في الخارج. هذا الازدياد في عدد الأناس المحتاجين جداً لمغادرة البلاد أتاح الفرصة أمام المتاجرين لمزاولة عملهم.

يعاقب قانون (مكافحة) الاتجار في البشر لعام ١٩٨٦ على جريمة مكافحة بالبشر بالسجن لفترات تصل إلى عشرين عام

للمتاجرين فرصة نقل الضحايا بسهولة من نيبال إلى الهند حيث تتلف المواخير في مدينة بومباي والمدن الأخرى على شراهن، وخاصة المراهقات منهن التي يعتقد أنهن خاليات من فيروس الإيدز. بالإضافة إلى ذلك فإن صناعة الجنس المتنامية في الهند تجعل الشابات النيباليات عرضة للاتجار. والهجرة المتزايدة للعمال النيباليين إلى الدول الأخرى من خلال القنولات غير المشروعة أدت بأصحاب

من المقرر أنه يتم الاتجار بحوالي سبعة آلاف فتاة نيبالية سنوياً إلى الهند، والهدف الرئيسي هو البغاء، ويعتقد أن هناك ٢٠٠ ألف سيدة نيبالية معظمهن بين العاشرة والعشرين من العمر يعملن في مجال البغاء.

إن اتفاقية فتح الحدود التي تعكس العلاقة الوثيقة بين نيبال والهند والتي صممت لتسهيل التجارة والانتقال بين البلدين تتيح



مطاهرة ضد الاتجار بالبشر

وعقوبة تساوي مقدار المبالغ التي يتم تداولها في هذا العمل، ويوفر القانون الحماية ضد شراء وبيع البشر ولكنه لا يغطي قضية التجنيد عبر الخداع لأغراض السخرة داخل وخارج البلاد. وبهذه الطريقة القانون أيضا قضيا فصل أي شخص عن الوصي القانوني الخاص به بنيت بهمه بدون اصطحابه خارج البلاد، ولا ينص على أحكام تعاقب الشخص الذي يبيع الضحية. ولقد تشر عمل الحملة الوطنية التي أنشئت في عام ٢٠٠١ لتسويق وتنفيذ خطة قومية لمكافحة الاتجار بسبب النقص الحاد في التمويل. إن القانون النيبالي يجرم «الاتجار في البشر والعبودية والرق أو السخرة بأي شكل من الأشكال». وقد وقعت الحكومة على معاهدات دولية كثيرة، ومنها معاهدات عمل بيكن، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل، واتفاقية منع ومحاربة الاتجار في النساء والأطفال بهدف البغاء الخاصة بمؤسسة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

نيبال والهند من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية والمحلية لمكافحة الاتجار، ولكنهما لم تشرعا في أي نقاشات ثنائية لمكافحة الاتجار. وأدى تعليق عمل البرلمان النيبالي في شهر أكتوبر ٢٠٠٢ وإعلان الملك غيانتندرا لحالة الطوارئ إلى خمد مناقشات السياسة الاجتماعية المتعددة المتعلقة بحقوق الطفل، واتفاقية واعتبارات مسودة القانون المقترحة لإحكام الأليات المتبعة لمكافحة الاتجار. إن التهاون في تنفيذ وتطبيق القانون يعني عدم الإبلاغ إلا عن عدد قليل من الحالات وأن حالات قليلة جدا تتم متابعتها وحلها. ويتعرض الضحايا والشهود إلى الإجراءات البيروقراطية التي غالبا ما تؤخر عمل الشرطة لدرجة يتعذر معها إنقاذ الضحايا. ويخشى الكثير من الرواة انتقام عصابات الاتجار وينجو الكثير من

المتاجرين بفعلتهم ولا يعاقبوا. ولا يندرج الاتجار في ظل معاهدة تسليم المجرمين تسليم الهند ونيبال كأحد الجرائم التي يجب أن يتم تسليم المجرمين بموجبها إلى الحكومة المعنية.

## لقد كانت

المنظمات غير

الحكومية النيبالية

مفيدة في عملية نشر الوعي بالنسبة للاتجار ودعم الضحايا، ولقد نظمت جمعيات وعملت مع المنظمات غير الحكومية الهندية وهينيات إنفاذ القانون لإنقاذ النساء الواقعات في شرك المواخير في الهند. ولكن هناك بعض الجهات التي تدعي أنها تحمي حقوق النساء المتاجر بهن ولكن ذلك يؤدي إلى فرض المزيد القيود عليهن. وهناك مزاعم بصدد عدم توفر حرية الحركة والعنف وعدم وجود حق تقرير المصير في بعض مراكز إعادة التأهيل الخاصة بالنساء المتاجر بهن. وغالبا ما تؤدي المساعي المبذولة لمنع الاتجار إلى تقييد حقوق النساء في السفر الطوعي. وتهدف بعض المنظمات غير الحكومية إلى تشجيع الفتيات على البقاء في قرأهن، ولكن النزاعات ونقص الفرص الاقتصادية والاجتذاب للحياة الحضرية غالبا ما تدفع بالشابات إلى الانتقال إلى المناطق الحضرية. لذلك فبرامج مكافحة الاتجار التي تركز على تشجيع المراهقات على البقاء في القرى ربما لا تمت بصلة لاحتياجات تلك المراهقات وطموحاتهن.

تتخذ المنظمات غير الحكومية من المراكز الحضرية الرئيسية مواقع لها وكثت تتركز غالبا في العمل مع المنظمات المجتمعية حتى من قبل أن تتمتع أعمال المتدرب من السفر إلى المناطق أجنبية ونتيجة لذلك فإن الكثير من البرامج تعمل بشكل هرمي وتتركز على الرفاهية. هناك حاجة ملحة للعمل مع المجتمع بطرق تركز على الاهتمام بالحقوق والبدء في المهمة الطويلة الأجل لمكافحة قضية وضم الناجين من الاتجار بالمرء وكذلك مرضي الايدز.

تعمل الشبكات الثلاث المناهضة للاتجار في نيبال اختلافات سياسية وفكرية مما يؤدي إلى ازدياد الرسائل المتضاربة وتكرار الفعاليات، حيث أن الشبكة

القومية ضد الاتجار في الفتيات وشبكة التحالف ضد الاتجار والاستغلال الجنسي للأطفال تساوين الاتجار بالأعمال الجنسية والهجرة، وتتبع طريقا يدعم الرفاهية، بما في ذلك النفاذ عن القيود المشددة المفروضة على سفر النساء. وعلى النقيض فإن شبكة التحالف ضد الاتجار بالنساء والأطفال في نيبال تتصل بين الاتجار والأعمال الجنسية، والهجرة ومرض الايدز، وتبدأ في تطوير عمل للتشديد على الهجرة الآمنة.

## ونوصي بالتالي:

■ يجب على شبكات مكافحة الاتجار في نيبال أن تنسق العمل فيما بينها وأن تعمل مع الشبكات الإقليمية للدفاع عن التحركات الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف المناهضة للاتجار

■ أن تتبنى نيبال تعريف بروتوكول باليرمو للاتجار، وذلك لشمول من يتم الاتجار بهم لأغراض سوى البغاء

■ أن توجد المنظمات المناهضة للاتجار برامج طويلة الأجل لتغيير المواقف الاجتماعية ودعم الهجرة الآمنة

■ أن يتم إعلام النساء والمهاجرين الراغبين في السفر بتعريفهم في الهجرة وحقوق التوظيف في الخارج وذلك قبل سفرهم

■ أن يتم تدريب صناعات القرار داخل الأجهزة القضائية والشرطة لتحسين مدى حساسيتهم ووعيهم

■ أن يعمل المانحون مع المجتمعات لبناء القدرات المحلية وإقامة الإجراءات القضائية من أجل توفير الحماية والتعويضات

■ إجراء التقديرات لتقييم مدى فعالية عمليات التدخل لمنع الاتجار

■ بذل المزيد لتقديم الرعاية والمساعدة لمن يعودون إلى أوطانهم، ولمن لا يستطيعون العودة، وللمصابين بمرض الايدز.

شفا نغفا طالبة بكثورة في كلية التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الفلبين، وتعمل حاليا كمحقة في منظمة فيرنند فور بيس  
www.friendsforpeace.org.np  
في كشمير البريد الإلكتروني:  
sdhungana@ffp.org.np

# دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في محاربة الاتجار بالبشر إلى أوروبا

مالينا فلور



المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إذا تقدمت في ظرفين متميزين: في حال هربت الضحية من الخارج وطلبت الحماية من الدولة المضيفة أو إذا هربت الضحية، ضمن أرضه الوطنية، واستطاعت تخليص نفسها والهروب إلى الخارج بحثاً عن الحماية الدولية، وعندما إجراء تحقيق على طلب اللجوء المقدم من قبل ضحايا الاتجار فمن الضروري دائماً الانتباه إلى الخوف الشديد من الإضطهاد وعلاقتها السببية مع أحد أو كل أساس اتفاقية ١٩٥١ - وهي الأسباب العرقية، الدين، الجنسية، الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو فئة سياسية.

وفي دراسة نشرت مؤخراً بعنوان مكافحة المتاجرة بالناس: نظرة عامة على نشاطات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضد الاتجار في أوروبا، خللت ارتباط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوروبا، مكافحة المتاجرة بالناس في أوروبا. وقدمت الدراسة البيانات الإقليمية مصنفة حسب الدولة ومبنية على الإحصائيات والإتجاهات، والهيكل القانوني الوطنية لـ ٢٢ دولة من أصل يطبقها مكتب أوروبا للجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وقد صمم التقرير لتعميق التعاون الإقليمي وبين الدول المشتركة مثل مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان، ومقرر الأمم المتحدة على حديثاً لمعالجة قضية المتاجرة بالناس، وخصوصاً النساء والأطفال، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونسيف، ومجلس الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

يفتقر عند الأمحص الذين يتم الاتجار بهم إلى أوروبا من ١٠٠-٥٠٠ ألف شخص سنوياً. ويكمن السبب الرئيسي وراء عمليات تهريب الناس إلى أو خارج أو داخل أوروبا لعائيت جسيمة.

اللجوء ضحية للاتجار بالبشر يرتبط بشكلاً كبير. وأصبح الاتجار بالبشر والدخول غير القانوني إلى بلاد اللجوء. وفي الدول التي تطبق أنظمة دقيقة للتأشيرات، وسجلات لجوء صارمة وسيطرة أكثر صرامة على حدود، قد يلجأ بعض اللاجئين إلى اتخاذ إجراءات بالأسوة وربما غير شرعية في بحثهم عن بلاد لجوء آمن، ومن السهل بالتالي وقوعهم ضحية لخداع المتاجرين بالبشر. ولكن قد يدرك بعض ضحايا الاتجار الفرق بين أنواع الاتجار بعد مغادرتهم أو عند وصولهم إلى غايتهم، عندما يبرز الخداع في الاتجار على وجه الواقع.

وتعشر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقلق تجاه موضوع الاتجار بالبشر بالناس كونه يشكل أحد أوجه انتهاكات حقوق الإنسان، ويمكن أن يعتبر في بعض الظروف جريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب في ظروف النزاع المسلح. وقد يعتبر بعض ضحايا الاتجار، وخاصة ولكن ليس حصرياً النساء والأطفال، كلاجئين بموجب اتفاقية ١٩٥١ إذا كان خوفهم الشديد من الإضطهاد مبني على الأقل على أحد أساس الاتفاقية المذكورة. قد يتأهل ضحايا الاتجار للحصول على الحماية الدولية للاجئين إذا عجزت بلد المنشأ أو لم ترغب في توفير الحماية لهم في ظروف الهروب مرة أخرى أو التعرض للأذى الشديد كنتيجة لانتماء المهربين المحتل منهم. ولكن يمكن أن يعتمد أي مطلب للحماية الدولية مقدم من ضحية الاتجار

بشكل عام، تتزايد عمليات تهريب الناس الجديد والدول المحيطة به من معابر المرور الهامة والتي تطورت يوماً بعد يوم لتكون مقراً لأولئك الأشخاص. وقد ظهر تزايد ملحوظ في ظاهرة الأشخاص المهربين، وبلغت من أن غالبية الأشخاص المهربين إلى أو داخل أوروبا هم من النساء والبنات الهاربات من أخطار جنسية، إلا أن الأطفال الهاربين بما فيهم الأولاد يهربون بدافع التسول أو البيع في الشوارع، والرجال يهربون سعياً وراء العمل.

وقد عبرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل متواصل عن رأيها بأن على الأشخاص الذين يتعرضون للعنف الجنسي أو أي من الاعتداءات الجنسية الأخرى أن يتقدموا بشكوى للحصول على لجوء وذلك بناء على اتفاقية ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين. ولاتعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنظمة الرئيسية التي تعمل على مكافحة الاتجار بالبشر ولكن بسبب الروابط التي تربط بين اللجوء والهجرة والاتجار، فقد يعتبر بعض ضحايا الاتجار لاجئين. وتبرز المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اهتمامها بشكل رئيسي في نوعين من ضحايا الاتجار: اللاجئين الذين تفتش المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من وقوعهم فريسة للمهربين الذين يودون استغلال ضعفهم، والأشخاص الذين تم تهريبهم - الذين يمكن اعتبار بعضهم كلاجئين بموجب اتفاقية ١٩٥١ وبالتالي بحاجة للحماية الدولية بل يمكن الحق بطلبها. وغالباً ما تتفقد جهود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمكافحة الاتجار في أوروبا بالتعاون مع الحكومات الوطنية، والمنظمات والمنظمات غير الحكومية الأخرى المرتبطة بالحكومات.

الارتباط المحتمل بين الاتجار بالبشر واللجوء واحتمال وقوع اللاجئين وطالبي

مناطق مشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوروبا:	عدد الدول
تطوير قوانين مكافحة الاتجار	٨
المشاركة في مجموعات مكافحة الاتجار	٨
التدريب وبناء القدرات	٢٢
الدراسة والإحالة	٦
المنع	١١



## الاستجابة لمشكلة الاتجار بالبشر

أد فرض إصلاحات تشريعية ضمن الدول الأوروبية مؤخرًا إلى تقدم معظم الدول قوانين مصممة خصيصًا لمكافحة تهريب الناس. وعندما تتضمن قوانين الدول قانون لمكافحة الاتجار في دستورهم الخاص بالجرائم الوطنية فهذا لا يعني أنه يتبع بروتوكول بالميرو أو مصطلحات الاتحاد الأوروبي. ولذا لا يوجد هناك معيار مشترك، لأن العقب قد يتفاوت بشكل ملحوظ من دولة لأخرى.

وضعت أكثر الدول الأوروبية خطط عمل وطنية لمكافحة هذه الظاهرة. ولكن تعتبر المشكلة الآن في التطبيق كما هو الحال في العديد من المشاريع التي مازالت تنفذ على قاعدة خاصة. وتعتبر ظاهرة المتاجرة بالنساء ظاهرة ديناميكية جدًا حيث يتكيف المهربين رداً على السياسات المصممة لمكافئتهم. وبالتالي يجب أن تطبق إجراءات لمعالجة العلاقة بين الاتجار، والجور، وحقوق الإنسان، والفقر، والجريمة المنظمة وزيادة التجارة بالجنس. وعلى رأس كل ذلك، يجب إدراك المزيد من الالتفات إلى مخاطر ضحايا هذه الممارسة. ليكنوا بؤرة انتباه الجهات المنسقة.

وقد نفذت إحدى الرود الرئيسية للمحاسبة على سلامة المهربين وذلك من خلال تأميم سكر أو ملجأ إما في دول العبور أو نقاط الوصول التي يمكن أن يقطنها الضحايا بعد احتجازهم. ويمكن أن تتشابه الملاجئ أيضاً في دول المصير لتسهيل عودة الضحايا. ولكن من الواضح أن عدد النساء والفتيات في ملاجئ ضحايا الاتجار في تنقص رغم وجود زيادة واضحة في عدد حالات الاتجار. وأكد تقرير صدر مؤخراً أنه في دول العبور، تعتبر الملاجئ فارغة عملياً، وإنها تحتفظ فقط بالنساء المحليات اللاتي يعتبرن قد هربن داخلياً. وهناك سبب محتمل ونموذجي واحد يدفع الضحايا إلى اختيار البقاء في الملاجئ سواء العائدين إلى أوطانهم مباشرة، أو أولئك الذين حصلوا على فرصة للبقاء في الدول لفترة قصيرة من الوقت، وهو أن السماح بالإقامة المؤقتة مشروطة بالتعاون مع الإجراءات التحقيقية. وترغب بعض الدول في منح الضحايا فترة مؤقتة من شهرين إلى ثلاثة كفترة رجوع أو تكلم حتى تقرير الضحية فيما إذا كانت ستعبرن مع السلطات ما لا. ولكن غالباً ما يكون الضحايا غير مطمئنين على حقوقهم في العودة أو في فترة اتخاذ القرار. وذلك لأن هذا البند لا يطبق بشكل منظم.

وعند عودة النساء والفتيات إلى مواطنهن،

غالباً بدون دعم ومتابعة كافية لمواجهة نفس نقاط الضعف الرئيسية التي أدت إلى تهريبهم في أغلب الأحيان. وهناك حاجة إلى حماية ضحايا الاتجار إذا علوا إلى مواطنهم، ويجب الحصول على بيانات أكثر نوعية وأكثر كمية خاصة بأعداد الضحايا الذين يعودون للهرب. ويبدو وكأن هناك نقص في الدعم المقدم أثناء مرحلة إعادة اندماج النساء والأطفال الذي يعودون إلى مواطنهم، وهو أن يترك عادة إلى المنظمات غير الحكومية دون تدخل أو دعم الحكومات. وهنالك تطبيق القانون. وقد يكون السبب الذي يدفع الضحايا إلى إعادة المحاولة مرة أخرى، هو أنهم لا يعرفون حقهم في طلب اللجوء، ولكنهم ينصرون بطلب الإقامة المؤقتة. وأبدت الموضوعة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رأياً في عدة مناسبات بأن تصير الإقامة المؤقتة واللجوء لا يجب أن يكونا بديلين عن بعضهم. العامل الآخر الذي يؤثر سلباً على إمكانيات ضحايا تهريب في طلب الحماية هو أنهم عادة لا ينصرون بذلك بشكل قانوني صحيح لتقديم طلب لجوئهم. وكانت هناك بضعة حالات ينصح فيها المهربون ضحاياهم في البحث عن اللجوء كطريق لضمان إقامة الضحية في الدولة.

إن الاختلاف الإقليمي في أعداد ضحايا الاتجار المعترف بهم كلاجئين في كافة أنحاء أوروبا يعتبر أمر خلافي. بحيث لا يقيم الضحايا في الدول المختلفة الذين يعيشون ظروف معيشية مماثلة - وهربوا على يد نفس المجموعة ويواجهون نفس التهديدات الاضطهاد إذا أجبروا على العودة بشكل متساوي. وتعترف بعض سلطات اللجوء بطلبات اللجوء الممنوعة من ضحايا الاتجار ولكن البعض الآخر لا يعيرها باهتماماً ولهذا السبب قد لا يتمكن العديد من الضحايا من الحصول على الحماية الدولية. وعموماً، هذا التضارب في منح اللجوء لطلبات الاتجار يقلبه الاختلافات الجغرافية في نسب الاعتراف بطلبات اللجوء في أوروبا، حيث تعترف فقط نصف الدول الـ ٤٢ باللاجئين الذين تقدموا بطلبات اللجوء المبنية على حقائق الاضطهاد الجنسي. ونتجت دراسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعام ٢٠٠٤ حول الاضطهاد الجنسي في القوانين والممارسات الأوروبية أن هناك فقط عشرة دول من أصل ٤٢ درست منح نوع من الحماية لضحايا اللجوء الممنوعة على الإستغلال الجنسي، وهي: البانيا، النمسا، بلوروسيا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إيرلندة، هولندا، إسبانيا والمملكة المتحدة. إن أقوى أسس

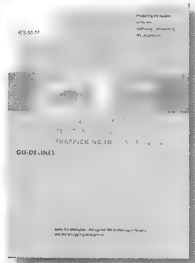
الإتفاقية هو عضوية الضحية في مجموعة إجتماعية معينة، بالرغم من أن بعض مقامي الطلبات اعترف بهم أيضاً على أسس الجنس والدين والجنسية.

ولا تعتمد بيانات اللجوء والاتجار المتوفرة على مؤشرات رئيسية، مثل العمر، أو الجنس، أو عدد الضحايا أو بلد المنشأ بل تجمع المعلومات المتوفرة بشكل رئيسي من الوزارات الحكومية وأقسام وشرطة والمنظمات غير الحكومية ولكنها بيانات غير قابلة للقياس أو المقارنة. وجمعت البيانات في كافة أنحاء المنطقة من خلال وسائل ثابتة، وبدون هذه المعلومات من الصعب جداً رفع الوعي والتعامل علماً مع احتياجات الضحايا للمساعدة والحماية.

تشير النتائج الرئيسية للدراسة إلى أن معظم النشاطات الوطنية والمحلية لمكافحة الاتجار ركزت على الرد بدلاً من المنع. وقد كان تأثير الرد أكبر في تطوير القانون، وتحديد المعايير الإقليمية والدولية، والأداء الإداري، لأولئك الذين اشتبكوا في عملية الاتجار، والوصول إلى حلول متينة للضحايا وحماية حقوق الأشخاص المهربين. وهناك اعتراف متزايد بين عدد معالجة الظاهرة الفعالة يجب أن تكون متعددة الجوانب وترغب في منع الاتجار من خلال العرض والطلب. ويجب أن تعد الردود لتطبيق الاحتياجات الفردية للضحايا. ويجب أن تقدم المعالجة الباطن والعرض والطلب التحقيقية والقانونية والطبية وإعادة تأهيل وحلول ذات أبعاد متينة تحترم وتنطبق حقوق الضحية.

يتوفر هذا التقرير بالكامل على الإنترنت [www.unhcr.org](http://www.unhcr.org). للمزيد من المعلومات، اتصل مع ملية فلور، المستشار الإقليمي (اللاجئين النساء والأطفال)، مكتب أوروبا، اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، جنيف، سويسرا. البريد الإلكتروني: [floor@unhcr.ch](mailto:floor@unhcr.ch)

١. إيليساكوفا، بي. المتوفرة بالنسب في الجيوب العربية، ٢٠٠٤. التركز على المفوضية UNICEF/UNHCHR/OSCE/ODIHR, 2005 [www.unhcr.org/ceecis/Trafficking\\_Report\\_2005.pdf](http://www.unhcr.org/ceecis/Trafficking_Report_2005.pdf)
٢. للرد من المفوضية، الرجاء الرجوع إلى قارة سويسرا بانه.
٣. كروفي، وإيفر: التحول الإقليمي للاضطهاد الجنسي في القوقاز والولايات الأوروبية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتبها الأوروبي للتعليم والتدريب، ٢٠٠٤. [www.accompaniedetainees.com/docs/Crawley%20Report%20on%20EUE%20Gender%20and%20ASylum.pdf](http://www.accompaniedetainees.com/docs/Crawley%20Report%20on%20EUE%20Gender%20and%20ASylum.pdf)



# مكافحة الاتجار بالبشر: الطريقة السويسرية

إعداد وزارة الخارجية السويسرية

نشر من قبل وزارة الخارجية السويسرية في سويسرا، مع ٢٠٠٢ نسخة من النسخة الجديدة. هذا الكتاب هو جزء من سلسلة من الكتب التي تهدف إلى توفير معلومات دقيقة وحديثة عن الاتجار بالبشر.

المختلفة على المستوى الوطني ومستوى الكائنات من الاستفادة من التعاون الفعال.

التنسيق المركزي

لقد تأسست وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتدريب المهجرين في عام ٢٠٠٣ للتنسيق بين الممارسات والإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار في البشر، ويعتبر دورها الرئيس دوراً استراتيجياً - لتحسين التنسيق وعمل الشبكات، وتنسيق مبادرات التصاريح والقرارات، وتحسين سجلات الإحصائية للتحكمات الجنائية وحماية الضحايا وتقديم النصيحة للمشرعين. إن وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتدريب المهجرين ملحقاً بمكتب الشرطة الفدرالي ولديها مجموعات مختصة بالاستراتيجية التي تستعمل كلبس لصياغة السياسات وتنفيذها. وتشرف لجنة توجيهية على وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتدريب المهجرين تتكون من ١٧ ممثل عن الحكومة الفدرالية، والسلطات الكantonية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وعلى المستوى الفدرالي، يوجد الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومديرية القانون الدولي، وقسم الشؤون السياسية المسؤول عن أمن البشر في وزارة الخارجية، وحرس الحدود، ومكتب الشرطة الفدرالي، ومكتب العدالة الفدرالي، ومكتب الهجرة الفدرالي، ومكتب المدعي العام ووزير الشؤون الاقتصادية. ويعمل مؤتمر الكائنات لرؤساء الشرطة، والسلطات الادعاء، وموظفو المساءلة بين العام وكالات التنسيق لقلون دعم الضحايا وجمعية سلطات الهجرة في الكائنات على تمثيل الكائنات.

معايير دولية جديدة.

وترتكز استراتيجية سويسرا القومية لمكافحة الاتجار في البشر على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (التي وقعت عليها سويسرا عام ٢٠٠٢)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية (التي وقعت عليها سويسرا عام ٢٠٠٠)، وقد أعلن المجلس الفدرالي السويسري - وهو الذراع التنفيذي ذو السبعة أعضاء للحكومة السويسرية - أنه أقر أن تلك البروتوكولات هي أولوية شريفة خلال انعقاد جلسته الحالية.

وعلى الجبهة الداخلية، يوكل النظام الفدرالي السويسري المسؤولية الرئيسية لمكافحة الاتجار في البشر للكائنات (الولايات) البالغ عددها ٢٦ كائنات. وبالرغم من أن المبادئ القانونية المهمة منصوب عليها في القانون الجنائي الفدرالي وقانون الهجرة الفدرالي وقانون دعم الضحايا، فإن وضع تطبيق هذه القوانين قيد التنفيذ وتطبيقها تعد من مسؤوليات الكائنات. وتشكل الطريقة التي يتبعها كل كائنات وفقاً لآلية توزيع الموارد وعمل الشرطة وإجراءات دعم الضحايا التي تختلف من كائنات لأخر.

ويسمح تصميم المسؤوليات بتكثيف آليات التنفيذ وفق المتطلبات المختلفة والمواقف القائمة في كل كائنات، حيث يتأثر كائنات رئيسي صغير الحجم مثل أيرينشيل إنزوهين بالاتجار في البشر على نحو مختلف عن كائنات زيورخ الكبير الحجم والذي يأخذ جهة حضري أكبر، لذلك فهو أن يحتاج نفس الهيكليات. لذلك يمكن لتوزيع المسؤوليات أن يكون ناجحاً على نحو خاص إذا تمكنت الأطراف

تعتبر ظاهرة الاتجار في البشر ظاهرة عالمية تؤثر بشكل رئيسي على سويسرا كونها إحدى الدول وجهة السفر في هذه التجارة. ومعظم ضحايا هذا الاتجار هن من النساء اللواتي يتم إرغامهن على ممارسة البغاء وحيث يتعرضن للاستغلال، كما يقع البعض، ولكن بشكل أقل، ضحايا للاتجار بالبشر لإرغامهم على أعمال السخرة، كخدم في المنازل على سبيل المثال. ويعود أصل معظم ضحايا الاتجار إلى دول وسط وشرق أوروبا، ودول البلطيق والبرازيل وفيتالاند. وتشير تقديرات مكتب الشرطة الفدرالي إلى وجود ما يقارب بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ ضحية اتجار في البشر في سويسرا في عام ٢٠٠٢.

إن مكافحة الاتجار في البشر ومنعه هو هدف معن للحكومة السويسرية وعلى كافة مستوياتها، وقد قامت وزيرة الخارجية السويسرية ميشلين كالمي-ري في يوم المرأة العالمي الموافق ٨ مارس ٢٠٠٦ بالانضمام إلى عدد من عضوات البرلمان السويسري بمطالبة المنظمات الدولية والسلطات بمكافحة الاتجار في البشر بلا هوادة.

وتتصدر الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون الوطنية في تنفيذ التزام سويسرا الدولي بمكافحة الاتجار بالبشر بالإضافة إلى قسم العلاقات السياسية المسؤول عن أمن الأشخاص في وزارة الخارجية السويسرية. وتنتج جهود سويسرا نحو منع الاتجار، وإعادة الطوعية لضحايا الاتجار إلى أوطانهم، وتدريب القطاع العام والمنظمات غير الحكومية، وتقديم المساعدات الطارئة للضحايا في مناطق المرور أو الدول وجهة السفر التي تقع خارج الاتحاد الأوروبي. وتعمل سويسرا مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى متعددة الأطراف على إيجاد

الكنيسة والموظفين المختصين بالمسامحة بين الجنسين.

وبعمل التمثيل الأشمل على إضفاء المزيد من المعرفة المختصة للمسامحة في العملية ويعزز الدعم السياسي لآليات التعاون، وبمجرد أن يتفق المشاركون على مبادئ وإجراءات التعاون، يبدأ الأفراد الذين تم تعيينهم في العمل معا على قضية تلو القضية وفقا للاتفاقات التي عُقدت. ويتحقق الوضع المثالي لهذا العمل باجتماع المجموعات الرئيسية والمساندة بشكل منظم، سنويا على سبيل المثال، وذلك لكي يتمكنوا من تقييم آليات التعاون.

ويحضر ممثل عن وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين اجتماعات الكائنات، وهذا يساعد التعاون بين الحكومة الفدرالية والكانتونات، ويحضر من قنوات الاتصال. ويمكن لوحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين أن تقدم النصيحة إذا لزم الأمر، ويمكن أن تقيم اتصالا بين الكائنات والخبراء العاملين مع الحكومة الفدرالية أو الكائنات الأخرى. وجرت مناقشة إصدار نشرة عبر البلاد من المكتب الفدرالي للهجرة إلى الكائنات حول احتمالات بقاء الضحايا في سويسرا وذلك في أحد اجتماعات الكائنات قبل تنفيذ إصدار هذه النشرة. وتوضح هذه النشرة الممارسات المتعلقة بالتسولات التي تدور حول قانون الهجرة والتي تشمل ضحايا الاتجار في البشر، وهدفها هو تنسيق كل الطرق المختلفة للكائنات الموجودة حتى هذا اليوم.

ويجري الآن تنفيذ مفهوم الية التعاون في المزيد من الكائنات، وتعمل وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين بكل اجتهاد لاستمرار في التنمية المهنية. وتعمل إحدى القوى الضاربة لوحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين على الإعداد برامج تدريب متخصصة، وسبدا دورة متخصصة لمدة أسبوع حول مكافحة الاتجار في البشر في معهد الشرطة السويسري في خريف عام ٢٠٠٦.

وعلى أساس التجربة الحالية مع آلية التعاون في سويسرا يجب التأكيد على نقطتين: الأولى هي تحديد المختصين في مجال مكافحة الاتجار في البشر على مستوى الوكالات الرسمية المتعددة، والثانية تتعلق بشبكة الاتصالات بينها وهي أمر مهم لمكافحة الاتجار في

جدا. ولكي نتجح في إيجاد مثل هذه الظروف، يجري العمل على تطوير آليات للتعاون على مستوى الكائنات، وتصدر كائنات زيورخ الطليعية في عام ٢٠٠٤ وتبعه كائنات سولورن. بينما ما يزال كائنات بيرن ومساند غالين في مرحلة الإعداد لاجتماعات الطالوة المستديرة، وتم أيضا إطلاق مبادرات في كاتون لوسيرن، وبازل شتات، وبازل لاند، وفريبورغ.

إن وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم تدعم هذه الطريقة مستخدمة الإرشادات التوجيهية التي صدرت في المؤتمر الوطني حول الاتجار في البشر في سويسرا في خريف عام ٢٠٠٥، وتحدد آليات التعاون الوكالات المسؤولة، كما تحدد المسؤول عن التعاون من كل وكالة وتوضح وتبين أدوارها وواجباتها. ويعتبر تحديد الضحايا والسكن والرعاية ونصاري الإقامة وأمن الضحايا وتقديم المساعدة للتعرض أو التمديد المحتمل للبقاء في سويسرا كلها أمثلة على الإجراءات التي يجب تحديدها. وتساعد آليات التعاون على تعزيز مناخ الثقة والمسامحة بين الوكالات.

وأظهرت تجربة سويسرا في مجال العنف الأسري أو تنظيم وضبط البغاء أن أفضل سبل تعزيز التعاون هي:

- الاجتماعات المختصة في شتى المجالات التي تشمل كل الأطراف الرئيسية
- الحصول على تفويض رسمي من قبل السلطات السياسية أو مصادقها لضمان تمتع العملية بالشرعية اللازمة وإجراء العمل بموجب القرارات المتخذة
- ضمان أن الممثلين المرشحين توفر لديهم الخبرة العملية وأن مرءاه أصالهم مشتركين في العمل
- توفر التنظيم اللوجستي من البداية

من المهم أن يتم التمييز بين المجموعة الرئيسية والمجموعة المساندة، فممثلو سلطات الإدعاء وشرطة الكائنات ومكاتب الهجرة في الكائنات ووكالات المساعدة التي تعتني بضحايا الاتجار في البشر كلها تنتمي للمجموعة الرئيسية لأن جميعها منخرطة في مكافحة الاتجار بشكل مباشر، أما المشاركون في المجموعات المساندة فهم يشتملون على مكتب الرعية في الكائنات، وخدمة استشارات التعويض في الكائنات، ومحامى الضحايا، والمنظمات الاجتماعية أو منظمات

إن الوكالات غير الحكومية والوكالات الحكومية التي تنتمي بصفة استشارية لوحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين تشمل مركز استعلامات نساء زيورخ - وهو وكالة استشارية خاصة لضحايا الاتجار في البشر - وجمعية أرض الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة. ويتم استشارة المزيد من المختصين الخارجيين من المنظمات غير الحكومية إذا لزم الأمر. لذلك فإن وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين تشكل مركز استعلامات وتنسيق وتحليل لكل أرجاء سويسرا من الكائنات والحكومة الفدرالية وتشكل نقطة اتصال للتعاون الدولي.

#### لا للمقاضة بدون حماية الضحايا

إن نجاح وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين يعتمد أساسا على مدى التعاون الوثيق بين الوكالات المختلفة، ويتجلى وضوح أثر هذا التعاون في مجال حماية الضحايا. وتشكل إفادات الضحايا دليل قاطع في المحاكم ولا يستغنى عن هذه الإفادات أبدا في عملية إدانة الجناة. ولكن ضحايا الاتجار في البشر لا يكونوا مستعدين عادة ليتمثلوا أمام المحكمة كشهود إيجاب سواء لأسباب تتعلق بانتهاكهم شخصيا أو جنسيا، أو بالصدمة التي تلقوها، أو بتبديدات الجناة أو خوفهم من مقاضاة السلطات لهم لخرقهم قانون الهجرة. وربما تزيد الحصانة من الترحيل والحماية والرعاية الخاصة من استعداد الضحايا للإدلاء بالإفادات أو يمكن أن تتسبب في ذلك، فحماية الضحايا والمقاضاة بكامل بعضهما البعض ويعتمدان على بعضهما البعض. لذلك يعتبر التعاون بين الشرطة والمحاكم وسلطات الهجرة والوكالات الخاصة والعامة المسؤولة التي تقدم النصيحة للضحايا أمرا حتميا من أجل مكافحة الاتجار في البشر بشكل ناجح.

ولكن التعاون بين الشرطة والمحاكم وسلطات الهجرة من جهة والوكالات التي تقدم النصيحة للضحايا من جهة أخرى لا يتم بشكل لي نظرا لاختلاف أدوارهم. فالشرطة مسؤولة أساسا عن التحقيق في الجرائم، بينما ينصب اهتمام وعمل وكالات مساعدة الضحايا على العناية بالضحايا بصرف النظر عن وضع الضحايا في نظر دائرة الهجرة. لذلك فإن سر التعاون الناجح يمكن في التفاهم المتبادل، وقبول هذه الأدوار المختلفة، ووجود نقاط اتصال محددة بوضوح وعمليات مؤسسة ومفهومة

الالكتروني: tamara.muenger@eda.  
admin.ch

www.calmey-rey.admin.ch/e\_calendar.aspx

www.sdc.admin.ch

www.eda.admin.ch

www.fedpol.admin.ch/e/themes/index.htm

www.info.ch

www.terredeshommes.org

قام سيبستيان روبر بإعداد هذا التقرير  
نيابة عن وزارة الخارجية السويسرية  
وبالتعاون الوثيق معها، وبمقتكم قراءة  
نسخة مفصلة على الإنترنت على الموقع  
التالي: [www.fmreview.org/pdf/](http://www.fmreview.org/pdf/swissantitrattrafficking.pdf)  
[swissantitrattrafficking.pdf](http://www.fmreview.org/pdf/swissantitrattrafficking.pdf)  
على المزيد من المعلومات، بمقتكم مراسلة  
تلغراف مغربي، في وزارة للخارجية، القسم  
٣٢ Bundesgasse ٣٠٣-CH  
Bern, Switzerland ٣٠٣-CH  
هاتف رقم: ٣٢٨٦٧ ٣٢ ٤١٥، وريدما

البشر بشكل ناجح في دولة فدرالية مثل  
سويسرا. وفي الختام، يمكن القول أن  
المؤسسات التي أقيمت في السنوات  
الأخيرة، وخاصة إنشاء وحدة التعاون  
السويسرية لمكافحة الاتجار بالأشخاص  
وتعزيزهم وتأسيس أليات التعاون في عدد  
متزايد من الكفوفات، أدت إلى إحراز  
تصديتات ملحوظة في مجال مكافحة  
الاتجار في البشر.

## منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتسق لمكافحة الاتجار بالبشر

هيلغا كونراد

يجب أن تكون تجربة تقوية وتعزيز لهم  
ويتحقق من خلالها حماية حقوق الضحايا  
وتعزيز هذه الحقوق.

ويجب منح ضحايا الاتجار من الأطفال  
تمديد للإقامة بشكل آلي في دول وجهة  
السفر حتى يتم إيجاد حل دائم لهم، ويجب  
أن يكون حال هؤلاء الأطفال كحال سائر  
ضحايا الاتجار بشكل عام، حيث لا يجب  
تجريم الأطفال على وجه الخصوص  
بسبب أفعال نتجت عن تعرضهم للاتجار  
أو إعادتهم إلى أوطانهم بدون عمل تقييم  
مخاطر دقيق لكل فرد منهم.

ولقد أثبت التعاون المنهجي والنظامي  
بين وكالات إنفاذ القانون والمنظمات  
غير الحكومية التي تدير مراكز لحماية  
الضحايا أنه تعاون ناجح في عملية مكافحة  
الاتجار في البشر. وفي الأثناء التي يجب  
أن تشجع فيها على تطبيق وتنفيذ القوانين  
وأن نستر في تدريب ضباط الشرطة  
ليتمكنوا من تحديد ضحايا الاتجار  
وإحالتهم بشكل أفضل، يجب علينا أيضا  
أن نعزيز شبكات خدمات الدعم لكي يتمكن  
الضحايا من التوجه إليها والوصول فوراً  
إلى بيئة مواترة.

هيلغا كونراد هي الممثلة الخاصة لمنظمة الأمن  
والتعاون في أوروبا حول مكافحة الاتجار في  
البشر. للحصول على المزيد من المعلومات،  
زوروا الموقع التالي [www.osce.org/cthb](http://www.osce.org/cthb)  
أو اتصلوا مع بييري كراي، الموقت  
التفويضي، والتعاون في التماس: [Vienna.1010-80.700.Ring](mailto:Vienna.1010-80.700.Ring)  
Austria، البريد الإلكتروني:  
[berry.kralj@osce.org](mailto:berry.kralj@osce.org)

www.coe.int/T/E/human\_rights/trafficking

الضحايا من تحرير أنفسهم من العنف  
الفعل على العنف المهدد، فهم بحاجة  
لمساعدة اجتماعية واقتصادية وقانونية  
شاملة، ويعد هذا أمراً ضرورياً لتوفير  
استراتيجيات حماية ناجحة للضحايا  
والشهود.

وتعتبر قضية الحق في الإقامة (الموقفة  
أو الدائمة) للضحايا في الدول وجهة  
السفر من القضايا الأساسية، والوضع  
المثالي يتحقق بمنح حق الإقامة القانونية  
بصرف النظر عن قدرة الضحايا أو  
استعدادهم للإدلاء بشهادات في إجراءات  
الدعوى الجنائية. ويجب أن تتطوي  
الإقامة القانونية على حق الوصول  
لسوق العمل وتحويل بالوصول لبرامج  
ومساعدات الرفاهة التي تقدمها الدولة  
لتعويض الضحايا عن هذه الجريمة. ويعد  
مرور مهلة التفكير التي تبلغ منها ٣٠  
يوماً (كما هو منصوص عليه في مجلس  
الائتافي الأوروبية لمكافحة الاتجار  
بالبشر)، يجب على السلطات أن تمنح  
الضحايا تصريح إقامة مؤقت لفترة ستة  
شهور على الأقل، على أن تكون هذه  
الفترة قابلة للتجديد، مع توفر إمكانية  
السماح لهم بالبقاء بشكل دائم في البلاد  
وجهة السفر إذا لزم الأمر.

يجب أن يحصل ضحايا الاتجار على  
حق رفض الإدلاء بالشهادة، وإذا وافقوا  
على الإدلاء بشهاداتهم، يجب أن يكونوا  
قادرين على تحقيق ذلك في جو يخلو من  
المواجهات. فتعرض ضحايا الاتجار أو  
إجبارهم على مواجهة من أسقطهم في  
وقت سابق لأوانه يمكن أن يؤدي إلى  
تقادم الصلصة لديهم، ويجب أن لا تؤدي  
عملية الإدلاء بالشهادة ضد من تلجأوا  
بهم إلى إعادة تعرضهم للمعاقبة، ولكنها

يتبنى عدد متنامي من الدول المشاركة  
في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا  
(OSCE) قوانين مكافحة الاتجار، وقد  
عملت هذه الدول على تعديل القوانين  
الجنائية لديها وإرساء أليات تنسيق قومية  
لمخاطبة قضية الاتجار في البشر، ولكن  
ما تزال هناك حاجة لوجود فهم أكثر  
تطوراً لقضية الاتجار في البشر وطريقة  
تعامل تركز على الضحايا وذلك للتعامل  
مع هذه الجريمة الشنيعة والتعامل مع  
انتهاكات حقوق الإنسان.

وتعتبر خطط العمل الوطنية –  
والمقررون المليون – وسائل قيمة في  
تحديد طبيعة الاتجار وتحديد المسؤوليات  
بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير  
الحكومية، ويجب أن تكون خطط العمل  
المحلية شاملة ويجب أن تخطب أبعاد  
قضية الاتجار في البشر كافة – بما فيها  
الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي  
والاتجار للاستغلال في العمل، وخدمة  
المنزل، والزواج القسري في الاتجار في  
الأعضاء، ويجب على هذه الخطط أن  
تأخذ ظاهرة الاتجار الداخلي، الجديدة  
نسبياً، في الحسبان. وما لم تضع هذه  
الخطط أطر زمنية، وتعين المسؤوليات  
وتحدد الموارد البشرية والمالية المتوفرة،  
فإنها ستظل مجرد أداة تهديد زائفة دون  
أي قوة حقيقية.

ويركز موضوع مكافحة الاتجار بالبشر  
حول الرقطة والمعاملة التي يقع بها  
الناس وليس حول التعاملات الإجرامية  
في الضلع الجامدة، وبينما يستغل  
التجارون نفس الحماية الاجتماعية  
والقانونية لضحايا الاتجار بلا رحمة،  
فإن سن القوانين الخاصة بوضع ضحايا  
الاتجار يعتبر واجب حمي، ولكي يتمكن

# منع الاتجار بالبشر والحماية منه: مسؤوليات بلد المقصد

سيسيليا باييه

الحماية مقابل المنع؟

يكون الضحايا في معظم الأحيان من المجتمعات المهمشة والمحرومة من فرص التعليم والتوظيف أو عرضة للإقصاء الاجتماعي بسبب جنسهم أو خلفيتهم العرقية أو جنسيتهم أو أديانهم. وينص بروتوكول باليرمو على أهمية وجود طريقة دولية شاملة لتناول موضوع الاتجار بالبشر وأن تنصب هذه الطريقة على مواضيع منع الاتجار وحماية حقوق الإنسان. وفي شأن تناول قضايا الوقاية، فإن البروتوكول يدعو الدول إلى مراعاة فرص التوظيف والتعليم والتدريب بالإضافة إلى مظاهر أخرى من أشكال المساعدة والدول ليست مدعوة فقط إلى معاقبة المتهربين ولكنها مدعوة أيضاً إلى تقديم الدعم للضحايا، بمعنى أن بروتوكول باليرمو يعرف فكرة الحماية على أنها الحاجة لاتخاذ الإجراءات الاجتماعية الاقتصادية، أي التركيز على حقوق الإنسان. وكما هو الحال في معظم القضايا التي تشتمل على حقوق المرأة، فهذه الأشكال من الضمانات هي التي تشكل ضغطاً كبيراً وتتمتع بالقدرة الكاملة لاستعادة المساواة والحرية والكرامة للضحايا.

«يجب على الدول الأطراف أن تتخذ أو تعزز من الإجراءات اللازمة، بما فيها الإجراءات التي تتم من خلال التعاون الثنائي أو التعاون المتعدد الأطراف، للتخفيف من العوامل التي تجعل الأشخاص ضعفاء وعرضة للاتجار، وخاصة النساء والأطفال، ومن هذه العوامل الفقر والبطالة ونقص الفرص المتكافئة.»

المادة رقم ٩ من بروتوكول باليرمو

وتدعو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول باليرمو، ومبادئ مفوض الأمم المتحدة السامي للأجئين الدول إلى مخاطبة موضوع منع الاتجار من خلال

وفقاً للمبادئ التي يوصي بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وتعتبر هذه المبادئ جزءاً من مجموعة من المبادئ التي تم تطويرها من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وتضع هذه السياسة ضحايا الاتجار في موقف ضعيف جداً في ظل مراعاة قليلة لحاجتهم لحل دائم وحقيقي في الحصول على الحماية. وحتى اليوم لم يقل أي شخص مهلة التفكير المطروحة، وهو أمر لا يثير الدهشة. فمطلبة الضحايا بالتقدم أولاً للإدلاء بشهادات نيابة عن الدولة يعني مطالبتهم بالعمل على خدمة مصالح الآخرين أولاً، وبالأحرى يجب أن تكون الأولوية لديهم والعمل على ضمان سلامتهم والحفاظ على كرامتهم.

يجب أن يوفر شرط لمنع الحماية غير المشروطة الموقفة لمدة سنة ووقف الترحيل، وهو شرط إثبات وتحديد أن الشخص وقع ضحية الاتجار. وخلال هذه الفترة، يجب توفير برامج إعادة التأهيل والمساعدة النفسية ودروس اللغة والتدريب المهني، ويجب تقديم هذه البرامج بغض النظر عن نية الحكومة في إقامة الدعوى القضائية. ويجب السماح للنساء المتاجر قهين أن ينظمن حالة الهجرة الخاصة بهن وأن يكون لهن فرصة دخول سوق العمل والنظام التعليمي.

وكجزء من إستراتيجية الحماية، يمكن أن تركز الدول وجهة السفر على مشاريع إعادة الضحايا إلى أوطانهم ولكن هذا يدع مجالاً كبيراً للترغبات. ويكون التشديد الأساسي على إرسال النساء إلى الدول التي يعيها الخلل حيث يصعب تحقيق عملية إعادة الانتماء وليس من السهل ضمان أمنهن هناك. وفي غالب الأحيان لا توجد متابعات أو رقابة على المنظمات التي تعمل مع المعتندين حيث يخفي الكثير من الضحايا. وغالباً ما ينتج عن العودة عملية اتجار مرة أخرى (تقدر بنسبة ٥٠٪ من الحالات)، وتعمل النزوح الآن على تعيين ملحق خاص بالعودة لتابع حالات المعتندين لضمان سلامتهم.

إن مسودة قانون الاحتماء في النزوح لا يتناول موضوع الاتجار بالبشر حيث يعتقد واضعوها أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا تتطلب بذلك وأن الأحكام القائمة في ظل قانون الأجانب تقدم الحماية الكافية. ولأسف، فإن شروط القانون الخاصة بمهلة الخمسة وأربعين يوماً من التفكير والإعلان المؤخر لوزير العدل حول منح الإقامة الدائمة لمن يشهدون في القضايا الجنائية ضد المتاجرين بالبشر تناقض - مثلاً تناقض القوانين الأوروبية والأمريكية الأخرى - مبادئ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لا يجب توفير الحماية للأشخاص المتاجر فيهم فقط شرط قدرتهم أو استعدادهم للتعاون في الإجراءات القضائية، وتقرّر المبادئ أن المعايير الوحيدة التي تحدد عودة الضحية يجب أن تكون هي المخاطر التي تواجهها الضحية أو تواجه عائلتها حال عودتها إلى موطنها. وينص المبدأ رقم ١١ على وجوب منح الضحايا البديلات القانونية للعودة إلى أوطانهم حيثما يكون هناك ثمة خطر أممي كبير على سلامتهم أو سلامة عائلاتهم.

لقد تم اقتراح مهلة الخمسة وأربعين يوماً من التفكير لضحايا الاتجار الذين دخلوا النزوح بصفة غير قانونية لمنحهم فرصة قبول المساعدة الفعلية والنصح من الدولة. ومع ذلك فمن الواضح أيضاً أن هذه المهلة مصممة للسماح للضحية بالتفكير ملياً في مساعدة الشرطة في تحقيقاتها واتخاذ الإجراءات القانونية الممكنة. ويتم ممارسة ضغط إضافي على الضحية حيث يجب أن تكون هناك إجراءات قانونية أو تحقيق جاري ضد المتاجرين لكي تحصل الضحية على عمل وتصريح بالإقامة، ويتم التعامل مع احتياجات المرأة وكونها ذات أهمية ثانوية.

من هذه الحصص النسبية في تنظيم أوضاع تلك النساء المتاجر بهن.

وفي الحقيقة، تطالب دلائل الأمم المتحدة بتبني اتفاقيات هجرة العمال، وتنص خطة عمل الحكومة النرويجية لمكافحة الاتجار على أن وزارة الخارجية والمنظمات غير الحكومية سيلبغون الضحايا المحتملات بالبدائل القانونية الحيوية للهجرة. ولقد كان هناك نقاش وجيز حول هذا الاقتراح، ومع ذلك فهذا الأمر يسترعي النشر ليصل إلى أولئك اللواتي يعتبرن عرضة للتجنيد أو إعادة الاتجار أو العقاب.

وتتطلب طرق الوقاية لضحايا الاتجار العلامات في النرويج حلا من منظور قانون العمل وحقوق الإنسان، فعجز النساء المتاجر فيهن عن اختيار مهنتين هو انتهاك لحقوقهن، لأنه لا يمكن اعتبار أن المرأة تشعر بالامتنان لوقوعها في الرق أو العبودية. وبالفعل فإن بروتوكول باليرمو يشدد على أن رضا الضحايا لا يمت للموضوع بصفة في ظل وجود عامل الاستغلال. ومن أجل استعادة حرية اختيار التوظيف، يجب على الدولة أن تقدم - وفيما يخص الفئات الأخرى من المهاجرين - فرص الحصول على التدريب المهني وبرامج إعادة التدريب بالإضافة إلى توفير المعلومات حول فرص وإمكانيات التوظيف.

يجب على الحكومات أن تعمل سويا مع المنظمات غير الحكومية وأصحاب العمل للعمل في بلادهم على تحديد النساء اللاتي يتعرضن لخطر الاتجار أو إعادة الاتجار. إذن يجب أن تتمكن الضحايا من دخول البلاد بشكل قانوني للقيام بالأعمال التي تدرن على القيام بها، وهناك إقبال واضح على التدريب. ويمكن تقديم الدعم المالي للمؤسسات التعليمية في الخارج لتمكينهن من مضاهاة معايير الاقتصاد، والمؤسسات التعليمية في النرويج والممتدة لاستيعاب تلك النساء كطالبات، وللمؤسسات التي تقدم للتدريب الفوري الضروري والمهارات الأخرى. الاستنتاج

الاتجار يعتبر عنف ضد المرأة، والهدف من إجراءات مكافحة الاتجار يجب أن يكون هو العمل على إعادة حقوق الضحايا في المساواة والأمن والحرية والتكامل والكرامة، وهذا يتطلب الآتي:

■ إجراء تعديل فوري على مسودة القانون النرويجي وعلى الدلائل المحلية القائمة من أجل تقديم الحماية الحقيقية والحرول على شكل حماية مؤقتة لمدة سنة مع



#### بدائل الهجرة

يدعو دليل المفوض الأمم المتحدة السامي إلى تعديل القوانين العسيرة للهجرة وعمل المهاجرين وذلك لتقليص ضرورة الهجرة عبر النظامية. وغالبا ما تظن الدولة وجهة السفر أن الهجرة سوف تقل بسبب الإجراءات المشددة الخاصة بكل من قوات اللجوء والهجرة النظامية إلا أن الواقع مختلف، فالذي ينتج عن السياسات المشددة هو أن عمليات الهجرة تجري بشكل سري، فعلى سبيل المثال، أعلن وزير الحكم المحلي في النرويج عن انخفاض عدد طالبي اللجوء في نفس الوقت الذي تقدم فيه أحد مراكز الخدمة الاجتماعية في أوسلو بتقرير يبيد بأن عدد النساء الأجنيات اللاتي تعملن في الدعارة قد ازداد بمقدار ضعفين.

ويغيد عدد من ضحايا الاتجار في أوسلو بأنهن قد تلقين تدريب على العمل كمرضيات في أوكرانيا، ولكنهن لم يجدن فرص عمل هناك وبذلك تعرضن للاتجار. لذلك يجب على الدول وجهة السفر أن تستجيب لهذه الحقائق بشكل مبتكر. لقد وضع وزير الحكم المحلي النرويجي خطة نسبية للتصاريح السنوية بمقدار ٥٠٠٠ تصريح سنويا تصدر للمتدربين على التمريض واللذين لديهم عرض عمل وتصريح رسمي، ولكن هذه الحصص النسبية لا تكتمل، وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تم إصدار ١٥٠٠ تصريح فقط، ويمكن للحكومة أن تمنع

اعتبارها لمثل تلك العوامل. لذلك توجد صلة بين استراتيجيات منع الاتجار نيابة عن الضحايا المحتملين وحماية الضحايا الفعليين، ويجب على الدول أن تعزز الروابط التي تصل بين سياساتها في كل مجال وذلك للرقى بها بشكل متناغم.

ويجب على الحكومات تعزيز نظام التعليم وإمكانية الحصول على الممتلكات وتحقيق مستوى أفضل من المعيشة في البلد الأصلي وذلك لمنع التجنيد. لقد دعمت النرويج برامج وحملات إعلامية لتعزيز حقوق المرأة في المجتمع في قارتي أفريقيا وآسيا. لكن هذا التركيز على تنمية حقوق المرأة على المدى البعيد ربما يكون ذو صلة أكبر بالنساء اللاتي يبلغن من الرشد خلال عقد أو عقدين من الزمان عندما (على نحو يبعث على القنأول) تتم إعادة تنفيذ سيطرة القانون، وتحقق الرخاء الاقتصادي، وحل الأقطر الاجتماعية العسيرة. وهناك حاجة لإطار زمني أقصر لضحايا الاتجار الحاليين من ذوي الحاجة الماسة لمنع الاتجار بهم ومن لا زالوا متواجدين في الدول التي سافروا إليها وليسوا في أوطانهم. فهم بحاجة إلى حماية مبنية من احتمال تعرضهم لإعادة الاتجار بهن بالإضافة إلى حاجتهن للاندماج في مجتمع يسمح لكل ضحية بالتمتع بفرص مساواة أكبر وتحقيق مرادها كأحد أفراد المجتمع.

المؤسسات لمخاطبة بدائل الهجرة المنظمة للأشخاص الذين يتعرضون لمخاطر الاتجار.

تكرس سيموليا بوليه فقون اللاجئين في معهد القانون الدولي والقانون العام بجامعة أوسلو. البريد الإلكتروني: c.m.bailliet@uis.no. وهي مؤلفة كتاب ما بين النزاع والإجبار: تسوية النزاعات على الأرض في غواتيمالا: دراسة في الوفاة وحل النزوح الداخلي. بونيهب، ٢٠٠٤، الرقم المعياري الدولي للكتاب ٩٧٩ ٢٠٣ ٨٢ ٠١٩١٣.

www.ohchr.org/english/issues/trafficking/١

الوصول لطلب الإقامة الدائمة (بما في ذلك سوق العمل والانتماء التعليمي)

توعية من يعملون في الملاك القضائي لمخاطبة حقوق واحتياجات ضحايا الاتجار كاهتمامات أساسية فضلا عن كونها اهتمامات ثقوية تأسيس صندوق لتعزيز تمويل السياسات «المستتركة» لمنع والحماية

إنشاء مجموعات تركيز داخل

## عودة أمنة لضحايا الاتجار بالبشر

إيلين ويليمس

من أن يقوم أقارب الضحايا بتلقيهم بالعاهرات أو مهاجمتهم أو حتى قتلهم بسبب العار الذي جلبتهن على عائلاتهن.

وقالت إحدى السيدات: «كيف يمكنني التفكير في احتمال العودة وأنا لا أعلم بالمفاجأت غير السارة التي يخفيها لي القدر هناك؟ كيف تسنني لي العودة وأنا لا أتوقع ما قد يفعله المتاجرون؟ كيف أعود وربما المجتمع لن يقبلني مرة أخرى أبدا؟»

واستشهدت السيدات اللاتي أجريت معهن المقابلات بقضايا الفوضى القانونية واستخدام الأمن وإخفاق الشرطة أو السلطات في حماية الضحايا في أوطانهم. وبعد أن غادرت الضحايا أوطانهم لجني المال، غالبا ما يكون الأمر صعبا إن لم يكن مستحيلا عليهم أن يحنوا ويأذنين خالية. وغالبا ما تكون احتمالات التوظيف مقفرة في أوطانهم، وخاصة أمام النساء القادمات من الأقليات العرقية.

مساعدة وتقوية ضحايا الاتجار

من يلب مساعدة ضحايا الاتجار الذين يتقنون مهارات للحصول على الإقامة، قامت مؤسسة مناهضة الاتجار في النساء بتطوير قائمة للمعالين الاجتماعيين والمحاميين لضمان توفر واعتراف كل خيارات البقاء أو العودة عند التعامل مع طلبات البقاء في البلاد. وتعمل منظمة الشجرة في هولندا، وهي مبادرة مشتركة لمنظمتي هيويتايليس وألوغسفام نوفيب، على دعم ومساعدة ضحايا الاتجار بنض

ا تركيز هولندا على نزع الجرح المهاجرين الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية يشكل عنقا لعملية حماية ضحايا الاتجار.

أن تصبح الضحية عديمة الفائدة للسلطات الهولندية تتم إعادتها إلى موطنها. وإذا استطاعت الضحية أن تثبت أن حياتها ستعرض للخطر إذا عادت إلى بلادها، يمكن أن تمنحها السلطات الهولندية عتذرا تصريح دائم بالإقامة، وذلك في بعض الحالات فقط.

كما أدت الإجازة القانونية للبقاء في شهر أكتوبر ٢٠٠١ إلى انتقال البغاء الواقع في الأندية الجنسية وبيوت الدعارة ذات النوافذ إلى الشوارع ومراكز خدمات المرافقة، مما يزيد من عزلة وتأثر العاملين في مجال الجنس. وعلى الرغم من أن اكتشاف الضحايا أصبح أكثر صعوبة، إلا أنه لا يوجد أي دليل على أن تشريع البغاء أدى إلى وقوع المزيد من حالات الاتجار.

إن احتمال العودة للكثير من النساء اللاتي يتبعن «مكافحة بي ٩» يظل مليا بالمخاوف، فمن الشائع أن تجد نساء يتبعن بمكافحة بي ٩ اقتراحتا تصل إلى سبع سنوات ويشعرن الآن أنهم بأمان في هولندا أكثر من أوطانهم الأصلية. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع ضحايا الاتجار أن الأغلبية كن يشعرن بخوف شديد من العودة، فبعد أن ساهمن في الزج بمن تاجروا بهن وراء القضبان، فهن يتوقعن الانتقام وذلك لأن شبكات الاتجار منتشرة دوليا والمتاجرون على علم بعلو أسر الضحايا. وهناك مجازفة

بالرغم أنه من الصعب الحصول على أعداد موثوقة بها لحالات الاتجار، يُقدّر المقر الوطني الهولندي بشأن الاتجار أنه يتم الاتجار بحوالي ٣٥٠٠ امرأة سنويا ويتم جلبهن إلى صناعة الجنس في هولندا. ولكن المؤسسة الهولندية المناهضة للاتجار في النساء سجلت ٤٠٠ امرأة فقط كضحايا اتجار، وقامت خمسة بالمائة منهن بتوجيه اتهامات ضد من تاجروا بهن، وأحد أسباب ذلك هو أن القانون الهولندي لحماية ضحايا الاتجار (المعروف باسم «القانون بي ٩») لا يقدم للضحايا سوى قدر قليل جدا من الحماية والأمن. فإذا تقدمت الضحايا بدعوى قضائية، فإن القانون بي ٩ يمنهن تصريح مؤقت للإقامة ويخولهن للحصول على المساعدات الاجتماعية والملتجن والمساعدة القانونية والاستشارة. ويحدد القانون مهلة تفكير لمدة ثلاثة شهور ولكن للأسف لا تحترم الشرطة هذا البند دائما.

والنساء اللاتي يخترن عدم التعاون والمساعدة في تقديم الدعوى القضائية بدافع الخوف أو ممن تكون معلوماتهن غير مفصلة بشكل كاف ليستخدمنها المدعون ليس لديهن حق رسمي في الحصول على الحماية ويتم ترحيلهن في الحال. وبالنسبة للنساء اللاتي يخترن أن يرفعن الدعوى القضائية، فإن مخاطر الانتقام منهن تكون كبيرة، وذلك سواء في هولندا أو ضد أحد أعضاء أسرهن في موطنهن. وبعد انتهاء القضية وبعد

أوروبا الشرقية وغرب أفريقيا. ويهدف المشروع الجديد إلى إنشاء تحالفات دولية وتحديد الشركاء في الدول الأفريقية للترحيب بالضححايا العائذات ودعمهن. وبالتشاور مع النساء اللاتي حصلن على مكانة بي ٩ في هولندا، ستتطلع منظمة السخرة إلى احتياجات إعادة التأهيل للضححايا العائذات إلى أفريقيا. ويرجى من هذا المشروع التجريبي أن يساعد على تعزيز وتقويض السيدات العائذات، وأن يمنحنهن مستقبلاً جديداً وأن يعمل على عدم إعادة الاتجار بهن. وإذا لم تحصل النساء على فرص أفضل في أوطانهم، سيظلن هدفاً سانغاً للمتاجرين.

تعمل أولين ويليمسن مع منظمة السخرة في هولندا [www.blinn.nl](http://www.blinn.nl). البريد الإلكتروني: [e.willemsen@blinn.nl](mailto:e.willemsen@blinn.nl)

١ منظمة السخرة، أميريب، فلز، المودنا، أستراليا  
٢٠٠٥  
[www.lastradainternational.org](http://www.lastradainternational.org) ٢

طوعية وأن تتم فقط بعد إجراء عملية تقييم للاحتياجات والمخاطر، وحتى هذا التاريخ لم تنفذ الحكومة الهولندية هذا الإجراء.

لا يتم اعتبار النساء المتاجر بهن كمجرد «مهاجرات غير شرعيات»، فالإخفاق في الاعتراف بأنهن نساء متاجر بهن وتم استغلالهن هو انتهاك مستمر لحقوقهن الإنمائية.

إذا تمت إعادة الضحايا، من المهم أن تتصل المنظمات غير الحكومية بهن قبل عودتهن وأن يتلقين مساعدة طويلة الأجل في أوطانهم. أما الآن، إذا تم تقديم المساعدة، فإنها تستمر لبضعة شهور فقط.

وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية مثل شبكة لاسترادا ٢ والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة، تقدم منظمة السخرة المساعدة للكثير من النساء من

النظر عن حالتهم وذلك بطرق متنوعة:

■ بناء القدرات: تسهيل «اتصالات الأصدقاء»، وهي مجموعة نظيرة للاستشارة النفسية الاجتماعية، وتقديم دعم مالي مؤقت ونشر المعلومات.

■ الدعم الفردي: إيجاد بدائل مناسبة للنساء من خلال التعليم والتدريب.

■ التأييد على مستوى السياسة لطريقة تركز على حقوق الإنسان.

■ إنشاء تحالفات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى وتأسيس شبكات دولية لضمان تحقيق الجودة الناجحة والمستقبل الأفضل للضححايا في بلادهم.

ومن المهم أن:

■ تكون إعادة الضحايا إلى أوطانهم

## مكافحة الاتجار بالبشر في جنوب قارة أفريقيا

ساوري تيرادا وبول دي غوستينيير

وهي تتسق مشروع مكافحة الاتجار في البشر في أفريقيا [www.unesco.org/shs/](http://www.unesco.org/shs/) (humantrafficking)، وهو عبارة عن مبادرة لتطوير سياسات أكثر ملائمة ثقافياً لمكافحة الاتجار في النساء والأطفال في غربي وجنوبي أفريقيا.

بول دي غوستينيير، بريده الإلكتروني: [p.degucheneire@unesco.org](mailto:p.degucheneire@unesco.org) هو رئيس قسم الهجرة الدولية في منظمة اليونيسكو [www.unesco.org/shs/](http://www.unesco.org/shs/) (migration) والتي تهدف إلى الدعوة إلى احترام حقوق المهاجرين والمساهمة في اندماجهم المسالم في المجتمع.

يمكن الاطلاع على تقرير: الفقر والنوع والاتجار بالبشر: إعادة النظر في أفضل الممارسات في إدارة الهجرة، بقلم تان-دام ترونغ من اليونيسكو والصادر عام ٢٠٠٦ على الموقع:

<http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001432/143227e.pdf>

[www.iom.org.za/Reports/1/TraffickingReport3rdEd.pdf](http://www.iom.org.za/Reports/1/TraffickingReport3rdEd.pdf)

يعتبر موضوع الاتجار في البشر موضوعاً حساساً في جنوبي أفريقيا، ويرتبط دائماً بالبشرية غير القانونية والنفقة وسخرة الأطفال، وغالباً ما يتم الضرب في إليه سلباً أيديولوجي دون ناول جذور.

لا أحد يعرف الكثير عن الأسباب الرئيسية لظاهرة الاتجار في البشر وحجمها في جنوبي أفريقيا، وتوحي المعلومات المتوفرة بأن الاتجار يسود بشكله هناك، وهما الاتجار الداخلي والاتجار عبر الحدود، ويسود الاتجار في الأطفال داخل أوطانهم، وبوقت المنظمة الدولية للهجرة حالات من الاتجار الداخلي للأطفال في جنوب أفريقيا، وحالات اتجار خارجية من موزمبيق وأنغولا ومنطقة البحيرات العظمى إلى جنوب أفريقيا، وذلك لتلبية احتياجات صناعة الجنس المنظمة المعقدة جداً.

بينما يعمل المصدر الحالي للمعلومات على توعية العامة من الناس، إلا أنه ما يزال غير كاف لدعم البرامج الشاملة لمعالجة أبعادها المتعددة، ولم يتسبب الفهم المحدود للعلاقة القائمة بين الهجرة والاتجار في الحصول على أي إجماع على القوى المسببة لهذه المشكلة وإتارها على سلامة حالة الأطفال والنساء. وتتزعج السياسات القائمة إلى تبديل المواقف والاتجاهات بدون أي تقديم تفسير ملائم. ومن الضروري جداً أن يبتنى عمل

ساوري تيرادا في المسئولة عن موضوع الاتجار في البشر في اليونيسكو، البريد الإلكتروني: [s.terada@unesco.org](mailto:s.terada@unesco.org)

## نيجيريا: الاتجار بالبشر والهجرة

### فكتوريا إيجيوما نوغو

قسم منهم بأنهم سيقومون بإبلاغ ديونهن وأنهن لن يكشفن هوية مهربين، حيث تؤخذ خصل من شعرهن أو قصاص من أظفارهن ويخبرن بأن الموت سيدهمن إذا ما خلفن بالأقسام التي قطعنها. وعند انتهاءهم من دفع ديونهن، يتم إبلاغ السلطات بأمرهن، الأمر الذي ينجم عنه تسفيرهن لكي يعودوا صفر اليدين إلى أوطانهم. إن الفساد من أهم العوائق التي تواجه الجهود النيجيرية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث أن التحقيقات حول معيقي القانون من المسؤولين لم ينجم عنها أية محاكمات البتة.

يعد الاتجار بالأشخاص القائم بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ظاهرة شديدة التعقيد، حيث تشير تقارير منظمة اليونسيف إلى أن الأطفال يهربون من وإلى جمهورية بنن ونيجيريا. لقد ساعد بروتوكول حرية حركة الأشخاص -في حال وجود وثائق إثبات الهوية- بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) على تعزيز الاقتصاد في المنطقة، إلا أنه كان عاملاً فعالاً في نمو الجريمة عبر الوطنية، بما في الاتجار بالأشخاص، حيث يسمح حرس الحدود للأفراد بالعبور دون حيازتهم على هذه الوثائق بسبب الفساد أو الكسل، الأمر الذي يجعل حركتهم غير مسجلة.

وكانت نيجيريا قد طبقت معظم المعاهدات الدولية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، وكانت لها دور أساسي في المبادرات التي قامت بها دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) إضافة إلى اتفاقيات ومذكرات اتفاقيات ثنائية أقرتها نيجيريا مع دول داخل وخارج أفريقيا حول مواضيع تتعلق بالتجار بالأشخاص والعمل القسري والهجرة إجمالاً. ونتيجة لهذه الاتفاقيات، تجاهلت نيجيريا أهمية مفاوضات شروط أفضل تتعلق بالسماح لمواطنيها بدخول تلك البلدان والعمل فيها، حيث أن معظم هذه الاتفاقيات تركز على إعادة تسفير النيجيريين إلى وطنهم.

لقد فشلت اتفاقيات إعادة القبول القائمة بين نيجيريا والدول المقصودة في الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين والأشخاص الذين يتم الاتجار بهم.

الفقر على إرسال أطفالها الذين لا تقدر على إطعامهم للعمل لدى العائلات الغنية، حيث تكون بعض هذه الحالات حميدة تتمثل في اعتناء العائلات الغنية بالأطفال كأنهم جزء متواصل من العائلة، إلا أن بعضها يشكل حالات استبعاد واضح ومعلن لهؤلاء الأطفال. وعادة ما يأتي هؤلاء الأطفال من المقاطعات الجنوبية والغربية في نيجيريا ليتم استغلالهم وتشيغيلهم في بيوت الأغنياء في المدن النيجيرية والدول الواقعة في غرب القارة الإفريقية أو إجبارهم على العمل كعامة متجولين وغيرها من المهن، ويؤتى بالأطفال من جمهورية توغو وجمهورية بنين للعمل في نيجيريا. وكان اتحاد النساء النيجيريات قد وجد أن معظم هؤلاء الأطفال هم ضحايا للاتجار. هذا ولم تصادق معظم

زادت الحاجة إلى المهاجرين من أجل العمل نتيجة زيادة العمر المتوقع للأفراد وانخفاض معدلات الولادة في الدول المتقدمة. وتحتل نيجيريا المركز الأول للدول النامية المصدرة للمهاجرين من أجل العمل، بسبب ضخامة قطاع الشباب الباحثين عن حياة أفضل فيها، إلا أن نقائص صناعي القرار في الاعتراف بالهجرة والسماح بها في الدول المستقلة أدى إلى تحفيز ظاهرة الاتجار بالأشخاص والذين عادة ما تكون غالبيتهم من المهاجرين بغية العمل الذين اختاروا مغادرة بلدانهم لتحسين أوضاعهم المعيشية، إلا أنهم يلتجئون إلى التجار بالأشخاص والمهربين عند اصطدامهم بالقيود الموضوعة على الهجرة.

هناك حاجة ماسة لحماية حقوق المهاجرين والتي من المحتمل أن تخفض نسبة الاتجار بالأشخاص بشكل كبير، إضافة إلى تمكين المهاجرين من استخدام السبل القانونية للخروج من الأوضاع التستفية والاستغلالية. إذا فُقدت لهم الحماية، فإن هذا سيأدهم على اللجوء إلى السلطات في حال لم يدفع أرباب العمل أجورهم أو أساءوا معاملتهم دون خوف من العقوبة بتزحيلهم، والذي سيؤدي إلى وقف الاتجار بالأشخاص وخفض حوادث الاستغلال التي تحدث في أماكن العمل.

انتشار الاتجار بالأشخاص في نيجيريا تشير تقديرات منظمة اليونسيف إلى أن حجم الأرباح التي تجني من الاتجار بالأشخاص في غرب أفريقيا لا يتفق عليه إلا حجم الأرباح الناجمة عن تجارة الأسلحة والمخدرات. ويمكن أن ينظر إلى الاتجار الدولي بالأشخاص في نيجيريا على أنه امتداد للتجارة الداخلية بالأشخاص فيها، وهو أمر بالغ الانتشار هناك، حيث اعتادت العائلات

الولايات النيجيرية الـ ٣٦ على قانون حقوق الطفل الذي وضعته الحكومة الفدرالية النيجيرية.

كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أشارت إلى أن نيجيريا تعتبر دولة مصدر، ودولة عبور، ودولة المقصد بشكل رئيسي للأشخاص الذين يتم بهم من نساء وأطفال، حيث يتم تهريبهم إلى أوروبا والشرق الأوسط إضافة إلى دول أخرى في أفريقيا من أجل الاستغلال الجنسي أو لكي يتم إجبارهم على العمل سواء داخل المنازل أو خارجها. وغالباً ما يتم نقل الفتيات من أجل استغلالهن لأغراض جنسية إلى دول إسبانيا وبلجيكا وهولندا وخصوصاً إيطاليا حيث يوجد بها ما يقارب ١٠ آلاف من بنات الهوى. وعادة ما يتقنون عبر طرق تهريب محددة، غالباً ما تكون عبر الصحاري. وتبدأ الفتيات رحلتهم من مدنات لمهربين بالأف الدولارات، وعادة ما يؤخذن إلى مشعوذين لأخذ

اتناء تسفير النيجيريين المهريين إلى المملكة المتحدة.

**جمهورية بنين:** أدى القلق جراء التهريب، والهجرة عبر الحدودية، والاتجار بالأشخاص والمخدرات والهجرة غير

من بين الدول التي وقعت نيجيريا الاتفاقيات الثنائية معها:

**إيطاليا:** نظريا وعدت إيطاليا بضمان الحماية لضحايا الاتجار الذين يبلغون عن المتاجرين بهم بنفس الطريقة التي تضمنها للذين يبلغون عن المافيا نفسها، أما نادر عملها، فهناك الكثير من الغموض حيث أن إيطاليا كانت قد سفرت مؤخرا الكثير

من الفتيات، غالبيةهن ضحايا للاتجار. ولا تشير الاتفاقيات إلى الاتجار بالأشخاص بشكل محدد ولا توضح الشروط التي يتم تسفير ضحايا الاتجار عملا بها. هذا وقد أفادت الفتيات اللواتي تم تسفيرهن بأنهن حرم من الاستفادة من القوانين الموضوعية إضافة إلى رغبة قصص مروعة كن قد مررن بها. ولا يسمح لهن بالعودة إلى أماكن سكنهن لجمع حاجياتهن خلال فترة احتجازهن قبل ترحيلهن إلى نيجيريا.

**إسبانيا:** تشير الاتفاقية الموقعة مع إسبانيا إلى ضحايا الاتجار وتسمح لهم بأخذ ممتلكاتهم التي حصلوا بشكل قانوني قبل تسفيرهم، حيث تحدد الاتفاقية الإجراءات المشتركة لمكافحة الهجرة غير المشروعة، وتسهيل الترحيل، وتبادل المعلومات المتعلقة بشبكات الاتجار بالأشخاص، وتأسيس مراكز لتعليم المهاجرين الذين تم تسفيرهم إضافة إلى وضع آليات يسمح من خلالها للمهاجرين لدعاية العمل بالذهب إلى إسبانيا. إلا أن مدى تطبيق هذه الاتفاقية ما يزال غامضا.

**المملكة المتحدة:** وضعت مذكرة تفاهم تشير إلى الحاجة المشتركة لمكافحة تهريب الأشخاص وتتعامل مع مشكلة الفقر في نيجيريا التي تجبر السكان هناك على رهن أقدارهم في أيدي المهربين. ومع أن هناك حاجة لتقييم أكثر من قبل مسؤولي الهجرة، إلا أن الاتفاقية أكثر تعاطفا مع ضحايا التهريب من غيرها من الاتفاقيات التي تجعل المساعدة التقنية تتجه صوب نيجيريا دائما. وتدعو الاتفاقية إلى خلق استراتيجيات مشتركة لتأمين الحماية لضحايا الاتجار، إضافة إلى بناء القدرات التقنية والمؤسسية لمكافحة التهريب، وعقوبة المهربين. كما تشير أيضا إلى برامج لتأمين العلاج النفسي والجسدي والاجتماعي لضحايا الاتجار. إلا أنه على أرض الواقع، نادرا ما تطبق معايير حقوق الإنسان

■ على الدول المقصودة ضمان الالتزامات الموثقة في الاتفاقيات الثنائية بتقديم بناء القدرات والدعم المؤسسي للحكومة النيجيرية لمكافحة مشكلة تهريب الأشخاص.

■ على الدول المقصودة ضمان المعاملة الإنسانية تجاه الذين يتم تسفيرهم لضحايا الاتجار بالأشخاص خلال التسفير، وضمان السماح لهم بأخذ ممتلكاتهم الشخصية قبل المغادرة.

■ على الدول المقصودة تشجيع مفتشي العمل ومفتشي الخدمة الاجتماعية بأخذ الخطوات اللازمة في حالة أوضاع العمل البالغة القسوة، وإذا احتاج المهاجرون إلى رعاية طبية عاجلة.

■ على الدول المقصودة تأمين الترتيب اللازم للموظفين المسؤولين عن تطبيق القوانين المتعلقة بالتهريب والإساءات الجنسية والإساءات المرتكبة ضد العمال لمساعدتهم على كشف الاتجار وتبني تصرفات أكثر إيجابية تجاه ضحايا الاتجار بالأشخاص.

يكن متفاح الفرص الاقتصادية بالنسبة للكثير من النيجيريين في الهجرة، إلا أن عددا كبيرا من المهاجرين، وخصوصا النساء منهم، ممن يواجهن أوضاعا استغلالية تكثُر فيها الإساءات، من دون أن يستطيعوا الحصول على حماية قانونية فعالة. يجب على الدول المقصودة فعل المزيد لضمان حقوق العمال المهريين لتتوافق والمعايير الدولية. أما في نيجيريا، يجب زيادة الوعي بالحقوق القانونية للنساء والأطفال وبتنائج الاتجار بالأشخاص.

تعمل فكتوريا ايجيونا نوغو في مجال الحماية في نيجيريا، إضافة لتكونها ناشطة في مجال حقوق الإنسان. بريد إلكتروني: [nwogu@ifo.org](mailto:nwogu@ifo.org) أو [rickyale@yahoo.co.uk](mailto:rickyale@yahoo.co.uk)

www.wildaf-ao.org eng/IMG/doc/Olatene\_Otagbegi\_ENG doc  
http://gvnet.com/humantrafficking/ ٢  
htm ٢-Nigeria  
www.unodc.org/pdf/crime/trafficking/ ٣  
Declaration CEDEAO.pdf

الشرعية إلى توقيع اتفاقية ما بين نيجيريا وجارتها جمهورية بنن عام ٢٠٠٣، يتم بموجبها العمل المشترك لتحقيق مع المهريين وعقوبتهم وإعادة الضحايا إلى بلدانهم. لقد ركزت الدولتان على التسفير لدرجة أنهم أغفلوا حقوق الإنسان الخاصة بالضحايا، ومن الحوادث الرديئة التي وقعت تلك التي تخلفها تسفير لأطفال وجنودا يعملون في مقالع حجر في ولاية أوغن عام ٢٠٠٣، دون تحقيق كاف حول ظروفهم ورغباتهم أو حتى مصلحتهم، حيث أن بعضهم كانوا قد أجبروا إلى السفر إلى نيجيريا منذ أن كانوا أطفالا حيث فقدوا كل وسائل الاتصال مع عائلاتهم.

عليه تقدم التوصيات التالية:

■ على نيجيريا أن تصادق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية اللازمة لحماية حقوق المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

■ يجب تقوية بروتوكول حرية حركة الأشخاص بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، لمنع انتهاك حقوق المهاجرين والحد من الاتجار بالأشخاص.

■ يجب أن تفاوض نيجيريا على اتفاقيات ثنائية تؤمن الحماية لمواطنيها من المهاجرين، وتراجع تطبيقها بشكل منظم.

■ يجب على القنصليات النيجيرية تأمين المعلومات للمهاجرين حول حقوقهم وحول كيفية طلب المساعدة.

■ يجب على الدول المقصودة تطبيق القوانين التي تجرم وتعاقب على التشفيل القسري وعليها أيضا تنظيم أوضاع المهاجرين.

■ يجب على الدول المقصودة احترام الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بمكافحة تهريب الأشخاص.

## الاتجار بالبشر في البرازيل: المسلسلات الدرامية التلفزيونية مقابل الواقع

لوسيانا كامبيللو الميدا، لويزا هيلينا ليتي، وفرانس نيدرستغت

■ على الرغم من التغيرات المؤخرة، فإن القانون البرازيلي - الذي يوضح الآن مفهوم الاتجار الداخلي والخارجي في الرجال والنساء والأشخاص والقصيرين بشكل صريح - يشير إلى الاتجار لأغراض البقاء فقط.

■ الانتباه الرسمي والإعلامي بتجاهل الاختلاف بين البغاء القسري والاستغلال الجنسي من جهة، والبقاء الطوعي من جهة أخرى، وهناك مخاطرة من أن تتم مقاضاة العاملين في مجال الجنس (أو تجريم عملهم) بدعوى مكافأة الاتجار في البشر.

■ ربما تستخدم الحكومات والمنظمات غير الحكومية الأجنبية مكافحة الاتجار في البشر لمسي لتحقيق جداول الأعمال الخاصة بهم، وعلى سبيل المثال، فقد قامت الولايات المتحدة بالضغط على المكسيك لمطالبة البرازيليين بالحصول على تأشيرة لدخول المكسيك.

■ عندما يكون هناك قلة في احتمالات السفر بشكل قانوني - وفيه من العوامل الضاغطة - من المرجح أن يقع الإنسان الضعفاء فريسة للمتاجرين في البشر.

يجب أن تركز إجراءات مكافحة الاتجار على تعريف الاتجار كما ورد في بروتوكول باليرمو، وهو ساري المفعول في البرازيل منذ فبراير ٢٠٠٤، وهو أداة دولية تعترف بأن الاستغلال هو العنصر الرئيس في مفهوم الاتجار بما في ذلك - على الأقل - استغلال بقاء الآخرين أو الأشكال الأخرى من الاستغلال الجنسي، أو السفرة أو الخدمات القسرية، أو الرق أو الممارسات الشبيهة به، أو العبودية، أو إزالة الأعضاء.

وبالرغم من للتغيرات الحديثة في قانون العقوبات البرازيلي، لا يزال المفهوم القانوني للاتجار في البشر ينقسمه المزيد والمزيد. وبالرغم من أن بروتوكول باليرمو أصبح نافذ المفعول في البرازيل قبل تقديم هذه التغيرات، فإن التعريفات البرازيلية الجديدة للاتجار الدولي والداخلي في البشر لا تركز على الاستغلال ولكنها في المقابل تركز على

نزدهر الآن في البرازيل نوع جديد من العبودية بعد مرور أكثر من ألف سنة على إلغاء العبودية رسمياً هناك.

بالحياة في الولايات المتحدة وتقرر أن تدفع المال إلى المهربين ليساعدهم في الوصول إلى هناك. وربما يكون البرنامج روماني على نحو خيالي، إلا أنه أثار النقاشات القومية حول تهريب البشر وفي الصحف إلى عدد البرازيليين الذين يلقون حتفهم على الحدود المكسيكية الأمريكية وهم يسعون لتحقيق أحلامهم، ولكن للأسف فالإعلام لا يميز بين تهريب البشر والاتجار بهم، وهو أمر يؤدي إلى نشو جدل سياسي واستراتيجيات غير واضحة لمواجهة تلك القضايا.

### الحكومة تبدأ في التحرك

وبالإشارة إلى مولجة الممارسات الشبيهة بالرق داخل البرازيل، فإن فرق مكافحة الرق المتنقلة التابعة لوزارة العمل في حكومة الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا تمكنت من تحرير آلاف من عسل السفرة حيث تم تحرير ٥١٠٠ شخص على الأقل في عام ٢٠٠٣. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، أصبحت البرازيل الآن نموذجاً تتبعه الدول الأخرى حيث تجمع خطة العمل القومي ضد السفرة ما بين كل المبادرات المناهضة للسفرة لضمان التنسيق بينها (رغم أن هذا للأسف لا يشمل بد مكافحة الاتجار بالبشر).

وبدأت الحكومة في التعامل مع قضية الاتجار في البشر على عدد من الجبهات وتوكلت عدداً من الوزارات، وفي عام ٢٠٠٢ استهلت وزارة العدل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شراكة لتطوير مشروع لمكافحة الاتجار الدولي في النساء لأغراض الاستغلال الجنسي. ويجري توزيع المصكفات والنشرات على المعابر الحدودية والموانئ الجوية، وتقوم الحكومة بتحويل برامج بناء القدرات والحملات لمنع إغراء الضحايا المستقبليين ووقوعهم في عبودية الجنس.

ولكن يجب على صناعات السياسة أن يلاحظوا أن:

يبدو أن الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري، في كل من البرازيل وأوروبا والولايات المتحدة واليابان ودول أخرى، يتم على مستوى عالٍ من التنظيم، وبالإضافة إلى ذلك، يتم «الاتجار» بالكثير من البرازيليين الفقراء إلى سوق العمل بالسفرة داخل البرازيل، وعلى الأغلب يتم ذلك في المزارع الفانية في المقاطعات الداخلية الشاسعة ذات البقع السكانية المتناثرة مثل بارا وماتو غروسو.

وبعد نقل العمال المستعبدين من منازلهم إلى الشمال الشرقي الفقير، يتم إخبارهم أنهم مدنيون بالمال مقابل سفرهم وإقامتهم وطعامهم ومعداتهم وأنه يجب عليهم العمل لسداد تلك الديون. هذا الدين والمزارع الضخمة التي لا يمكن الوصول إليها والتهديدات المتواصلة والعنف المسلح لأرباب العمل كلها تعمل على تورط العمال في شكل قاس من عمل السفرة المماثلة للرق.

ويعتبر مستوى التباين الاجتماعي الكبير في البرازيل، بالإضافة إلى نقص فرص العمل من العوامل التي تدفع البرازيليين إلى مغادرة منازلهم وبلادهم. ويسود وصول الفتيات والشباب البرازيليات وعدد متزايد من الترنسغيت، غالباً ما يجدون أنفسهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان تشمل على عبودية الديون، والانتهاكات الجنسية، وأشكال أخرى من الانتهاكات، والحد من الحريات الأساسية، والحق في حرية التنقل والحرية.

لقد تمت إذاعة القضايا الدولية للاتجار في البشر وتهريبهم على التلفاز المحلي لأول مرة من خلال مسلسلات درامية مؤثرة تتمتع بشعبية واسعة، وتبعت إحدى المسلسلات الحديثة أقدار سيدة وأحلامها بأن تصبح راقصة باليه. وبعد أن استجابت لإعلان للعمل في اليونان، تجد أنه تمت مصادرة جواز سفرها وأنها أجبرت على العمل في البغاء. وفي أحد المسلسلات الدرامية الأخرى، تحمل بطلة المسلسل

ترلما (www.projettotrama.org.br) وهو اتحاد برازيلي لمنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة ويصل على مواجهة قضية الاتجار في البشر من خلال التأييد، وتنظيم الحملات، وعمل الأبحاث، وتقديم المساعدة القانونية والاجتماعية والنفسية البريد الإلكتروني: projettotrama@projettotrama.org.br

مؤخرا حول مكافحة السخرة داخل البرازيل، بالإضافة إلى المصاحبة على بروتوكول باليرمو يجب أن يحث السياسيين البرازيليين والإعلام على توضيح مفاهيمهم وأن يروجوا لتحرك مشترك يركز على التعريف الأشمل للاتجار في البشر الوارد في بروتوكول باليرمو.

البغاء. ولا تشمل التغيرات القانونية الأشكال الأخرى للاتجار في البشر، مثل السخرة - التي تخضع لقانون منفصل. ولا يزال القانون المتعلق بالاتجار في البشر غير كاف لحماية المتاجر بهم من الاستغلال ووصم العار ويعوزهم الوضوح في تحديد الضحايا ومساعدتهم وإعادة دمجمهم.

ين الممارسات الجيدة التي تم تطبيقها يعمل المساهمون في هذه المقالة في بروجيتو

## مؤسسة ريكي مارتين تدير حملة لإنهاء الاتجار بالأطفال

بيبيانا فيرايولي سواريز

رستهدف تسجيلات الفيديو هذه المعلمين والآباء والأطفال في أميركا اللاتينية بشكل مبدئي، إلا أن التزامنا يصل إلى المستوى الدولي». وهذا واصلت المؤسسة عام ٢٠٠٦ حملة جديدة تحت اسم 'اتصل وعش' بالتعاون مع بنك تنمية البلدان الأمريكية والمنظمة الدولية للهجرة، من أجل زيادة الوعي العام ورفع مستوى الحماية في عدة دول في القارتين الأمريكيتين.

لمست المؤسسة نتائج مشجعة لأعمالها، ففي أواخر عام ٢٠٠٥، أذن ريكي مارتين والمراسل الدولي للـ CNN كريستين أماتور، الاتجار بالأشخاص في برنامج أويرا المعروف عالميا، مما حدا بمشاهدي البرنامج للضغط على ممثلهم في مجلس الشيوخ لوضع مسلة وقف الاتجار بالأطفال ضمن أولوياتهم. نتيجة لذلك، قامت الولايات المتحدة بإصدار قانون إعادة إقرار حماية ضحايا الاتجار بعد مرور ثلاثة أشهر على إذاعة البرنامج.

سعمل المؤسسة التي مشاهدا أحمد سورنوركي برز ريكي مارتين. على زيادة الوعي بطرق منع الاتجار بالأطفال ومساعدة ضحايا هذا النوع من الاتجار.

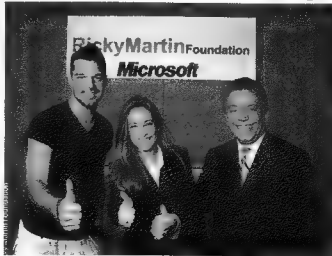
الاتجار بالأشخاص في الولايات المتحدة وبورتوريكو، مما يوفر الدعم للضحايا ويمكن الأشخاص من الإدلاء بالمعلومات، التي من شأنها المساعدة في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وقامت المؤسسة بإطلاق حملة جديدة في آذار/مارس من عام ٢٠٠٦ إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة (IOM) كولومبيا، ولجنة ما بين المؤسسات الكولومبية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكانت الحملة تحت عنوان: 'لا تسمح لأحد بسلب أحلامك' تهدف إلى تأمين خطوط النصائح الساخنة وتشجيع الإعلام على زيادة الوعي، وكانت حملة مماثلة قد أطلقت في الإكوادور، حيث استقبلت الخطوط الساخنة أكثر من ١٤٨٠٠ مكالمة من أشخاص طلبا للنصيحة، أو المعلومات، أو للإبلاغ عن حالات اتجار بالأشخاص.

وكان ريكي مارتين، سفير النوايا الحسنة التابع لمنظمة اليونيسيف (UNICEF)، والحائز على جائزة غرامي، قد صرح قائلا: 'يشكل الأطفال أكثر من نصف عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص الإجمالي، حيث يتم إجبارهم على العمل في مجال المنشورات الإباحية والبغاء وتسخيرهم للعمل قسرا. إن الاتجار بالأشخاص عمل مجرم من الأخلاق والضمير تقدر عائلته السنوية بعشر مليارات دولار، يجب علينا العمل معا من أجل مكافحة إحدى أكثر المشاكل وخفية في عالمنا اليوم».

عام ٢٠٠٤ قامت المؤسسة بإنشاء 'الناس من أجل الأطفال'، وهي مبادرة دولية لمكافحة الاتجار بالأطفال، هدفا زيادة الوعي العام والتأثير على صناعة القرارات المتعلقة بهذه الأفعال، بدأت المؤسسة بعد سنة من إثنائها بالجمع إلى جانب وزارة الصحة والخدمات البشرية الأمريكية في حملة باللغتين الإنجليزية والإسبانية من أجل زيادة الوعي العام، وترويج خدمة هاتفية مجانية لضحايا

تعمل المؤسسة أيضا بالتعاون مع شركة مايكروسوفت على إطلاق حملة لحماية الأطفال من أخطار الإنترنت، حيث تظهر ريكي مارتين في تسجيل فيديو باللغة

الإنجليزية، الإسبانية، بالإضافة إلى إيرغالية، وتهدف هذه التسجيلات إلى زيادة الوعي لدى الأطفال. يشرح رئيس المؤسسة أنجيل ستولون ذلك بقوله:



ريكي مارتين، كرويفيا أرمها (المنيرة العمة لمائيكوسوت - ستولون رئيس مؤسسة ريكي مارتين) يطلون على الشراكة لتأمين سلامة الأطفال في أمريكا اللاتينية في ديسمبر ٢٠٠٥.

«سنمشي جميعا بحضرة ثابتة من أجل تحقيق الحماية لهؤلاء الأضعف في مجتمعاتنا، الأطفال» ريكي مارتين

تشمل بيبيانا فيرايولي مديرة مشاريع الاتصالات والبرامج في مؤسسة ريكي مارتين  
www.rickymartinfoundation.org

بريد إلكتروني: bibiana@rm-foundation.org

www.unicef.org/protection/index\_23840.html  
www.hhs.gov  
www.oim.org.co

# لبنان تعترف بالاتجار في البشر

سيفها هدى

الاتجار بالبشر

قام المقرر الخاص المعني بجوانب حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، بزيارة لبنان مؤخرًا، وعلى عكس الدول العربية الأخرى فقد قام لبنان بالتصديق على بروتوكول باليرمو،

وتستغل الجماعات المنظمة من الراشدين أطفال الشوارع والأطفال الآخرين القادمين من المجتمعات المهمشة ليعملوا كمسؤولين ويسولون على حصة كبيرة من دخلهم. ويجب اعتبار هؤلاء الأطفال كأطفال متاجر بهم داخليًا بعد أن يتم نقلهم من مناطق الحماية إلى مناطق الضعف.

ويفتقر موظفو إنفاذ القانون والموظفون الحكوميون لفهم الواضح لمفهوم الاتجار في البشر لذلك فهم يخفقون في التفريق بينه وبين تهريب المهاجرين عبر الحدود، ويخفون عن حقيقة أنه يمكن الاتجار بالأشخاص بالرغم من حصولهم على تأشيرات سفر سارية المفعول.

إن دعوة لبنان لي لتأسيس البعثة يعتبر أمراً مشجعاً بالإضافة إلى الدلائل المؤخرة على الاعتراف علال الشأن للحكومة لضرورة الانتباه لقضية الاتجار في البشر. ولكن يجب على التزام الحكومة بمخاطبة موقف الاتجار أن يترجم إلى الإصلاحات المؤسساتية القانونية الضرورية، وتوصياتي الرئيسية هي:

■ يجب على الحكومة أن تعزز التعاون القومي والدولي وأن تبتني الإصلاحات القانونية لتجريم كل أشكال الاتجار وأن تعزز قوانين العمل وتحدد الأشخاص المتاجر بهم وتحميهم وأن تعيدهم إلى أوطانهم بأمان.

■ يجب على الدول المرشحة أن تقدم حماية قصصية ناجحة لمواطنيها في لبنان ويفضل أن يتم ذلك على أساس الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالهجرة المبرمة مع لبنان.

■ يجب على المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والإعلام ونقابات العمال والمجتمع الدولي أن يتحدوا مواقف التمييز التي تساهم في استغلال العمال المهاجرين والنساء الأجنبية في صناعة الجنس واستغلال أطفال الشوارع.

منذ شهر أكتوبر ٢٠٠٤، تقلدت سيفها هدى، وهي محامية بفلانسية، منصب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بجوانب حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، البريد الإلكتروني: [sigmahuda@gmail.com](mailto:sigmahuda@gmail.com)، وتم نشر تقريرها حول بعثتها إلى لبنان في فبراير ٢٠٠٦، ويمكنكم الاطلاع عليه على الموقع

■ ويتقاضى المسؤولون عن القيد المفروضة على الحركة ويتجاهلون الحالات المتكررة للتعدي بالضرب على الخادمت.

■ ولا يحاول أي منهم مقاضاة أرباب العمل على حرمان الخادمت من الحرية، ومنع الأجور، عنهن، وحتى الاعتداء الجنسي عليهن أن يقضي إلى الإدانة.

■ وغالباً ما ينجح أرباب العمل المتورطون في الانتهاكات والاستغلال في التمتع بإدعاءات ليس لها أساس في الصحة بقيام الخادمت بالأعمال بالسرقة، وبعد إدانة تلك الخادمت بالسرقة والتواجد غير القانوني في لبنان، ربما ينتظرن شهراً حتى يُقيم إحدى المنظمات غير الحكومية أو إحدى الجهات المحلية على مساعدتهن في العودة إلى أوطانهم.

وتقدم الآلاف من النساء القادمات من أوكرانيا وروسيا وبيلاروسيا وبنلوكفا الخدمات الجنسية في الملاهي الليلية للأثرياء من اللبنانيين والساحنين الخليجين، وتعتقد الكثيرات من تلك النساء أنهن سيقدمن عروضاً تعري

راقصة ولكن بعد وصولهن يكتشفن أنهن سيقدمن علاقات جنسية مع الزبائن. ويعمل نظام التأشيرات الذي يختار تلك النساء على أنهن «فئات» على تسهيل عملية الخداع. وغالباً ما تبقى تلك النساء في صناعة الجنس من خلال نظام

عربية الديون، حيث لا تحصل الكثيرات ممن هن أي دخل مادي حتى يستعبد الشخص الذي يوظفهم التكاليف الفعلية أو المتوقع إنفاقها على تجنيدهن وسفرهن. وبعد مضي ستة أشهر يتم نقل النساء إلى أحد ملاهي الملاهي الليلية في سوريا أو أي دولة أخرى من دول حوض البحر

المتوسط لتبدأ لعبة الديون مرة أخرى. فائساء اللاتي يعملن في قطاع الجنس الذي لا تحكمه القوانين - السودايت أو الفتيات اللاتي يهربن من اللزاعفت أو الخادمت اللاتي يهربن من وظفتهن المهيبة ومنهن ليس لديهن خيارات أخرى - يجرمن من شكل من أشكال حماية الدولة وهن أشد عرضة للاستغلال.

وتعتبر قضية الاتجار في الأشخاص مشكلة هامة في لبنان حيث أنها تؤثر بشكل خاص على النساء الأجنيات اللاتي يعملن خادمت في المنازل وأولئك الأجنيات اللاتي يعملن في صناعة الجنس. وتعتبر ظاهرة الاتجار في الأطفال اللبنانيين والأطفال الأجانب لأغراض التسول في الشوارع والاستغلال الجنسي هي مشاكل أصغر من ناحية الكم وأقل خطورة.

ويسافر عدد كبير من المهاجرات إلى لبنان للعمل كخادمت في المنازل، وتقدر المنظمات غير الحكومية أن هناك ما بين ١٢٠ ألف و٢٠٠ ألف من المهاجرين العاملين في المنازل في دولة يبلغ تعدادها السكاني أربعة ملايين نسمة فقط. وأكبر هذه المجموعات تأتي من سريلانكا وتليها الفلبينيات والأثيوبيات. وتتفق الحكومة في ممارسة الجهد اللازم لحمليتين من الاستغلال والإساءة.

■ تقوم السلطات بمصادرة جوازات السفر عند الوصول وتسليمها لأصحاب العمل الذين يحتفظون بها بدورهم لضمان «استثمارها» لمبالغ تقدر بحوالي ١٠٠٠ و٢٠٠٠ دولار أمريكي لسداد تكلفة الوكالة وأجرة السفر الجوي.

■ وبدون جازة جوازات السفر، يتعرض الذين لا اعتقال والإدانة الجنائية لكونهن مهاجرات بدون وثائق إثوية ومن ثم يتعرضن للترحيل.

■ وتوقع النساء عموماً على عقد قبيل سفرهن إلى لبنان، ولكن عند الوصول يجدن أنهن مجبرات على توقيع عقد آخر يربطهن أقل بكثير، ويكون هذا العقد هو الشكل القانوني الصحيح في لبنان بالرغم من أنه تم في موقف ينسب بالخداع والإكراه.

■ ولا يسمح للخادمت بتغيير أرباب عملهن أثناء فترة إقامتهن.

■ وتستنتي تلك الخادمت من الحماية التي يقدمها قانون العمل في البلاد، وأحكامه التي تتعلق بعدد ساعات العمل والإجازات.

# المتاجرة في النساء الإثيوبيات إلى اليمن في ازدياد مستمر

مارينا دي ريخت

في اليمن. وتمنع العوائق الاجتماعية الثقافية اليمنية من العمل المنزلي، لذلك فالمهاجرات يلبين الطلب. واليمنيةات الغنيات يفضلن الطليقة المتوسطة غالبا ما يوظفون الإثيوبيات لأنهن متوفرات ويعتبرن خادمتهم جيدات. وتعمل اللاجئات الصوماليات أيضا كخادمتهم ولكنهن لا «يعطن في المنازل» خلافا للإثيوبيات.

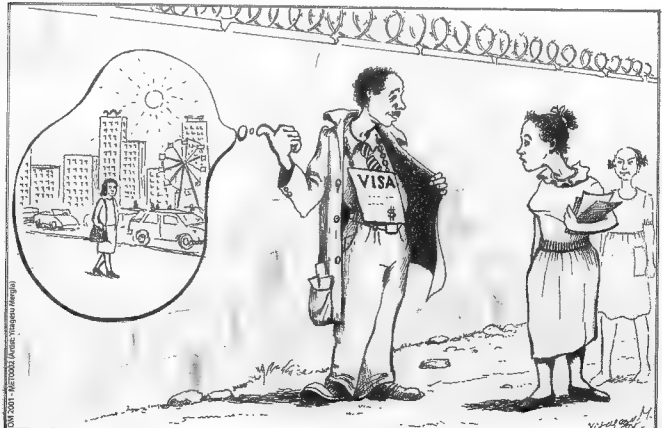
وتأتي الكثرات من الإثيوبيات إلى اليمن بتأشيرات سياحية ليعترن على عمل عبر الأقارب والأصدقاء، والنساء اللواتي يجدن أصحاب الوكالات ويوظفهن بنظام العقود من الأكثر ضعفا على وجه الخصوص، حيث أن كل الوكالات الكثرية التي تتخذ الترتيبات والاستعدادات لتوظيف الإثيوبيات كخادمتهم في الشرق الأوسط هي وكالات غير مسجلة، ويكن اعتبارها وكالات اتجار بالبشر. وعادة ما يتقدم المتاجرون أنفسهم من النساء أو يتم

لا أحد يعلم بالأعداد الهائلة من النساء الإثيوبيات اللاتي يهاجرن إلى الشرق الأوسط للعمل في الخدمة المنزلية.

وحتى بدايات تسعينيات القرن العشرين لم يبد أهل إثيوبيا أي رغبة بالسفر إلى الشرق الأوسط - ما عدا أولئك الذين يندحرون من أصل عربي/مسلم. وبعد قلب نظام الحكم المسند لمنغستو هيلي ميريام في عام ١٩٩١، حصل الإثيوبيون على حق حرية التنقل. وأصبحت لبنان والسعودية ودول الخليج أثرها من مقاصد الإثيوبيات الرئيسية في رحلاتهن بحثا عن مستقبل أفضل.

واجتذبت اليمن، والتي تعتبر دولة فقيرة نسبيا، المهاجرات الإثيوبيات اللاتي يتولين أعمال الخدمة المنزلية المأجورة. إن هيكليات العائلات الأخذة في التغير، والمستوي التعليمي المتزايد لليمنيات، والعدد المتزايد للموظفات والمواقف المتغيرة تجاه الخدمة المنزلية يفسر الإقبال المتزايد على الخادمتهم في المنازل

«أمل أن لا تمر بما مررت به!»، استهلت هذه الجملة رسالة بُعثت إلى مجلة «غيبيتا»، وهي مجلة تصدر للإثيوبيين في اليمن، والكثير من النساء راسلن هذه المجلة وأدلين بشهادات حول كيف تمت المتاجرة بهن إلى اليمن ليتولين أعمالا في مجال الخدمة المنزلية، وقد تحدثن عن الخداع والعزلة وسوء المعاملة والأعباء القاسية للعمل والرواتب غير المدفوعة وجوازات السفر التي تمت مصادرتها منهن والإساءة الجسدية والنفسية التي عانين منها. وتبدي الكثرات منهن ندمهن على اتخاذ قرار السفر وينصحن الأخريات بعدم جنوحوهن، ولكن تتدفق النساء الإثيوبيات الشابات اللاتي في أمس الحاجة لتحسين حياتهن وحيات عائلاتهن لا يزال في ازدياد مستمر.



بعقد محظورة لعدم السماح لهم بمغادرة منازل أرباب عملهم بدون رخصة، فإن قدرة تنقل العملات اللاتي تعملن بشكل مستقل تكون محظورة لأنهن لا يملكن الوثائق الثبوتية في معظم الأحيان وبالتالي فهن عاجزات عن مغادرة اليمن.

#### مساعدة الخدمات المهاجرات في اليمن

لا توجد في اليمن أي منظمة رسمية تدافع عن حقوق الخدمات المهاجرات، وسفارتهم في صنعاء هي الأماكن الوحيدة التي يمكن أن يلجأ إليها، ولكن السفارات تكون عاجزة في معظم الأحيان عن حل مشاكلهن بشكل فعال ونجاح.

تم تأسيس مجموعة مناصرة للخدمات اللاجئات والمهاجرات في اليمن في شهر مارس ٢٠٠٥، وأهدافها الرئيسية هي:

■ إنشاء شبكة وإجراء الأبحاث لجمع ومشاركة المعلومات

■ رفع مستوى الوعي بين عاملات الخدمة المنزلية وزيادة الخدمات ومنحنهن استقلالاً ونفوذاً أكبر

■ التجمع والتأييد لوضع هذه القضية على برنامج عمل السياسات

والشبكة ما هي إلا الخطوة الأولى، وهذه الكثير من التحديات التي يجب تخطيها في اليمن، كما هو الحال في أماكن أخرى في المنطقة، وذلك لتقديم أنظمة وطنية لحماية النساء المهاجرات والمهاجرات والخدمات اللاجئات. ولحسن الحظ فإن منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية تتخذ القضية مأخذ الجد، ومعا يمكننا تحقيق التغيير.

مارينا دي ريفت هي زميلة في برنامج بحث شهادية الكتلورة في كلية استمراد للأبحاث والعلوم الاجتماعية، بجامعة أمستردام. البريد الإلكتروني: M.C.deRegt@uva.nl

بين السيدة وأرباب عملها وإيجاد وظيفة بديلة. ولكن الإجراءات البيروقراطية التي تدخل في عملية الهجرة القانونية تستهلك الكثير من الوقت لدرجة أن الكثيرات يفضلن استخدام المتاجرين على الرغم من التكاليف الإضافية الكبيرة. وفي أغلب الأحيان تنفق السفارات الإنثيوبية في الدول المستقبلية إلى القدرة اللازمة لمكافة نشاطات المتاجرين، ويستمر أصحاب الوكالات غير القانونيين في إدارة أعمالهم بدون ضوابط نتيجة لذلك.

#### تجارب النساء في العمل

وتجد الخدمات اللواتي يهينن من أرباب عملهن مسألة الانتماء في المجتمع الإنثيوبي المتنامي في اليمن يسيرا إلى حد ما، وفي معظم الأحيان ينتقلن للعيش مع إنثيوبيات أخريات ويبدن عمل كخدمات بشكل مستقل. وتجني الخدمات اللواتي يعملن بشكل مستقل رواتب أعلى ولكنهن يتحملن مسؤولية تغطية نفقاتهن الخاصة بمعيشة والعمل وتصاريح الإقامة. وتستمرك الكثيرات من تلك النساء في الحياة في اليمن بدون وثائق ثبوتية أو تصاريح، وبينما تجاوزت الخدمات المهاجرات اللواتي ليس لديهن أوراق ثبوتية في السعودية ودول الخليج ولبنان من خطر الاعتقال والترحيل، إلا أن سيطرة الحكومة في اليمن لا تزال ضعيفة.

واليمن هي الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي صالقت على اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١، وبأن الصوماليين يعتبرون لاجئون. ولكن يجري العمل على تقديم عمليات الرقابة والسيطرة، كما يتضح من رد اليمن على العدد المتزايد للأشخاص الذين يعبرون البحر الأحمر بصفة غير شرعية في طريقهم إلى اليمن، وهي رحلة لمدة يومين بتكلفة ٥٠ دولار أمريكي، ورداه على الضغط الذي تفرضه الولايات المتحدة لفرض سيطرة أشد على الحدود لمنع الإرهاب. وتعلن الحكومة اليمنية بانتظام عن أنها سوف تستغل وترحل أي شخص لا يمتلك تصريحاً بالإقامة، وأنه لن يسمح لمقيمين غير الشرعيين بمغادرة اليمن بدون سداد غرامة مالية عن الفترة التي قضوها بدون تصريح إقامة، مما يعني أن الكثيرات من الإنثيوبيات اللاتي يعملن بشكل مستقل حتى قدرات علي العودة إلى إثيوبيا ولو على شكل مؤقت. لذلك بينما تكون قدرة تنقل العملات المتاجرين بهن واللواتي تعملن

تقديمهن إلى المتاجرين عبر الأصقاء أو الجيران أو الأقارب، وتورط النساء المتاجرين بهن أحيانا في تجنيد المهاجرات الأخريات. ويكون المتاجرون في معظم الأحيان إما من سلالة متقلبة، من أب يمني وإم إثيوبية، أو يمنيون المولد أو أنهم ترعرعوا في إثيوبيا. وتنفق السلطات اليمنية إلى القدرة اللازمة لضبط نشاطات التجنيد غير القانوني لأصحاب الوكالات وفي معظم الأحيان يستطيع المتاجرون استخدام نفوذ ذوي السلطة ليضمنوا إيقاف أي إجراء قانوني يتخذ ضدهم.

ويمكن أن ينتهي المطاف بالنساء اللواتي يقرضن المال من أصحاب الوكالات أو

السماسرة إلى الفروع في عودية الدين، ومن ثم يتوجب عليهم العمل لفترات زمنية طويلة من أجل الوفاء بدينونهن بالكامل، وتجد الكثيرات صعوبة في ترك أرباب عملهن وأصحاب الوكالات ومن الشائع أن يعالين من الإساءة الجسدية. وفي معظم الأحيان يقوم أصحاب العمل وأصحاب الوكالات بمصادرة جوازات سفر النساء ومنعهن من مغادرة أماكن وظلتهن بدون رخصة، وهو الأمر الذي يستحيل معه أن تبحث النساء عن فرص عمل أفضل أو أن يهربن من أربابهن الإنثيوبيين الآخرين. ولكن ربما تتصلق الإنثيوبيات حقوقهن ويقررن الفرار والحصول على فرص عمل أفضل. لذلك تفضل بعض العائلات توظيف الإنثيوبيات الفلاحات من صبرات السن حيث يعتقدون أنهم مطيعات أكثر ويكون احتمال رحيلهن أقل. ونتيجة لذلك، يعتمد المتاجرون في إثيوبيا على تجنيد النساء صغيرات السن من غير المتعلقات والمقامات من علاقات قديمة في المناطق الريفية وإقناعهن بالفكرة عبر روايات عن الرواتب المرتفعة والفرص التعليمية.

وقامت السلطات الإنثيوبية وبمساعدة المنظمة الدولية للهجرة ببذل جهود لمكافحة الاتجار بالإنثيوبيات وإرسالهن إلى الشرق الأوسط. ومنذ شهر يوليو ٢٠٠٤، يحق للنساء اللواتي يرغبن في الرحيل إلى الشرق الأوسط أن يفعلن ذلك بشرط أن تتم إجراءات السفر والتوظيف من خلال وكالة مرخصة قانونياً تعترف بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإنثيوبية، ويجب على صاحب الوكالة أن يضمن أن صاحب العمل سيوقع على عقد ويسد ثمن تذكرة السفر وقيمة الضمان الصحي للخدمات، وأن يدفع لها راتباً شهرياً بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي كحد أدنى، ويكون صاحب الوكالة مسؤولاً عن فض أي نزاعات تنشأ

انظر: ديميا هيرز (٢٠٠٢) «اليمن والفلاجون: موكب تقديم» نشرة الهجرة القسرية العدد ١٦  
www.fmrview.org/FMRpdfs/FMR16/fmr16.12.pdf

٢. في عام ٢٠٠٥ قامت منظمة العمل الدولية بعمل دراسة تطليلية عن خدمات المهاجرات في اليمن، ومن شلى هذه الدراسة أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

# هل يعتبر الاتجار بالبشر قضية معنية بالهجرة أم بحقوق الإنسان؟

بيث هيرزفيلد، وسارة غرين، وسارة إبيستين، وكريستين بيدو

حثت المنظمات النرويجية الرابطة الحكومة النرويجية على أخذ تدابير من الجهود لحماية ضحايا الاتجار.

كتحذير الآخرين أو كعقاب لأن السلطات قبضت عليهم أو لعدم سدادهم للأموال التي يدينون بها.

وتعمل كل من النرويج وهولندا وبلجيكا على منح الأشخاص المشتبه في تعرضهم للاتجار فرصة إضافية بهم مما ساعد على زيادة عدد القضايا المرفوعة ضد التجار في تلك البلاد، وتوافق المؤسسات الخيرية الخاصة بالأطفال على أن أفضل شيء يحقق مصلحة الطفل هو المبدأ التوجيهية التي تتعلق بحماية الأطفال المتاجر بهم بما في ذلك تأمين فترات الإقامة والتفكير.

وتقدم المملكة المتحدة مساعدة محدودة للنساء المتاجر بهن لأعمال البغاء، وتعمل وزارة الداخلية على تمويل «مشروع بوبي» الذي يقع في مدينة لندن ولكن لخمس وعشرين مكان خاص بالزائدين، ويضع تقديم هذا التمويل لمعايير مشددة، ومنها وجوب تعرض الضحية للعمل في البغاء في البلاد بالفعل وموافقتها على التعاون مع السلطات. وتخطت الحاجة للأماكن عند الأمان المتوفرة في معظم الأحيان وتقصي المعايير المطبقة الكثير من النساء المتاجر بهن ممن يحتجن للمساعدة. ولا يبقى هناك أي مجال للحماية أو العناية أو المساعدة للأطفال المتاجر بهم إلى المملكة المتحدة على الرغم من المطالبة المستمرة بتوفير الرعاية في المنازل الآمنة، ولا توجد مساعدة مبنية للأشخاص المتاجر بهم للعمل بالسخرة في المملكة المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر أي من الخدمات المتخصصة لمساعدة الأطفال المتاجر بهم، ويسمر هؤلاء الأطفال في الاحتجاز من أماكن الإقامة قليلة الموارد التي تقدمها السلطات المحلية بينما يتم استغلال الكثير من الأطفال الآخرين في العمل الذي يزارونهم ولا تنتبه إليهم السلطات بشأنًا. وتحظى سلطات حماية الأطفال بسجل يحوز به تقاسم المعلومات والمعرفة المتخصصة الضرورية لتحديد صليات الاتجار في الأطفال ومكافحتها.

وفي يناير ٢٠٠٦، أدخلت حكومة

معاملة غير مناسبة كليا لمن يشتبه بأنهم ضحايا الاتجار، وتم توقيف هذا الإجراء فقط بعد ممارسة الضغط على الوزارة.

إن المخاوف المتعلقة بمعاملة الحكومة البريطانية للأشخاص المتاجر بهم تعزز بعدم انخراط الحكومة في أي معايير دولية من شأنها تقديم الحد الأدنى على الأقل من الحماية والمساعدة للمتاجر بهم. فالحكومة لم توقع على توجيهات مجلس الاتحاد الأوروبي حول تصاريح الإقامة القصيرة الأجل، والتي تنص على وجوب إشعار الأنس المتاجر بهم «بإمكانية الحصول على تصريح الإقامة هذا ومنحهم مهلة للتفكير مليا في موقفهم مما يساعد على تهيئةهم لاتخاذ قرار مبني على معرفة جيدة سواء بالتعاون مع السلطات المختصة أم لا». ولم تتخبط الحكومة في الاتفاقية الأوروبية للعناية المتاجر بها في البشر التابعة للمجلس الأوروبي ١، وهي أول معيار دولي يقدم الحد الأدنى المضمون لمعايير الحماية للأنس المتاجر بهم، بما في ذلك مهلة التفكير لمدة ٣٠ يوم على الأقل للبقاء في البلاد وتلقي المساعدة الطبية العاجلة والاستشارة القانونية والملاذ الآمن.

وفي ظل عدم توفر مهلة التفكير، يتعرض البالغون المتاجر بهم والذين يتمتعون لدول تقع خارج الاتحاد الأوروبي للتعرض الفوري، وهذا ليس من مصلحة الشخص المتاجر به حيث يمكن أن يقع ضحية للاتجار مرة أخرى، وهو ليس من مصلحة الشرطة أيضا حيث أنها تستعرض فرص جمع المعلومات القيمة والشهادات الممكنة من هؤلاء الشهود مما قد يساعد الشرطة على مكافحة الاتجار على المدى البعيد. وتعتبر مهلة التفكير ملة جدا أيضا لأنها تحمل فرص تقييم سواء كانت حياة الأشخاص المتاجر بهم معرضة للخطر أم أنهم قد يتعرضون للاغتصاب أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال التعذيب. ودائما ما يعاقب المتاجرون الضحايا لتعاونهم مع السلطات وذلك

يجري الاتجار سنويا بالبنات من النساء والأطفال والرجال من أفريقيا وآسيا وشرقي أوروبا وجلبهم إلى المملكة المتحدة وإغوانهم وغصبهم في الاستغلال الجنسي وأشكال أخرى من السخرة، بما في ذلك العبودية المنزلية والأعمال الزراعية والتحميل والبناء. وبالرغم من أهمية هذه المشكلة، فلا تتوفر للمتاجر بهم شكل من أشكال الحماية أو المساعدة المضمنة في المملكة المتحدة.

وتوضح إحدى الحالات الجديدة هذا الأمر جيدا، حيث أغارت الشرطة البريطانية في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ على صالة «ككاز» وهي «صالة للتدليك» في مدينة برمنغهام، حيث تم العثور فيها على ١٩ امرأة من تونانيا وألبانيا وبلغاديا ورومانيا وتايلاند ممن يعتقد أنهن ضحايا للاتجار. وتمت مصادرة وثائق هؤلاء النساء وكُن يحتجن في أحد المنازل نهرا ويتم إحضارهن إلى هذه الصالة ليلا. وقد كانت هذه الصالة مؤمنة بواسطة سباح كهربائي، وعُثرت الشرطة على بنديقي نارية وعصي في المكان. وبالرغم من أن الشرطة اشتبهت في أن تلك السيدات كن ضحايا للاتجار، إلا أن معاملتهن لهن كان مميزة واعتمدت على أصل تلك النساء سواء كن من الاتحاد الأوروبي أم لا، مما يعكس نزوع المملكة المتحدة إلى لتناول موضوع الاتجار من زاوية الهجرة بدلا من كون الاتجار جريمة ترتكب ضد الأشخاص.

وتم احتجاز النساء اللاتي ينتمن لدول تقع خارج نطاق الاتحاد الأوروبي في مركز يارلسود للترحيل، وتم الإفراج عن النساء اللاتي ينتمن إلى الاتحاد الأوروبي، وحتى وقت مطالبة وزارة الداخلية بتوضيح هذه القضية، لم تحصل أي من تلك السيدات على فرصة تلقي المساعدة الطبية أو الاستشارة القانونية الملزمة أو الملاذ الآمن. ولاحقا لذلك، أعلنت وزارة الداخلية أنه يجب ترحيل ست سيدات منهن في اليوم التالي، وهي

سيرة غرين من منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة ([org-info@antislavery.org](mailto:org-info@antislavery.org))، أو ([www.amnesty.org](http://www.amnesty.org))، أو سارة استلين من اليونيسيف في المملكة المتحدة ([uk-sarah.green@amnesty.org](mailto:uk-sarah.green@amnesty.org))، أو ([www.unicef.org](http://www.unicef.org))، أو ([uk-sarahe@unicef.org](mailto:uk-sarahe@unicef.org))، أو كورمين ييدوي من منظمة وقف بغام الأطفال ويورنوغرافي والاتجار في الأطفال لأغراض الجنسية في المملكة المتحدة ([www.ecpat.org](http://www.ecpat.org))، أو ([org.uk.ecpatuk@antislavery.org](mailto:org.uk.ecpatuk@antislavery.org))

[www.coe.int/T/E/human\\_rights/trafficking](http://www.coe.int/T/E/human_rights/trafficking) ١  
[www.poppypproject.org](http://www.poppypproject.org) ٢  
[www.unhchr.ch/html/menu3/b/m\\_mwctoc.htm](http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/m_mwctoc.htm) ٣

الدولية التي تحمي حقوق المهاجرين،

■ ضمان أن خطة العمل القومية تشمل الخزاما بكل من: أ) الحد الأدنى المضمون لمهلة التفكير لكل الأناص المتاجر بهم، ب) الدعم المتخصص والمساعدة الطبية، ج) منازل آمنة متخصصة للأطفال والضحايا الراشدين، د) الحق في الحصول على تصريح الإقامة المؤقت إذا كانت الضحية عرضة للخطر.

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال مع بيت هيرزفيلد من منظمة إنهاء العبودية ([www.antislavery.org](http://www.antislavery.org))

المملكة المتحدة خدمة الاستشارة العامة ضمن خطتها القومية لمكافحة الاتجار بالبشر، وكجزء من هذه العملية، حثت أربع مؤسسات رائدة - وهي منظمة العفو الدولية، والمنظمة الدولية لمناهضة العبودية، ومنظمة القضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، ومنظمة اليونيسيف بالمملكة المتحدة - الحكومة على اتخاذ الخطوات التالية:

■ الانضمام للخمس وعشرين دولة التي وقعت بالفعل على الاتفاقية الأوروبية للعمل على مكافحة الاتجار في البشر،

■ توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق كل المهاجرين العاملين وعائلاتهم، وهي تشمل المعايير

هل تحمل جواز سفرك؟

في شهر فبراير ٢٠٠٦، أطلقت الشرطة البريطانية وهيئة السياحة حملة مشتركة ضد الاتجار لأغراض الجنس - وهي عملية بينتامينر - والتي تعمل الشرطة من خلالها على حراسة الموانئ الرئيسية وتقديم المعلومات وهوافف للأشخاص الذين يشتبهون بأنهم تعرضوا للاتجار. وسيتم تدعيم هذه الحملة بملصق إعلاني يطرح بعض الأسئلة وبعد من اللغات مثل: هل تحمل جواز سفرك؟ هل تعلم ستقابل من؟ هل قمت بالترتيب لسفرك؟

وتعد هذه العملية من بين الإجراءات المتخذة في المملكة المتحدة لتناول قضية الاستغلال الجنسي، وعلى النقيض، وبالرغم من أن الاتجار في البشر إلى المملكة المتحدة للعمل بالسخرة يعد جريمة جنائية ومشكلة هامة، إلا أنه لا توجد أي إجراءات رسمية تتخذ لتعديم المساعدة أو الدعم للأشخاص المتاجر هم هذه الطريقة، نما فيهم الأطفال.

ملابس ملقاة على الشاطئ في منطقة معروفة بكونها طريق الهجرة والاتجار بالبشر بين شمال إفريقيا وإسبانيا



# مكافحة الاتجار في المملكة المتحدة

وندي يونغ وديانا كويك

على الرغم من أن لا أحد يعتقد بأنّ عدم الاتجار في المملكة المتحدة، لا أن مكافحة الاتجار أصبحت ركناً هاماً من حياة المجتمع ومقاصد المشرعين وروية وعلى عامة الشعب أن يسهل صراع سياسة أن يشاركوا له يمكن أن يسهل صراع مكافحة الاتجار في المملكة المتحدة.

للأشخاص المتاجر بهم الذين تعاونوا مع جهات الإدعاء، ولا توجد ضمانات لإفشاء هوية الضحايا الذين يدلون بشهادتهم في المحكمة.

وخلافاً للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وإيطاليا وبعض من بلاد المقصد الأخرى، لم تبت المملكة المتحدة أليات قانونية لضمان توفير الحماية لضحايا الاتجار سواء على المدى القريب أو البعيد. ولا يوجد بند ينص على مهلة التفكير التي يمكن خلالها أن تعافى الضحية من تجربة الاتجار التي مرت بها وأن تتخذ قرارات بشأن المستقبل، ولا يوجد أي فرصة محددة لتفادي عملية الترحيل المصاحبة لضحايا الاتجار والتي قد تسمح لهم بالبقاء مؤقتاً أو دائماً في المملكة المتحدة إن لم تكن العودة ممكنة. وبدلاً من ذلك، يجب على أي شخص متاجر به أن يتقدم بطلب للجوء يسمح له بالبقاء دائماً في المملكة المتحدة في حالة نجاح الطلب، أو بالتقدم للحصول على الحماية الإنسانية أو تصريح تقديري بالبقاء في البلاد، ويتم تقديمها فترات محددة من الزمن.

إن مقدمي الخدمات الاجتماعية وهيئات إنفاذ القانون قلقون من أنه يتم الاتجار بالأطفال وجلبهم إلى المملكة المتحدة ليستغلهم الراشون لينتقلوا من معونات الرفاهة الاجتماعية وذلك بالإدعاء بأنهم أطفالهم. وتشير التقارير أن هؤلاء الأطفال لا يحظون بالعناية في معظم الحالات على الرغم من استغلالهم في تلك الأغراض. فهم يحرمون من فرص التعليم والحصول على الرعاية الصحية ويعرضون لأشكال أخرى من الاستغلال مثل أعمال السخرة المنزلية. ولا يوجد في المملكة المتحدة أي برنامج مصمم لتناول الاحتياجات الخاصة بحماية الأطفال المتاجر بهم، وهناك شكوك حقيقية حول قدرة الخدمات الرئيسية لرعاية الأطفال في المملكة المتحدة على ملئ الفراغ.

وتحفظ المملكة المتحدة «بقائمة بيضاء» الدول التي يعتقد أنها تحترم حقوق الإنسان، وأشارت المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأشخاص المتاجر بهم إلى أن العديد من الدول المتقدمة في القائمة البيضاء هي أيضاً دول مصدر في سياق الاتجار. ويذكر أنه طلب من امرأة رومانية متاجر بها إلى المملكة المتحدة

الذين يتعرضون لخطر الاتجار، حيث أن هؤلاء الأشخاص الذين هم بلاس الحاجة لمغادرة أوطانهم سيخضعون للنزوح والاحتجاز والإكراه الذي يمارسه المتاجرون عادة.

الحق في الحصول على الحماية

لم تتوحد جهود المملكة المتحدة لتتصّب في إستراتيجية فعالة وشاملة تمنع الاتجار وتردع وتعاقب مرتكبيه وتتمتع بالحقوق والحماية للأشخاص المتاجر بهم. وحصل عدد قليل جداً من الأشخاص المتاجر بهم على حق اللجوء أو الحماية الإنسانية في المملكة المتحدة على أساس تجربة الاتجار التي مروا بها، وتحقق ذلك فقط عندما نجحت طلبات الاستئناف التي تقدموا بها وذلك في كل الحالات التي حصلت على الحماية تقريباً. إن عدم وجود شكل صريح من أشكال الحماية اللازمة للأشخاص المتاجر بهم بموجب قوانين المملكة المتحدة بالإضافة إلى العوائق التي تقف أمامهم للحصول على اللجوء والحماية الإنسانية يعني أن الأشخاص المتاجر بهم يظلون عرضة للترحيل. وتوجد تقارير تشير إلى أنه تم إعادة أشخاص متاجر بهم إلى أوطانهم قبل أن تسمي لهم فرصة تقديم طلبات للحصول على اللجوء أو الحماية الإنسانية.

يعتبر اللجوء أمراً ضرورياً لحماية الأشخاص المتاجر بهم، فربما تمت المتاجرة بهم لأنهم كانوا يحاولون الهرب من أحد النزاعات المسلحة أو للحصول على حقوق الإنسان التي تؤهلهم للحصول على مكانة اللجوء بغض النظر عن تجربة الاتجار التي مروا بها. ويمكن حقيقة الاتجار بهم أن تؤهلهم للحصول على اللجوء إذا كانوا عرضة لخطر إعادة الاتجار بهم إذا تمت إعادتهم إلى أوطانهم، وفي حال عجز أوطانهم أو امتناعها عن تقديم المساعدة لهم.

لقد أفضت مقاضاة المتاجرين الذين اعتقلتهم السلطات البريطانية إلى نتائج متداخلة، حيث لم يتم توفير الحماية الكافية

بما أن قضية الهجرة هي قضية مثيرة للجدل في المملكة المتحدة، فإن طريقة تناول موضوع الاتجار تغالي في أحيان كثيرة في التأكيد على إنفاذ القانون على حساب احتياجات الضحايا من الحماية واختارته المملكة المتحدة أن تتناول قضية الاتجار كأنها إحدى قضايا مراقبة الهجرة فضلاً عن كونها إحدى مشاكل حقوق الإنسان مما يؤدي إلى ترحيل الضحايا المتاجر بهم وخاصة النساء بدون اعتبار كاف لأمنهم ورفاهيتهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن التهديد بترحيل الضحايا يعرض المقاضاة الفعالة للمتاجرين للخطر، ويؤثر في جودة شهادة الضحايا وتوافرها. والقيود الشديدة المفروضة على نظام طلب اللجوء، والتي تهدد مقدرة الضحايا على الحصول على الحماية، تشجع على تنامي الآراء المعارضة للجوء بدون أي اعتبار كاف لآثار إساءة المملكة المتحدة في ظل القوانين الدولية والإقليمية والدولية بحماية الأشخاص الذين لديهم مخاوف حقيقية من التعرض للاضطهاد.

إن حكومة المملكة المتحدة تبذل جهوداً لسن قوانين تجرم الاتجار، فقانون الجنسية والهجرة واللجوء لسنة ٢٠٠٢ نص على جريمة الاتجار لأول مرة، ولكن في حالات البغاء. وتبين قانون الجرائم الجنسية لسنة ٢٠٠٣ هذا البند وسعته ليشمل ويتناول أشكالاً أخرى من الاستغلال الجنسي، وجرم الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي قد تصل عقوبته إلى السجن مدى الحياة. أما قانون اللجوء والهجرة لسنة ٢٠٠٤ وسع تعريف الاتجار بموجب قانون المملكة المتحدة إلى ما وراء الانتهاكات الجنسية ليشمل أشكالاً أخرى من الانتهاكات مثل السخرة والعبودية المنزلية.

ولكن هناك مخاوف من أن تقوم القيود المتزايدة المفروضة على الوصول لنظام اللجوء في المملكة المتحدة بحرقه تنفيذ قوانين مكافحة الاتجار. والأمير المتبر السخرية هو أنه كلما ازداد عدد الدول التي تُصنّف وصول طلبات اللجوء إلى أراضيها، يزداد عدد الأشخاص

البيضاء

## برامج حماية ومساعدة الضحايا.

وقت كتابة هذا المقال كانت وندي يونغ مديرة العلاقات الخارجية في لجنة المرأة للناجيات والأطفال اللاجئين. دينا كوك هي مديرة الاتصالات في اللجنة (www.womenscommission.org). البريد الإلكتروني: diana@womenscommission.org



The Strength Between Migration Control and Victim Protection  
The UK Approach to Human Trafficking

Women's Commission for Refugee Women and Children  
July 2013

## مصادر لدراسة قضايا التهريب والاتجار بالبشر

يمكنكم الاطلاع على مصادر (الهجرة القسرية

على الإنترنت) على الموقع:

www.forcedmigration.org/  
browse/thematic/humanst.htm

كما يمكن الاطلاع على دليل الدراسة والبحث على الموقع:

www.forcedmigration.org/  
/guides/fmo011

■ يجب أن تركز الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار على حقوق الضحايا وحمايتهم.

■ لا يجب معاقبة الأشخاص المتاجر بهم لاستخدامهم مستندات زائفة و عدم إجبار الأطفال على المشاركة في أي دعاوى قضائية ضد من تاجروا بهم.

■ يجب توفير الحماية للأشخاص المتاجر بهم إذا كانت هناك مؤشرات حول احتمال تعرضهم لخطر إعادة الاتجار بهم إذا تمت إعادتهم إلى أوطانهم أو إذا كان لديهم مخاوف مبررة من الاضطهاد لأسباب تتوافق وتعريف اللاجئين.

■ يجب توفير فترة قصيرة من الزمن كمهلة للتفكير لمنح الأشخاص المتاجر بهم فرصة تقرير ماذا يرغبون في فعله كخطوة تالية، سواء كان قرارهم بالتعاون مع السلطات أم يطلب اللجوء في المملكة المتحدة.

■ يجب على الهيئات التي تكون على اتصال مع المتاجرين أو الأشخاص المتاجر بهم أن طوروا آلية فعالة لتفاسيم المعلومات والسمل على إستراتيجية قومية لمكافحة الاتجار.

إذا أصرت المملكة المتحدة على تطوير قائمة بأسماء الدول الآمنة، فيجب عليها أن تمنح للنساء والأطفال على الأقل من تلك الدول فرصة النظر في طلباتهم المقدمة على أساس اضطهاد النوع أو العمر.

■ يجب على المملكة المتحدة أن تصدر تصاريح إقامة قصيرة الأجل وطويلة الأجل لحماية الأشخاص المتاجر بهم ممن لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم بأمان.

■ لا يجب أن يقع عبئ تقديم الحماية والمساعدة على عاتق السلطات المحلية بمفردها ولكن يجب تمويله بشكل مركزي.

■ يجب دعم موظفي إنفاذ القانون لتعزيز قدراتهم على تحديد الأشخاص المتاجر بهم ومقاضاة المتاجرين.

■ يجب استعمال الممتلكات التي تتم مصادرتها من المتاجرين لدعم ومساعدة

أن تعود إلى بلادها لتستأنف قرار رفض منحها اللجوء لأن رومانيا مدرجة على القائمة البيضاء. ويوجد أيضا عدد من حالات إعادة اتجار في نساء من البانيا، وهي أيضا مدرجة على القائمة البيضاء.

وربما يضطر ضحايا الاتجار إلى الدفاع عن أنفسهم ضد تهم جنائية جراء استخدامهم لمستندات زائفة لدخول المملكة المتحدة، وتتجاهل هذه الطريقة حقيقة أن المتاجرين غالبا ما يجبرون ضحاياهم على استخدام مستندات زائفة لتفادي اكتشاف حقيقة أمرهم عند موافاة الدخول. ولا يقدم قانون المملكة المتحدة أي بنود للتخلي من شأنها إعفاء الأشخاص المتاجر بهم من تهم تزوير المستندات. وربما لن يصف هذا العمل قدرة الأشخاص المتاجر بهم على الحصول على اللجوء فقط، ولكنه سيثبت عزمهم على تقديم أنفسهم إلى السلطات.

إن برنامج المنزل الآمن الذي تموله وزارة الداخلية في المملكة المتحدة يتميز بمعاييرها المشددة. ولكي تحصل النساء على الخدمات الصحية الجسدية والعقلية والتعليم وتدريب المهارات التي يقدمها برنامج بوبي، يجب عليهن أن يثبتن أنهن تمت المتاجرة بهن لمزاولة

لا يجب أن يقع عبئ تقديم الحماية والمساعدة على عاتق السلطات المحلية بمفردها ولكن يجب تمويله بشكل مركزي.

الأعمال الجنسية وأنهن دخلن سوق البغاء في المملكة المتحدة، على الرغم من أن القانون البريطاني ينص الآن على أن الأشكال الأخرى للاتجار هي جرائم. وبعد مرور أربعة أسابيع، يكون استمرار تقديم الدعم مرهونا بالتعاون في أصل البغاء.

إن الاتجار لن ينتهي وربما سيستمر في الازدياد ما لم يتم تطوير استراتيجيات فعالة تمنع تحول المجتمعات المعرضة للخطر من الوقوع كضحايا، وتحمي ضحايا الاتجار وتساعدكم لكي يكونوا آمنين من ثار من تاجروا بهم وأنهم ليسوا عرضة لإعادة الاتجار وأشكال الانتهاكات الأخرى، ويجب أن تحقق هذه الاستراتيجيات عملية إنفاذ القانون بأكملها ضد المتاجرين وذلك لتوجيه رسالة شديدة للجهة بأنه سيتم ملاحقة ومقاضاة كل من سيشترك في هذه الجريمة.

وأوصت لجنة المرأة بالتالي:

# ضحايا الاتجار بالبشر في المملكة المتحدة

بوب برغوين وكليز داروين

يظهر تحليل لفضاء المتحاكم مدى الصعوبة التي يواجهها ضحايا الاتجار في الحصول على نصريح إقامة في المملكة المتحدة.

إلى الاقتناع بالتقارير «الرسمية» (مثل تقارير وزارة الخارجية الأمريكية) وتشكك سلبا في الادعاءات حتى تلك التي يقدمها مواطنو الدولة المعنية. ويندر وجود التقارير التي تتناول مدى الاتجار في البشر وأشكاله، بالإضافة إلى الحاجة العاسة لانجاز المزيد من الأبحاث والجمع المنتظم للمعلومات.

إن إمكانية انتقال مقدم الطلب إلى مكان آخر في موطنه يعتبر رفضا محتوما لأي طلب يقدمه اللجوء، ولكن لا يجب أن يكون أي انتقال من هذا القبيل «فظفا» أكثر من اللازم». وتعتبر خصائص الدولة قضية هامة جدا في قضايا الاتجار، فدولة كبيرة بحجم نيجيريا يمكن أن تسمح بالتنقل داخلها بينما لا يساعد حجم دولة صغيرة مثل البانيا على ذلك.

وفي غياب بعض الإجراءات المحددة للحصول على الحماية المؤقتة في المملكة المتحدة، لا يكون هناك خيار أمام ضحايا الاتجار سوى التقدم بطلبات الحصول على اللجوء، ولكن القرض المتاح أمام ضحايا الاتجار لإثبات تأهلهم للحصول على حق اللجوء أو الحماية الإنسانية تعتبر محدودة جدا في ظل القانون البريطاني. ولو كانت المملكة المتحدة جادة في مسألة مكافحة الاتجار، فيجب توفير آلية جديدة (خارج نطاق نظام اللجوء) لحماية ضحايا الاتجار. ونحن في انتظار إذا ما كانت الاستشارة العامة المتعلقة مؤخرا ستؤدي إلى تحقيق ذلك.

يصل بوب برغوين كتحري لاجتماعي في مكتب تريليفي، وفيري، للحمامة، وكليز داروين تلميذة محامية، العائلي الكلتونية: bob.burgoyne@gmail.com, yahoo.co.uk@clairedarwin2٥

١. وهو المعروف سابقا «حق الإقامة الاستثنائية»، وهو يسمح ببقاء الموقت في المملكة المتحدة لغرض الطائبات الذين يتعرض لهم للخطر إذا تمت اعادتهم إلى أوطانهم ومن يعوزون عن رعاية المضيفين الصارمة الموجودة بموجب تعريف اللاجئين في اتفاقية اللاجئين في الأمم المتحدة عام ١٩٥١ وبرتوكول ١٩٦٧.

www.homeoffice.gov.uk/documents/ ٢  
TacklingTrafficking.pdf?view=Binary

طلب استئناف على أساس خطر إمكانية التعرض للاتجار مرة أخرى، أو على أساس إمكانية تعرض ضحايا الاتجار لانتقام أولئك الذين تاجروا بهم مسبقا. وفي حالة ضحية نيجيرية، على الرغم من الإجماع على أنها قد تتعرض لمخاطر إعادة الاتجار نظرا لصفها، إلا أنه تم القرار صدر بإمكانية إعادتها إلى نيجيريا ونقلها إلى مكان إقامة آخر. كما تم رفض النظر في دعوى قضائية لسيده من طاجيكستان لأن المحكمة اعتبرت أن قانون طاجيكستان قوي بشكل كاف ولأن عمرها ٢٨ عاما لذلك فقد تخطت العمر

الذي يستهدفه المتاجرون. وفي قضية أخرى لسيده شابة من كوسوفو، تقرر أنها لم تستعرض لخطر إعادة الاتجار بسبب التشريع المحلي ورغبة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو بالتحقيق في مثل هذه القضايا.

ويؤرخ بعض ضحايا الاتجار على دفع ثمن السفر إلى المملكة المتحدة لمن يتاجرون بهم، حتى لو أن الرحلة قد فرضها عليهم أناس آخرون. وإذا تمكن أحد الضحايا من القرار من المتاجرين، يظل هذا الدين قائما حيث تم إبلاغ الضحية النيجيرية الشابة التي فرت من المتاجرين بها أنها مدينة لهم بمبلغ ٤٠ ألف دولار أمريكي. وفي ظل احتمال وقوع إعادة الاتجار، رفضت المحكمة النظر في هذا الأمر بحجة أن الضحية يمكنها الاختباء ممن تاجروا بها وذلك بالانتقال إلى مكان آخر في نيجيريا.

وعندما يبدو أنه لا يوجد أي دليل يبرهن على أن الشخص بطريق أو بأخرى على مواجهة ضحايا الاتجار للخطر في بعض الدول، تقرر المحكمة أنه لا وجود لمثل هذه المخاطر. وهذا أمر يوسع في خاصية في الدول التي تعتمد فيها الصحافة المستقلة مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على التقارير الموضوعية بهذا الصدد. وحينما يتولد الدليل، تترك المحكمة

يعمل التشريع البريطاني على تحسين قدراته في مقاضاة المتاجرين بالبشر ولكن لا يوجد هناك أي شكل من أشكال تعزيز الحماية للضحايا. وتدافع وزارة الداخلية عن النظام الحالي الذي تم تأسيسه لتقديم الحماية المؤقتة أثناء التحقيق في الجرائم على أنه نظام ملائم. وفي الواقع، فإن احتمال الحصول على الحماية يزداد فقط في القضايا ذات الحجة القوية ويتم منحه عادة للشهود الذين كانت شهادتهم مفيدة في قضايا جرائم الاتجار بالبشر. ولا يوجد هناك أي إجراءات مناسبة ولا حقوق للاستئناف في حالات رفض منح

الحماية. وبالتالي لا يوجد أي خيار أمام ضحايا الاتجار سوى تقديم طلبات لجوء للحصول على «الحماية الإنسانية».

لقد قمنا بتحليل عشر قضايا استخدمت كسوابق قانونية لقضايا لاحقة لتحديد الأسس التي يمكن أن يبقى عليها مقدم الطلب في المملكة المتحدة ونوع الأدلة التي يتوجب على ضحايا الاتجار بالبشر تقديمها ليربحوا قضاياهم.

ويتضارب قانون السوابق مع علاقة العضوية في أي «جماعة اجتماعية» (وهذه هامة في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١)، وفي حالة مثل قضية سيده من كوسوفو، تم قبول السبب على أنها انتمت إلى جماعة اجتماعية خاصة من «النساء اللائي تم إرغامهن على امتحان البقاء بغير إرادتهن». كما تم الاتفاق على أن إحدى السمات الأليات كانت عضو في جماعة اجتماعية تنتمي إلى منطقة يسمح فيها الحرف باختلاف الشابات لتصبحن عرائس. ولكن محكمة اللجوء والهجرة حكمت بأنه «لا يحق للنساء في طاجيكستان، أو أي مجموعة ثانوية منهن ... أن يشكلوا مجموعات اجتماعية خاصة».

ومن بين القضايا التي جرى تمحيصها، لم نرى أي قضايا سمح فيها بتقديم أي

# الترويج لسيادة القانون في دارفور

سارة ماغواير ومارتن جي باريندز

«لقد كنت خارج [المعسكر] عندما رأيت شخص يتجادل مع بعض صباط الشرطة. وقد بدأ الأمر كانه ينحصر لمصيفة الشرطة وتعرفت على الشخص من [المعسكر] وعرفت من قديمي كمساعدة قانونية بأن هذا كان غيب [نحرة] حركته اقترت من صباط شرطة وحبرتهم ناسي مساعدة قنويه في [المعسكر]، ولسي عرفت الشخص الذي كوا ينحسون معه، ولس عليهم ان يتركوه يذهب لأنه لم يود أحد قتل امرئته -سيم عرفو، -تت حصص شرب على حقوق الإنسان وتزكو، الشخص يذهب معي»

«تعرض شخصين للاعتقال، و عندما سمعنا عنهم، عرفنا ان الذي سيجي علينا عنه نسب ذريته، ذهبا. وبخشا مع مفرح لمساعدة الاسي، وند اطلاق مفرح هين الشخصين بعد ثمانية أيام»

«جاء شيخ الـ لا كـ كن قفلا حول ما يحدث في عشه معينه في المعسكر. ووجدت ان هناك بست عمرها ١٢ سنة قد اُحشرت سجنه من قبل ابه لتسور ووجدنا اديها وأقاربها من مروضين نأكام جدا حيث توجب القيام بعملية نتر لاحقاً. فذهب إلى الشرطة الذين أطلقوا سراحها وحكّموا اديب قبل ان بدأوا بالعلم هنا، كان من المستحيل ان يذهب الشيخ إلى [الشرطة]»

وقد تم تعزيز سبل تحقيق العدالة بشكل أكبر إثر تأسيس شبكة مساعدة قانونية لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء، وهي شبكة لمحامي دارفور الذين يواجهون القضايا التي يتم تحويلها إليهم، من قبل المساعدين القانونيين وغيرهم. وعلى الرغم من النزاع المستمر وبالرغم من أن ضعف نظام العدالة إلا أنه لم يشهد انهيار بالكامل بعد. ويتعامل المحامون حالياً مع أكثر من ٧٠ حالة تمثل أشخاص مهمشين (عادة ما يكونون نازحين داخلياً) في مجموعة مدنية ونتيجة لقضايا إجرامية. وكان لهم حق التمثيل في محاكم شامل دارفور (المحاكم العامة). ويوجد الآن موظفون للخدمات الاجتماعية لتتبع

شده ما يتم تصديق مساهمة شعوبه سبقة نزعاعات، لكن مرديح الأمم المتحدة للإتماء بقو، مساره ريسه في وسط مراع المستمر في دارفور

سيادة القانون وحقوق الإنسان، وغرس إحساس المسؤولية مرة أخرى في مجتمع دارفور، والاستناد على القيم الثقافية المشتركة، والأخلاق العالمية والمستويات الدولية.

ولأن دارفور - كبقية السودان - لم يكن فيها مسبقاً أية تقاليد قانونية فإن التجربة تشهد نجاحاً حالياً، ولأنهم يعملون خارج مراكز العدالة والثقة لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء، فقد تدرب المساعدون القانونيون على دعم والاستجابة للاحتياجات القانونية للجاليات، ويتبنى برنامج المصالحة وبناء ثقة بين النازحين داخلياً والجاليات المستضيفة والإدارات المحلية وشمل السلطات طرق الحماية النشطة. وبالتالي سيساعد المساعدون القانونيون أعضاء جالياتهم لتوضيح مشاكلهم واتخاذ القرار في الحاجة إلى مساعدة شرطة المعسكر، أو المحامين، أو المنظمات الدولية أو الزعماء المحليين الذين يسهلون المصالحة المحلية. ولإزالة أية احتمالات للمجابهة مع السلطات، وفي بعض الحالات، يسمى المساعدون القانونيون بمحرك الجاليات، ويتمتعون بثقة واضحة من جالياتهم الخاصة ويستطيعون تطوير العلاقات الإيجابية مع الشرطة المحلية والسلطات الحكومية. فعلى سبيل المثال، تم اختيار امرأة كمساعدة قانونية من معسكر أبو شوك من نظائرها لتمثيل جاليات النازحين داخلياً في مفاوضات السلام الأخيرة بين الحكومة ومجموعات دارفور الثائرة في أبوجا العاصمة النيجيرية.

يشكل المساعدون القانونيون قذوة يحتذى بها الآخرون في جالياتهم مجتمعهم، ويشكلون دليلاً حياً على أن النازحين داخلياً ليسوا سلبين ولا «ضحايا»، ولكن يمكنهم السيطرة على الأوضاع، وتوسيع مداركهم، وفق طرقاً للوصول إلى السلطات وكسب ثقة المسؤولين الحكوميين، وزعماء الجاليات والمنظمات الدولية.

في العقود الأخيرة، أصبح تعزيز سيادة القانون من أحد الأهداف المركزية والمطلبات - للمساعدة الدولية الإنسانية. وتقيم وكالات الأمم المتحدة (وخاصة برنامج الأمم المتحدة للإتماء)، والبنوك الإنمائية وبعض المبرعين الثنائيين برنامج سيادة القانون في عدد متزايد من الدول. وعادة ما توصف هذه البرامج بـ «الوصول إلى العدالة» أو «العدالة وإصلاح قطاع الأمن» ويمتلكان مجموعة من الأهداف.

ويشير برنامج سيادة القانون لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء في دارفور، الذي انطلق في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، إلى خطوة هامة نحو إحلال برامج سيادة القانون في كل أماكن النزاع المسلح، التي تطبق بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للإتماء، ولجنة الإنقاذ الدولية ومجموعة من جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية السودانية - التي تمولها بريطانيا وهولندا - وتشتمل على خمسة مجموعات من النشاطات:

- تدريب أفراد المجتمع والمسؤولين الحكوميين حول سيادة القانون وحقوق الإنسان
- دعم مجموعات المساعدين القانونيين المكونة من النازحين داخلياً والأشخاص الآخرين المتأثرين من الحرب
- تأسيس شبكة مساعدة قانونية محلية
- تأسيس مراكز الاستعلامات القانونية
- عقد ندوات عامة حول سيادة القانون

أكمل برنامج الأمم المتحدة للإتماء تدريب سيادة القانون وحقوق الإنسان لأكثر من ١٠ آلاف شرطي وحراس سجون، وقضاة، ومسؤولي أمن، وجنود، وسلطات محلية، وزعماء عشائري، ومحامين، وممثلين من المجتمع المدني، ونازحين داخلياً وجاليات مضيفة. ويهدف هذا التدريب إلى تغيير المواقف والتصورات حول

لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء وجود اتفاقية للسلام أو حتى وقف لإطلاق النار. وقد يسأل البعض إذا كان مناسباً وذو علاقة أن يعقد برنامج لسيادة القانون في حين أنه ما زالت هناك إنتهاكات كبيرة وواسعة للاحتياجات الإنسانية وأن التحسن لم يظهر بعد في الأفق. ويجادل الشركاء في البرنامج أن:

« قضية حقوق الإنسان قضية عالمية: كل الناس يمتلكون نفس الحقوق، مهما كانت حالتهم الحالية أو أصولهم. ولا يتوقف الناس عن احتياجهم وحقوقهم بالوصول إلى العدالة عندما يصبحون ضحايا للحرب. وتؤدي حقيقة أن الإدارات المحلية عاجزة أو غير راغبة في أغلب الأحيان في حماية السكان المتأثرين بالحرب إلى الضرورة المستعجلة لمعالجة الفراغ في سيادة القانون.

ومن المحتمل أن يتم حل أزمة دارفور في النهاية وأن يبدأ الناس بداية جديدة في أو قرب مجتمعاتهم الأصلية. وإذا لم يتم تأسيس مؤسسات لسيادة القانون فمن الصعب تحقيق ذلك.

سيكون تأثير تخويل المساعدات القانونيين ومنحهم السلطات والاستقلال

والتجمع) ولكن أيضاً لبناء الثقة وتبني المصالحة الوطنية.

في السودان، يتعلم طلاب القانون على أيدي أساتذة لا يتوفر لهم إلا كمية محدودة من المعلومات، ويدرسون من كتب قديمة ولا يستطيعون الوصول إلى المكتبات العامة القانونية. ولكن وجود مراكز الاستعلامات القانونية في عواصم الولايات الثلاث في منطقة دارفور سيوفر المعلومات المطلوبة للسلطات الحكومية، وممارسي القانون، والطلاب، والأكاديميين والناس. ويجب أن تزيد المراكز من الوعي بالقانون الدولي والوطني، وتحسن من قدرة المساعدين القانونيين، والمحامين والقضاة والمدعين العامين على ترجمة هذه المبادئ إلى حقيقة.

كذلك من الضروري أن تعي المجتمعات والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من المسؤولين على حد سواء لحقوقهم. ولن يجدي استهداف فقط مجموعة واحدة تأثيرات مستمرة بل يمكن أن تزيد من التوترات أو تتسبب بالأذى.

تحدى النقاد

لم ينتظر برنامج سيادة القانون التابع

الاتقيات في حالات الاغصاص احماية النساء من الاتهام بالزنا لاحقاً.

ولم يتم تأسيس الشبكة لدعم الأفراد المتحجرين للمساعدة القانونية وحسب، ولكن أيضاً لتحدي النظام للتأكد من أنه يرقى إلى مستوى المعايير القانونية الأساسية. وبالتعاون المقرب مع المؤسسات الأكاديمية في دارفور، نظم برنامج الأمم المتحدة للإتماء حلقات دراسية حول سيادة القانون جذبت حوالي ٢٠٠ محام، وممثلين عن السلطات المحلية، وطلاب وبازجحين داخلياً. وكانت المناقشات مفتوحة وصريحة جداً، وغطت مواضيعها القانون المحلي السوداني وقضايا حقوق الإنسان الدولية، والآليات المألوفة لحل النزاع بشكل سلمي وعلاقة اتفاقية السلام الشاملة بالنسبة للنزاع في دارفور. واصافة لذلك، نظم برنامج الأمم المتحدة للإتماء عدد من الحوارات السياسية، بحضور ممثلين محليين من الأحزاب السياسية السودانية لتقديم وجهات نظرهم حول الحلول السياسية للنزاع في دارفور. ومن خلال هذه المناقشات هدف برنامج الأمم المتحدة للإتماء ليس فقط إلى رفع الوعي بالمبادئ حول حقوق الإنسان وسيادة القانون (وخاص حرية التعبير



وخاصة بين المهاجرين، ولكنها تحتوي تدريب سيادة القانون وحقوق الإنسان على رسالة مركزية: إذا كانت الحقوق غير مضمونة مالياً يعني أنها غير موجودة. ومما لا شك فيه أن شعب دارفور على كثرة، ويعرفون بأن ما حدث معهم أمر خطير خاطئ، ولا أن توضح هذا الأخطاء ضمن إطار القانون الدولي سيريهم أن المجتمع الدولي يتفق معهم.

ويدرك المجتمع الدولي على نحو متزايد العلاقات الدولية وأهمية سيادة القانون. ويوضح برنامج سيادة القانون لبرنامج الأمم المتحدة للإيماء في دارفور بأن نشاطات سيادة القانون يمكن ويجب أن تكون مكون ضروري للمساعدة الإنسانية وحل ومنع النزاع. ويأمل أن يبعد البرنامج الطريق للتطبيق الكامل لنشاطات سيادة القانون وسط النزاع المسلح وفي مراحل مبكرة للتحسن.

وفي مناسبات عديدة، تم اعتقال واحتجاز المحامين العاملين في هذا البرنامج ولكن أحلي سيلهم بدأ بتوضيح جمعيتهم في برنامج الأمم المتحدة للإيماء. وقدمت الرؤية المتزايدة لبرنامج الأمم المتحدة للامتناع ودعم بعض درجة الحماية، ولكن الدعم المستمر عالي المستوى الواضح لبعثة الأمم المتحدة والهيئات الدبلوماسية ما زال ضروري.

سارة ماغواير هي محامية مستقلة لحقوق الإنسان في لندن. في فبراير/شباط ٢٠٠٦ أجريت تقييم مستقل من برنامج سيادة القانون لبرنامج الأمم المتحدة للإيماء في دارفور (ويوفر التقرير حسب الطلب). البريد الإلكتروني: s\_r\_maguire@yahoo.com.uk. مارتن جي بارنيتز هو مدير مشروع برنامج سيادة القانون لبرنامج الأمم المتحدة للإيماء في دارفور. البريد الإلكتروني: maarten.barends@undp.org

كتبت هذه المقالة بهدف شخصي ولا تمثل وجهة نظر الأمم المتحدة بالضرورة أو أي منظمة أخرى. لتزويد من المعلومات حول التدريب الذي يقدمه البرنامج، راجع كتاب الحقوق الذي نشرته الهجرة القسرية العدد ٢٤ دارفور، نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٤

www.fmrreview.org/FMRpdfs/FMR24/FMR2423.pdf

١. الاتفاقية بين حكومة السودان وحركة تحرير شعب السودان التي نصت على سحب القوات بين الشمال والجنوب ومنعت الطريق لحاق حكومة الوحدة الوطنية في ستيفر/

٢. راجع نشرة الهجرة القسرية - العدد ٢٤  
٣. www.fmrreview.org/FMRpdfs/FMR24/FMR2423.pdf  
٤. FMR24 contents.pdf  
٥. السودان ليست عضو رسمي في اتفاقية إزالة كل أشكال

واهتمت كل جوانب البرنامج بقضايا المساواة بين الجنسين ووضعت في أولويتها مكافحة التمييز ضد النساء. وعالج التدريب التهديدات المتعددة التي تواجه النساء، وقد شجعا النساء والمضونات في مجموعات المساعدة القانونية على حضور الحلقات الدراسية والتحدث. وقد كان لتأسيس برنامج «معلن» يثق بوجهات النظر وتجربة الأعداد المتزايدة بما فيهم النساء اللاتي يحتجن لمساعدة وفرصة للمساهمة بالكامل - أمر في غاية الأهمية.

وهذا يعني أن برنامج سيادة القانون يمكن أن يحدد نقاط الدخول المناسبة، ويطور استراتيجيات إبداعية للتغلب على العقبات وإحلال المساواة بين الجنسين، كحل نهائي أو كمتطلب ضروري لإدراك كل حقوق الإنسان. ويعتبر مؤشر انخفاض العنف الجنسي هام في قيمة برنامج مثل هذا. وفتح وجود المحامين الدوليين فضاعات

لسكان دارفور لمناقشة مجموعة من المواضيع «الصلصة» حتى الآن. وعندما يظهر هناك حاجة متزايدة للنساء والرجال لمعالجة قضايا العنف المنزلي، على سبيل المثال، فإن هذا مؤشر على ضعف المحرمات أمام ثقافة حقوق الإنسان والإعتراف بعدم وجود قضايا جنسية وحساسة جداً.

يحتاج البرنامج إلى إحلال توازن حذر بين أن تكون مدرك للخطر ومكرره على الخطر. ودخل البرنامج في فترة أزمة الحماية في دارفور بشكل مناسب، وعزز ببطء ولكن بحزم المشاركة المباشرة للمسؤولين الحكوميين، ومنظمات المجتمع المدني (بما فيها مؤسسات دارفور الأكاديمية) والمجتمع الدولي الأكبر. وتصاغ حالياً العلاقات مع الزعماء الدينيين الإسلاميين لعقد تدريب على مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، والعمل مع القيم والأخلاق الصوفية.

طورت الاستراتيجيات والأليات من قبل محامين وممارسين قانونيين مبدعين وواسعي الخيال. وقد عمل المحامين ضد العقبات الهائلة في السودان رغم عدم ثقة البعض بالآليات الدولية لحقوق الإنسان<sup>٢</sup>، ووجود نظام عدالة غير كافٍ وضعف السلطات الفصل بين السلطة القضائية والمدبر التنفيذي - وعلى الرغم من هذا، يواصل المحامون في إيجاد طرق للتأثير على نظام العدالة.

وليس من الضرورة أن تثير مثل هذه البرامج تطلعات غير ضرورية،

اللازمين بعيد المدى: حيث يحملون مهاراتهم ومعرفتهم معهم أينما ذهبوا ويروجون لثقافة حقوق الإنسان.

إن عمليات معالجة حتى الشكاوي الصغيرة في غاية الأهمية، ويمكن أن تؤثر قضايا التمييز المنظم الواسعة الانتشار على حياة الجاليات بالقرن الذي يؤثر فيه التعذيب أو الاعتقال التعسفي.

وقد أنفذ المجتمع الدولي حياة الكثيرين في دارفور ولكن جميع الوكالات الإنسانية مدركة تماماً بأن العيش على المساعدة الإنسانية يمكن أن يقوض الشعوب ويخلق فيهم الاستسلام والاعتماد على الغير. ومستقر المشاريع التي تساعد في زيادة الدخل، وبرنامج المعرفة والمهارات وطريق - كسب حقوق غير مسبوقة عبر مشاركة

على معالجة هذه السبلات. وعكس برنامج دارفور قدرة الناس، بالدعم والحماية الضروريين، على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أنفسهم وجالياتهم.

ومن المعروف هذه الأيام أن النزاعات المسلحة ليست بالضرورة خطية وبسيطة وأنه من الممكن في أية مرحلة منها تطبيق قرار وقف النزاع المسلح المكتوب وتوفير الفرص لحل النزاع ومنع التصعيد وحالات التفشي الأخرى في كل مرحلة وليس حصرياً على أطراف النزاع المسلح. قد توصف سيادة القانون كأنها بديل مباشر لسيادة القوة. ومن الواضح أن إعداد المجتمع بالمعلومات والأدوات تساعد على التفاهم والوصول إلى التنازل وتحمل المسؤولية - بدلاً من استخدام القوة - وجمع هذه الجوانب مع المصلحة العامة هو فقط ما يمكنه أن يروج لبناء السلام وحل النزاعات.

الدروس المستفادة

لقد كانت هناك ضرورة لنمو وتطور برنامج حكم القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة للإيماء في دارفور للتأقلم مع الظروف المتغيرة بسرعة. وقد كان على هذا البرنامج أن يكون بارع ومبدع وفي الوقت ذاته يحافظ على أعلى معايير ممكنة. ويجب أن يؤكد أي نهج للتطور الذاتي والاختيار الذاتي في كل مراحل دورة البرنامج بأن البرنامج يكافح بشكل مستمر للحصول على تأثير واستمرارية أكبر.

# الإخفاق والفوضى في دارفور

لاري مينير

كيف جعل المجتمع الدولي نفسه في حل من الالتزام تجاه أحداث العنف المنظم في دارفور، والذي بدأ في مطلع عام ٢٠٠٣؟ لماذا أخذت عملية الاستعداد لمواجهة الأزمة وقتاً طويلاً، ولماذا لم ننسج منظمات الإغاثة الإنسانية مواجهة التحديات الناتجة عن الأزمة بالكفاءة المطلوبة؟

حملات تنقذ السودان والمسلمين.

منذ تعييني هناك عام ١٩٧٢، وكشخص كانت له علاقة مع الأوضاع بالسودان من حين لآخر، فاجتنتي الكيفية التي تعاملت بها وكالات الإغاثة مع الصعوبات في دارفور، إذ لم تتعلم من دروس سابقة حول السودان نفسه، بالإضافة إلى مناطق أخرى. وفي السياق نفسه ذكرت إحدى الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة أنها فوجئت من عدم أخذ العبر من التجارب السابقة مثل: بناء مخيمات على مقربة من الحدود، والصعوبات في تعداد اللاجئين، وتوفير الحماية للنساء اللواتي يجمعن الحطب. إضافة إلى المشاكل المتعلقة بجعل عمليات اتخاذ القرار لا مركزية، وكذلك رفع معنويات المواطنين.

بعد تفحص هذه الدراسات التقييمية، توصلت إلى الاعتقاد بتقوى الأطراف المتنازعة في السودان على المجتمع الدولي من حيث تعلم كيفية مراعاة وإحباط الأعمال التي تهدف إلى توفير المعونات الإنسانية الذي لم يتقن استخدام ثرواته الضخمة بشكل فعال بعد.

يدير لاري مينير مشروع «الزراعة الإنسانية والحرب» في مركز فليمنغتون الدولي للمجاعات في قسم علم وسياسة التغذية في جامعة تكساس، وبوسطن.

<http://nutrition.tufts.edu>

بريد إلكتروني:  
Larry.Minear@tufts.edu

١. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) عصفية التقييم التي أدرجت بين الوكالات إضافة إلى دراسات فردية أجراها مكتب مفوض الأمم لمتابعة الشؤون الإنسانية (UNHCR) ومنظمة لوكسم الدولية لمشكلة الفقر (Oxfam) إضافة إلى تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان، منظمة كير (CARE) ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF) في هورندا ومنظمة اليونيسيف (UNICEF) وإدارة التنمية الدولية (DFID)

الحماية للأشخاص النازحين داخليا لدى أي من الوكالات التابعة للأمم المتحدة»، وكان فريق التقييم التابع لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) قد ذكر في دراسة أجراها منتصف عام ٢٠٠٤ أنه لم يكن هناك استراتيجية ثابتة لتأمين الحماية داخل مخيمات اللاجئين في مدينة تشاد وما حول هذه المخيمات من مناطق محيطة.

كانت الاستجابة للأزمة في دارفور تشبه مثيلاتها في الأزمات الكثيرة السابقة. حيث أشارت الدراسة التي قلدتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أداء العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة على أنه غير مرض، وإلى عدد المنظمات غير الحكومية القليل نسبياً، والتي تعتبر فعالة في ضوء الخيرات التي تمتلكها وقدرتها على إيصال المساعدات الإنسانية ورم الثغرات في الظروف الصعبة.

وعلمت دراسة أخرى على كون النسبة العالية من موظفي الأمم المتحدة في دارفور هم من الذين يفتقرون لأي خبرات سابقة. فيما أشارت دراسة أخرى إلى تحول مسار وكالات الغوث وتبدلها من إيصال المساعدات، إلى الدعوة لتأمين الحماية واحترام حقوق الإنسان، مضيفة أن هذه الوكالات تفضل أن تتحدث إلى مجلس الأمن عن الصعوبات بدل المشاركة في حلها. إلا أن هذا التبدل لم يعط الثمر المرجوة من تعزيز الموقف، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو الدبلوماسي أو العسكري.

أما في ما يتعلق بقضية الإبادة الجماعية بالغة الصعوبة، فكان تأثير المقارنة بينها وبين تلك التي حدثت في رواندا ذا تأثير محدود، حتى أن جهود مجاعات حقوق الإنسان ووكالات الإغاثة لتصميم ما كان يحدث بـ«أعمال إبادة جماعية» كان ينظر إليها من قبل بعض وكالات الإغاثة، على أنها تعقيد لوظائفها. وكان رد فعل السلطات السودانية تجاه النقاش الدائر حول أعمال الإبادة الجماعية على أنها

يوفر التحليل بعض الأجوبة لست دراسات تقييمية، أجرتها الوكالات الأعضاء في شبكة التعلم الفعال للمسؤولية والإداء في العمل الإنساني (ALNAP) الخاص بإدائها. لقد صمدت لدى مراجعتي الدراسات التقييمية نتيجة لتفشي الشعور بالإحباط والفشل، حيث لم تقيم أي وكالة استجابتها للأزمة أو حتى استجابة النظام على أنه كاف.

لقد أثار بطء الاستجابة الدولية شكوكا حول قدرة نظم الإغاثة الإنسانية على تأمين الحماية والمساعدة اللازمين بكفاءة في الحالات الطارئة حيث استغرق بناء أسس ثابتة لعمليات الإغاثة ما بين ١٢ و ١٤ شهرا منذ بدء الأزمة في أوائل عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة لتجمّع منطقة دارفور وموقعها الجغرافي المنعزل، وحساسية مفاوضات السلام بين الشمال والجنوب، إضافة إلى إلحاح حالات طارئة في أماكن أخرى، وأهم من كل هذا العوائق التي وضعتها الحكومة السودانية. في حين كانت وكالات الإغاثة، تحاول جاهدة تلبية الحاجة المتزايدة إلى المساعدات الإنسانية، نتيجة ارتفاع أعداد الأشخاص المحتاجين الذين يسهل الوصول إليهم. وكان تركيز المعونات على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السودانية.

كان أحد التطورات الإيجابية التي حققتها وكالات الإغاثة ميثاق التعلق حول العنف ضد المرأة، والتركيز على الحاجة إلى ترتيب الحماية حسب الأولوية، حيث كانت منظمة «أطباء بلا حدود-هولندا»، قد أشارت في الدراسة التي أجرتها إلى أن حالات الوفاة نتيجة العنف كانت أكبر من تلك التي تسبب بها سوء التغذية أو الأمراض.

وفي نطاق آخر، شلب مسؤولية توفير الحماية للكثير من الفوضى حيث أشارت منظمة اليونيسيف في دراستها إلى «عدم وجود تكثيف واضح حول توفير

# الحاجة إلى خدمات الإجهاض في دارفور وتشاد

تمارا فيترز

رغم أنها بذلك ضمن فترة لا تزيد عن ثلاثة شهور من الاعتصاب، أو إذا توفي الطفل في رحم أمه، إن الشروط واضحة في كلا الدولتين، لذا فإن إكراه المرأة على إتمام حمل ناتج عن اعتصاب هو انتهاك لحقها في الحياة والصحة.

المقاييس والواقع

تدعو التقديرات التمهيدية، حول توافر الخدمات الصحية للناجين من العنف الجنسي في دارفور إلى القلق. حيث أشارت منظمة رصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch) إلى «عدم قيام وكالات الإغاثة الإنسانية في دارفور وتشاد بتطبيق التوجيهات المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية للمتضررين من العنف الجنسي والعنف الجنساني»، حيث أشارت المنظمة إلى أن واحدة من كل ست وكالات إغاثة في تشاد فقط عملت على توفير موانع الحمل الاضطرابية، والعلاجات الشاملة للأمراض الجنسية والمعالجة الوقائية لمنع انتقال عدوى نقص المناعة المكتسبة (HIV). وتشكل موانع الحمل الاضطرابية - وهي جرعة زائدة من هرمون منع الحمل تعطى للمرأة خلال ٧٢ ساعة من حدوث الاعتصاب - حلاً فعالاً ورخيص التكلفة، ينصح به مركز العلاج السريري لضحايا الاعتصاب، والأهداف الإنمائية المستدامة في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً، التابعان لمنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يدعو هذا الكتيب إلى التالي:

- من حق النساء الحصول على المعلومات الكاملة المتعلقة بكافة خيارات إنهاء الحمل، بما فيها منع الحمل الاضطرابي في المواقف الملائمة.
- يجب أن تكون مراكز توفير العناية الطبية على علم بالقوانين التي تتعلق بالإجهاض في الدول المضيفة، وعن توفر خدمات الإجهاض الآمن، إذا كان القانون يسمح به.
- في حال عدم توفر خدمات الإجهاض الآمن، يجب السماح للنساء بالحصول على الرعاية الطبية الكاملة، بما فيها الرعاية الطبية الطارئة للنساء اللواتي

نساء لا تتوفر مراكز التحاليل والتاريخ المرضي في مراكز الرعاية الصحية لتسجلها خدمات الإجهاض، وتاريخ الاعتصاب لتضمن معالجة العنصر الطبي من الاعتصاب عن طريق العلاج النفسي عبر العلاج النفسي المجتمعي من شأنه تعزيز الصحة النفسية والعنف الجنسي من شأنه تعزيز الصحة النفسية.

وموانع الحمل.

وتستخدم ميليشيا الجنجويد العنف بانتظام كسلاح حرب، وهو خرق صريح للقانون الإنساني الدولي، حيث تعتبر الأعمال المماثلة التي وقعت في رواندا

هناك العديد من حالات الاعتصاب الموثقة التي ترتكب ضد النساء، والتي عادة ما تقع عند خروج النساء لجمع الحطب أو الحطب أو لجلب الماء، أو خلال الحبس في دارفور وفي مخيمات اللاجئين في تشاد، وهناك حالات تخضع فيها النساء لممارسة الجنس قسراً مقابل الحصول على «الحماية» من قبل الشرطة أو المقيمين في المخيمات من الدكور.



مشرقة دارفور  
بها

وكانت فرق منظمة أطباء بلا حدود في غرب وجنوب دارفور قد عالجت ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥ ما يقارب الـ ٥٠٠ امرأة وقتاً، من اللواتي تعرضن للاغتصاب، حيث تعرضن لشحن تقريباً للاغتصاب المتكرر. وتمثل هذه الأرقام جزءاً بالغ الصغر من عدد الحالات الإجمالي التي تحدث على أرض الواقع، حيث أن النساء في السودان، كثيرهن من النسوة في مناطق الصراعات الأخرى، يرفضن الإبلاغ عن الحالات التي يتعرضن فيها إلى ممارسة الجنس بالإكراه خوفاً من العزلة والهجر والعار.

وبالبوسة جرائم ضد الإنسانية. إن على الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية العمل على تأمين الحماية للنساء من العنف الجنسي، وضمان الرعاية الطبية للنساء اللواتي يتعرضن له، وإعلام النساء والفتيات بحقوقهن، إضافة إلى توفير خدمات المشورة المناسبة اجتماعياً وثقافياً للنساء اللواتي في حاجة لها.

الإجهاض في تشاد قانوني فقط في حال وجود خطورة على حياة الأم وصحتها، أما في السودان، فيسمح بالإجهاض لإنقاذ حياة الأم، أو في حالة وفاة الجنين، أو إذا كان الحمل نتيجة اغتصاب تعرضت له المرأة، إذا شرط أن تعبر المرأة عن

وتؤدي واحدة من كل عشرين حالة اغتصاب إلى حمل غير مرغوب فيه، وعادة ما يهجر الأزواج زوجاتهم اللواتي تعرضن إلى الاعتصاب، إضافة إلى تعرض النساء لأمراض خطيرة مثل مرض «التهاب الحوض»، والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي مثل مرض «نقص المناعة البشرية» HIV.

وعادة ما يؤدي سوء التغذية، والصدمة النفسية والبدنية الناتجة عن التعرض إلى الاعتصاب، إلى الإخفاق في الحمل. وغالباً ما تلجأ النسوة إلى إجراء عمليات إجهاض غير آمنة، وذات تعقيدات خطيرة، نتيجة نقص الخدمات الصحية

تشغل تمرا إيفرتز منصب باحثة في منظمة إيباس (Ipas) وهي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على دعم النساء لممارسة حقوقهن الجنسية وحقوق الإنجاب (www.ipas.org).

بريد الكتروني: fetterst@ipas.org

١. نشر نشرات على الساء والفتيات في دورو
٢. ستمبر ٢٠٠٥ www.unicef.org spanish
٣. emeng darfur files.satan.unpaunicef.pdf
٤. مطبعة رصد حقوق الإنسان (Human Rights)
٥. Watch: العنف الجنسي ونتائجه، من المرحب دعيا في
٦. افرغى ونشاد نيسال إيفرغول ٢٠٠٥ http://brw.org
٧. background/africa/darfur0505 darfur0405.pdf
٨. www.who.int/reproductive\_health
٩. publications-clinical\_mngt\_survivors\_of\_rape

على مزودي خدمات الرعاية الصحية، أن يكونوا -على الأقل- جاهزين لمعالجة التعقيدات الناجمة عن عمليات الإجهاض غير الآمن، حيث يعد إجراء عمليات إفراغ الرحم لمعالجة عمليات الإجهاض غير الآمن، أو الإسقاط أو حتى الإجهاض المبكر، من أبسط الإجراءات الجراحية وأكثرها شيوعا في العالم إن الأعداد الكبيرة من النساء اللواتي يعانين أو حتى يمتن يمكن خفضها، لأن تكلفة توفير خدمات الإجهاض للنساء من اللاجئين والنازحين داخليا صغيرة للغاية.

يجب أن يأتي التغيير من المناصب العليا في الوكالات المانحة والوكالات العاملة. لأن حرمان النساء من حق النجول على إجهاض آمن وقانوني لحمل ناجح عن حلت اغتصاب والمعلومات المتعلقة به، يعتبر خرقا واضحا للقوانين القومية ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية.

يخضعن لمعاملات إجهاض غير آمن.

وتشير منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن مسألة توفير خدمات الإجهاض الآمن لا تتم مناقشتها في أي من مراكز الرعاية الطبية التي تستقبل المساعدات من وكالات الإغاثة العالمية. إضافة إلى عدم توفر أية دراسة لتطبيق معايير منظمة الصحة العالمية وموضوعة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث يترك الأمر لمبادرة مراكز الصحة، كي تحدد مراكز توفير الإجهاض 'الآمن' المحلية. ويبدو أن وكالات الإغاثة تعتقد بأنه ليس من المهم توفير خدمات الإجهاض الآمن، والمعلومات الدقيقة لضحايا الاغتصاب للاجئين والنازحين داخليا. ومن المحتمل، أن سياسات الولايات المتحدة المناهضة للإجهاض، قد ساهمت في الإحجام عن تأمين خدمات الإجهاض الآمن.

## العودة المجهولة إلى جنوب السودان

غريهام وود وجيك فيلان

من قبيلة البانتو مصدرا للزراع لعدة سنوات. وبسبب الماشية التابعة لذلكا أضرارا كبيرة في المحاصيل ومصادر الماء. وكانت الانقسامات العرقية بين «البانتو» و«النيليين» أحد أسباب العودة إلى الحرب في السبعينيات، ومؤخرا، كان هناك نزاع حاد بين السكان المحليين والمناطق المتجاورة والدنكانيين.

استقر عدة آلاف لاجيء عائد من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أبي، وأجبر الكثيرون على العودة بشكل غير آمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. استقر العائدون بسلام ولكنهم وضوا الكثير من الضغط على إيجاد المصادر المشتركة، ولا يمكن القول بأنهم «انتمجوا»، وأصبوا مكتفين ذاتيا.

حتى الآن، عادت نسبة ضئيلة من المهاجرين إلى السودان، ولكن هناك الكثير من التهديدات على استقرارهم، منها:

■ توفر الحديد من الأسلحة الخفيفة

■ قلة المياه التي تتأثر بزيادة عدد السكان: يزداد الطلب على نقاط المياه وبالتالي تزداد الخلافات بين المجموعات حول من سيتحكم بها

■ غالبا ما يستقبل الهاربون من أولئك الذين يقتلون أو أولئك الذين أجبروا على حمل السلاح أو أولئك الذين

مصطف عرب الذي هو -هي نفسه- شريكه في -من أشد المصدرة- وعثاء وحيدوية عرف في حسي وحيدوية الكونغو لشخص ضا -مجهول- ومحمدا -مقر- في حارة -مقر- دلتا كيك بصفتي -مقر- من مقر على -محمدا- -مقر- من -مقر- ان -مقر- -مقر- من -مقر- -مقر- -مقر- بشكل كاف.

أية محاولة لتحديد أعداد «العائدين» و«المقيمين» فحركات السكان ليست أحداث تحدث مرة واحدة وبالتالي تصبح قابلة للنسيان. وقد يكون العائد هو شخص نازح داخليا أو لاجيء أو مقاتل أو مخطوف. وبالرغم من أن مصطلحات «العائد» و«المقيم» تعتبر مصطلحات غير ثابتة بدون قيمة تحليلية، إلا أنها يمكن أن تكون مصطلحات خلافا للبلد وأولئك

المصنفين بموجب هذه المصطلحات في وكالات القوة، والسلطات الحكومية والزعماء المحليين. مفاهيم «العودة» و«(عادة) التعايش» بعيدة كل البعد عن البساطة عندما يعود العديد من المهاجرين إلى أماكن العيش الجديدة.

ومن المتوقع أن تجتذب بلدة ماريدي أعداد كبيرة من العائدين والمقاتلين السابقين مما سيتسبب بزيادة الطلب على العديد من الموارد والمواد النادرة جدا. وتحتوي ماريدي على أعداد كبيرة من النازحين داخليا جاؤوا منذ زمن وخصوصا قبيلة البور دينكا. وقد كان وجود هؤلاء المزارعين النيلييين بين السكان الزراعيين

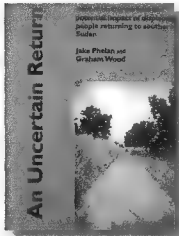
ودرس تقرير لمنظمة أوكيندن غير الحكومية الدولية في بريطانيا التأثير الحالي والمحتمل للعائدين إلى غرب إكواتوريا، وتأثيرات العائدين على الموارد المائية، وكيف ينظر المقيمون إلى العائدين والمسؤولية المحتملة المحددة بين أولئك الذين بقوا، وأولئك الذين قتلوا وأولئك الذين تركوا.

ويتمس التاريخ الحديث للمنطقة بالحركة، فقد كانت نتائج القتال من أجل المدن مثل مريدي الذي أدارته الحكومة السودانية شديدة التدمير جدا وأدت إلى تزيق العديد من العائلات. وعندما سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقع استقرار نسبي، وبالرغم من ذلك أدى التهم، والخوف من التجنيد أو الإختطاف من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقصف الجوي من قبل الحكومة السودانية إلى هجرة الآخرين. وقد يكون بعض الناس غير مجبرين على الهجرو «بالقوة» لكنهم انتقلوا لينضموا إلى عائلاتهم أو غادروا تحسبا من اقتراب النزاع.

تعدّ الحركة الهائلة لأعداد السكان من

مستقل. المؤلفون الإلكترونيون.  
wood@ockenden.org.uk  
jakephelan@hotmail.com

هذه المقالة هي ملخص لتقريرها المقدم في شهر كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦ بعنوان «العودة المشكوك فيها» التي ستجدها على الموقع: [www.ockenden.org.uk/temp/UncertainReturnPDF1.pdf](http://www.ockenden.org.uk/temp/UncertainReturnPDF1.pdf)



للحصول على آخر المطبوعات حول السودان، الرجاء الاطلاع على الموقع: [www.reliefweb.int](http://www.reliefweb.int)

١. راجع مقال بول ميرفي في نشرة الهجرة القسرية، العدد ٢٤ والمساعدة على عودة النازحين من الفلتكون، [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR24/FMR2417.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR24/FMR2417.pdf)

توقعاتهم ومخاوفهم ليتمكنوا من مساعدة الأشخاص النازحين على الانتماء.

إذا رأى الناس في الجاليات المتقبلة منكم ملغومة من السلام الذين لنظفروه مطولاً، عندها ستكون العودة والانتماء أسهل بكثير. وهذا سيكون الحال خصوصاً إذا شعر السكان بالمنافع قبل أن يبدأ عدهم بالتزايد بشكل ملحوظ وإذا أعلنت الأرض مقبلاً لاستقبال المعتدين. ولكن وبسبب الاتجاملات الحالية، قد يبدو هذا الأمر صعب الحثوث.

أشار بحثنا إلى الحاجة إلى:

- استثمار خارجي كبير للبيئة التحتية
- الاعتراف بأن العودة المهاجرين إلى منازلهم لم يكن أبداً أمراً بسيط
- التخلي عن التصنيف البسيط
- دعم السلطات المحلية والمجتمع المدني لتطوير بيئة تتمتع بسلام ثابت
- توفير فرص رسمية وغير رسمية تعليمية للكل
- الإدراك الدائم لاحتمالية إنسلاخ النزاعات المحلية ذات النتائج الأوسع
- تأمين الحماية الكافية للكل وضمان حصول كل المهاجرين على حق اختيار إمكانية وقت العودة

■ إشارة فكرة «العودة» تعني نهاية الحركة. يحفظ الكثير بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المحلية التي مكونات حيوية لإنسلاخات الإغالة.

جراهام وود هو مدير السياسات في مؤسسة أكتندن العالمية. وجاك فيلان هو مستشار

يعانون من الهجمات القبلية، وخاصة أولئك المهاجرين السابقين الذين يتمتعون بدرجة من التعليم يشعرون بأن بإمكانهم الاستفادة بشكل جيد من النفقات أو السلام

■ نسب مرض الإيدز في ارتفاع: وقد تؤدي الأعداد الكبيرة من المعتدين إلى إحلال المزيد من التوترات.

قد تجلب عودة السكان معها الحافز للتغيرات الاجتماعية الإيجابية. وبالرغم من ذلك مثل هذه التغييرات قد تعتبر كفرص أجنبية وبالتالي متقبلاً بشكل سيء. متجلب عودة الأشخاص المرحلين تغييرات عميقة قد تزيد حتماً من التوترات وسط ملتقى الهيئات المتغيرة والقيم الاجتماعية.

تعتبر الدراسات التقديرية لأعداد المعتدين المعدة لأغراض التخطيط مفيدة ولكنها خاطئة قليلاً وهناك سبب للتشكيك في هذه الفرصيات حول المقياس والتوقيت المتوقع لرجوع المعتدين، فمن الصعب التغلب على القيود الاثنين الرئيسية على العودة التي حددها الاستبيان الذي نفذته المنظمة الدولية للهجرة، وهي قلة الأموال ووسائل النقل – بسرعة.

إعادة الانتماء هو مفهوم ثقيل الفهم، ويؤكد بقوة على المعتدين: الأعداد الهائلة للنازحين التي تحتاج إلى استيعابها في قبال مجتمع فعال، يشبه نوعاً ما قطعة الإسفنج. ولم تلتصق تصورات المقيمين للمعتدين الانتباه الكافي للهيئات السياسية أو الأكاديمية إلا أنه من الضروري فهم

## السودان: التوقعات والآمال الغير مؤكدة

تيم موريس

المتحدة التي طال انتظارها بدت وكأنها قد تأجلت لأبد. والبعثة الأفريقية القوية المتواجدة في السودان والمكونة من ٧٠٠ عنصر كان ينقصها الموارد الضرورية لكبح التدور المتواصل للوضع الأمني وأعمال اللصوصية المنتشرة وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف المتحاربة. وتقدر اليونيسيف أن هناك ما يقارب النصف مليون نسمة في شمالي وغربي دارفور بحاجة للمساعدة الإنسانية ولا يمكن الوصول إليهم بسبب الصراع الدائر هناك. وعمل انعدام الأمن ونقص التمويل المادي على تقييد عملية تمديد

إن رفض الخرطوم بالسماح لـ «يان إيفلاند»، منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة، بزيارة دارفور – وطرد مجلس اللاجئين النرويجي من المنطقة المفعمة بالمشاكل – هو دليل آخر على مساعي حزب المؤتمر الوطني الحاكم لاحتواء المشاركة الدولية في السودان.

١٨٠,٠٠٠ نسمة قد لقوا حتفهم في العنف الدائر وأن قرابة المليونين قد أجبروا على الهروب من منازلهم.

وحتى من قبل أن يتم منع إيفلاند من زيارة الخرطوم أو دارفور في أبريل ٢٠٠٦، فإن عملية نقل مسؤولية حفظ السلام في دارفور من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم

لقد نشب النزاع في دارفور في بداية عام ٢٠٠٣ عندما قامت حركة تحرير السودان وحركة المساواة والعدالة، الأصغر حجماً بإشهار السلاح في وجه حكومة الخرطوم التي يهيمن عليها العرب، ورد حزب المؤتمر الوطني بدعم الميليشيا العربية المعروفة بقوات جنجويد، ويترد المعلنون في المجال الإنساني أن أكثر من

وإبان عودة إيفلانند من السودان، فقد كتب قائلا إن المجتمع الدولي يبدو «متوانيا» في التقدم على هذه الساق الأخيرة في ماراتون إحرار السلام والأمن والرخاء في أكبر دول أفريقيا... لقد رأيت اهتماما متضائلا في السودان هذا العام ... هذه هي حقا لحظة الصدق لإظهار العطف والتضامن الدولي مع السودان».

للحصول على المزيد من المعلومات عن السودان، يرجى الاطلاع على العدد رقم ٢٤ من نشرة الهجرة القسرية  
[www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR24/FMR24full.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR24/FMR24full.pdf)

www.crisisgroup.org home getfile.cfm?id=21289&tid=4055&type=pdf&l=1

المتزايدة على الأرض وتعزيز الانقسامات داخل الثوار التي أدت إلى تعثر محادثات السلام في العاصمة النيجيرية أبوجا. ويحصر الحزب الاشتراك الدولي في اتفاق السلام الشامل على نحو مشابه وذلك بتنفيذه الانتقالي لعناصر الاتفاق دون السماح بإضعاف سيطرته على السلطة - وخاصة سيطرته على عتدات النفط - ودون السماح لأي تغيير جذري على طريقة حكم البلاد. وظل المجتمع الدولي ملتزما الصمت لوقت طويل، وكان شديد على الرقابة وضعيف في المتابعة والمواصلة، ولم يعتنق دوره بعد ككفيل لاتفاق السلام الشامل، ولا يرال وخاصة الدول الرئيسة المشتركة في مفاوضات اتفاق السلام الشامل - يعتبر لطريقة ثابتة ومنسقة لإلزام أطراف الاتفاق بالتزاماتهم الخاصة بهم، وخاصة حزب المؤتمر الوطني».

برامج المساعدة الإنسانية ووصولها إلى المناطق الريفية والثلاثية، مما يفاقم من «أثر جذب» المخيمات للنازحين لأن المجتمعات الريفية تهجر قراها.

ويصف إيفلانند الموقف بأنه «أداة تنكير مخفية» لعام ٢٠٠٤، عندما تم منع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية من الوصول إلى دارفور عندما كان الموقف هناك من أسوأ ما يكون، قائلا: «إن هذا يتجلى في المشاكل اليومية التي يواجهها زملائي في دارفور، وهم يحاولون إطعام حوالي ثلاثة ملايين نسمة من سكان دارفور بما ألفنا طريق الإمداد الخاص بهم».

وفي تقييم قاس أجرته مجموعة الأزمات الدولية، فهي تلاحظ أن حزب المؤتمر الوطني قد أقصى المجتمع الدولي عن دارفور من خلال تسهيل الفوضى

عائلة لاجئة من دارفور يكون أمام خيمتهم في مخيم  
 في تشاد في شرق تشاد



# حقوق جديدة لرد السكن والعقارات والأرض

سكوت ليكي

تمثل مبادئ بنبرو وألمة المصعدة دليلاً على وصية بحقوق  
رد السكن والأرض والعقارات المرحومة.

القضايا الفنية لسجلات الإنسان والأرض  
والممتلكات، وحقوق المستأجرين ومن  
ليس لهم أملاك، ومسألة المقيمين  
الأخريين.

تطبيق مبادئ بنبرو

توضح الحالات التالية مدى توسع مشكلة  
الطلبات المتعلقة لرد الممتلكات، وتضرب  
أمثلة للمواقف التي يمكن أن يؤدي تطبيق  
مبادئ بنبرو إلى تقديم وسائل بناءة  
لتبسيط الحل العادل لهذه المشاكل.

**أفغانستان:** إن النزاعات المستمرة على  
الأراضي، والمصادرات غير المشروعة  
لأراضي المالكين، وحقوق الملكية  
الغامضة، والأنظمة القانونية المزبوجة  
(العرفية) (المعاصرة)، وعدم أملاك  
الأراضي، ونقص الأراضي، والتمييز  
ضد النساء، والنقص السائد لإجراءات  
التعويض الفعالة أدت إلى عجز مئات  
الآلاف من المالكين عن العودة إلى  
ديارهم.

**أذربيجان:** إلى الآن لا يزال هناك أكثر من  
٥٢٥ ألف نازح أذربيجاني، ممن أجبروا  
على الهرب من ديارهم وأراضيهم أثناء  
نزاع ١٩٩٢-١٩٩٤ الذي دار حول  
ناغورنو وكاراباخ. ولا تزال مطالبهم هم  
٢٠٠ ألف أذربيجاني، ممن هربوا من  
أرمينيا وقد غرض عليهم التجنيس في  
أذربيجان، بتعويض العقارات والإسكان  
علاقة دون حل.

**بوتان:** يعيش نحو ١٠٥ ألف لاجئ  
بوتاني في مخيمات للاجئين شرقي نيبال  
منذ عشرين من الزمان، وخرم الكثير منهم  
من جنسياتهم بشكل تسفي قبل طردهم  
من بوتان، وتشير التقارير المؤخرة أنه  
تم توزيع الكثير من منازل وأراضي  
اللاجئين على مقيمين آخرين.

**بوروندي:** أدى وجود ٢٠٠ ألف نازح  
وعودة ١٠٠ ألف لاجئ إلى ارتفاع  
أسعار الأراضي بشكل هائل، وازدياد  
النزاعات على الأراضي وحالات التوتر  
التي منعت ممارسة حقوق رد المسكن  
والممتلكات.

**كرواتيا:** يعجز ١٠٠ ألف لاجئ صربي  
عن العودة إلى منازلهم الأصلية في

والممتلكات تنصدر جدول أعمال السياسة  
بسرعة كبيرة، وفي العقود الأخيرة، تم  
الاعتراف بحق رد الممتلكات وجرى  
تطوير وتنفيذ القوانين والإجراءات في  
أجواء ما بعد النزاعات مثل البوسنة  
والهرسك، وكوسوفو وطاجيكستان،  
وبعد زوال الأنظمة الفاشستية في بلاد  
مثل جنوب أفريقيا والعراق وبعد زوال  
الأنظمة الشيوعية في بلاد مثل ألمانيا  
الشرقية، ولايتيا، وألبانيا. وأثناء هذه  
العملية تمكن الملايين من النازحين من  
العودة وإعادة أملاك منازلهم وأراضيهم  
وممتلكاتهم السابقة والإقامة فيها. وبينما  
قد تؤدي الكثير من هذه العوامل إلى  
بذور هذه المعايير العالمية الجديدة  
حول حقوق رد المنازل والممتلكات،  
فربما كان تقارب برامج رد الممتلكات  
على المستوى القومي، بالإضافة إلى  
وعي عالمي متوسع حول مخنة من لم  
يجرروا أي تقدم في المطالبة بحقوق رد  
الممتلكات، هي القوى المحركة الرئيسية  
وراء تبني مبادئ بنبرو.

وبعد سنوات من النقاش – ومخلفات  
الخبراء الأطراف في برامج رد الممتلكات  
في أماكن مثل كوسوفو وغواتيمالا  
– تبنت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية  
حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مبادئ  
بنبرو في ١١ أغسطس ٢٠٠٥. فهذه  
المبادئ تقدم توجيهات عملية للحكومات  
وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي  
الموسع حول أفضل الطرق لمعالجة  
القضايا القانونية والفنية المعقدة التي  
تكتنف موضوع رد المنازل والأراضي  
والممتلكات، وتبرز الإطار المعاييري  
الدولي في مجال حقوق رد المسكن  
والممتلكات، وهي راسخة جيداً في حقوق  
الإنسان الدولية والقانون الإنساني القانونيين  
حالياً. وتشدد المبادئ على حقوق الإنسان  
القائمة وتطبقها على مسألة رد المسكن  
والممتلكات تحديداً، وتفضل الأشياء التي  
يجب على الدول القيام بها بصد تطوير  
المؤسسات والإجراءات الوطنية لرد  
المسكن والممتلكات وضمان وصول  
كل النازحين إليها، وتشدد على أهمية  
التشاور ومشاركة النازحين في عملية  
صنع القرار، وتلخص سبل التعامل مع

«إلى أفضل حل لمخنة الملايين من  
النازحين حول العالم ينحرف بصماتة  
حصولهم على حق العودة بحرية  
إلى بلادهم وأن تعاد لهم مساكنهم  
وعقاراتهم التي خرموا منها خلال  
فترة نزوحهم، أو تعويضهم عن أي  
عقارات لا يمكن إرجاعها لهم. وهذا  
الحل هو أكثر الحلول المرغوبة  
وأكثرها استدامة واحتراماً.»  
بابلو سيرغيو بنبرو، مقرر الأمم  
المتحدة الخاص لشئون رد السكن  
والممتلكات

إن التجارب القليلة التي يمر بها النازحون  
أكثر تشديداً من اضطرابهم لمغادرة  
منازلهم، وفي كل عام لا يبقى أمام  
الملايين من الناس خياراً آخر سوى  
الفرار من منازلهم وأراضيهم وممتلكاتهم  
رغم أنهم، ومهما كان سبب النزوح  
فهو أمر شنيع ومهيج دائماً، وقلماً يكون  
لفترة قصيرة من الزمن. والملايين  
من اللاجئين والنازحين الذين هم بأمس  
الحاجة للعودة إلى أوطانهم عاجزون عن  
تحقيق ذلك، والسبب هو أن السلطات  
المتعلقة والأطراف الدولية لا تتعامل  
بالمستوى المطلوب من الجدية مع قضايا  
رد الحقوق.

وحتى وقت قريب، كان الطرف الفائز  
في النزاع المسلح يعتبر أراضي منازل  
وأي ممتلكات أخرى للطرف «الخاسر»  
من جزءاً من «غنائم الحرب»، وبالرغم  
هي أن قوانين النزاعات المسلحة تنص  
صراحة على منع تدمير الممتلكات  
ومصادرتها بشكل تسفي، فإن حق  
تعويض الناس الذين اضطروا لمغادرة  
منازلهم تم تجاهله عملياً إلى حد كبير،  
فالحكومات والهيئات الإنسانية على حد  
سواء ركزت جهودهما على إيجاد ملاذ  
بديل ومخاطبة الاحتياجات الفورية  
لللاجئين والنازحين.

ومع ذلك فإن قضية رد المنازل والأراضي

مناقشة اقتراحات بتأسيس لجنة  
لحل المطالبات الخاصة برد  
الممتلكات.

**السودان:** يجري تطبيق اتفاقية  
سلام الشمال والجنوب ولكن عدم  
وجود اليات التعويض، والنزاعات  
المعلقة حول الأراضي، والتمييز  
ضد النساء، وعدم الاعتراف  
بالحقوق العرفية كلها تمنع الكثير  
من العائدين من العودة إلى منازلهم  
وأراضيهم الأصلية.

**التبت:** يحتفظ حوالي ١٢٥ ألف  
لاجئ في الهند ونيبال بحقوق  
خاصة برد المنازل والممتلكات  
لمنازلهم وأراضيهم السابقة في  
المناطق الواقعة تحت الولاية  
الصينية منذ عام ١٩٥٩.



هائلة تفتش صمم ابقاض بينهم الذي دمره التوتشي في علة،

**تركيا:** على الأقل هناك مليوني  
كردي ممن رحلوا بالقوة أو هربوا من  
النزاع المسلح في شرقي تركيا لا يزالون  
نازحين. وعلى الرغم من الأحكام الكثيرة  
التي أصدرتها المحكمة الأوروبية لحقوق  
الإنسان لصالحهم، لا يستطيع الكثيرون  
منهم العودة إلى منازل وأراضيهم  
الأصلية.

**الصحراء الغربية:** بعد مرور ثلاثة عقود  
على النزوح إلى مخيمات في الجزائر،  
لا يزال أكثر من ١٠٠ ألف من أهالي  
الصحراء الغربية يحتفظون بمطالبات لرد  
منازل وأراضيهم وممتلكاتهم السابقة.

لقد عمل مركز حقوق الإنسان وحالات  
الإخلاء مع معهد وأطمن للدراسات  
الدولية بجامعة براون - بدعم مالي من  
مفوضية الأمم المتحدة السامي لشئون  
اللاجئين ومجلس اللاجئين النرويجي  
- لتسقيق عملية المراجعة التي أدت  
إلى التنبؤ الرسمي بمبادئ بينيرو. وينفذ  
مركز حقوق الإنسان وحالات الإخلاء  
سلسلة فعاليات شاملة للدفاع القانوني  
ونشاطات تدريبية ودعائية على أساس  
الإطار الذي تقدمه المبادئ. ونحن نتطلع  
إلى الاستمرار في العمل مع شركائنا  
عبر العالم لمنع اللاجئين والنازحين في  
كل مكان الأمل في رد ممتلكاتهم.

سكوت ليكي هو مدير مركز حقوق الإنسان  
وحالات الإخلاء، والبريد الإلكتروني:  
scott@cohre.org. للحصول  
على المزيد من المعلومات حول مبادئ  
بينيرو، تفضلوا بزيارة الموقع التالي:  
www.cohre.org/downloads/  
principles.pdf

من روما في عداد النازحين ويعيشون في  
ظروف مفرقة.

**ليبيريا:** على الرغم من اتفاقية السلام  
عام ٢٠٠٣، لا يزال أكثر من النصف  
مليون نازح في ليبيريا ممنوعين من  
العودة إلى ديارهم بسبب النزاعات  
القائمة على الأرض، وعدم مساواة  
المرأة في الوصول على حقوق  
الميراث، ونقص المنازل في الأماكن  
الأصلية للنازحين.

**بورما (ميانمار):** إن عمليات مصادرة  
الأراضي، والتدمير المتعمد للقرى،  
وإنكار الحقوق العرفية للأرض ساهمت  
في نزوح مليون شخص ونصف مليون  
لاجئ.

**فلسطين:** وفي أحد أكبر مشاكل تعويض  
المساكن والأرض والممتلكات في  
العالم، يحتفظ نحو خمسة ملايين لاجئ  
فلسطيني بمطالبات قانونية لرد منازلهم  
وأراضيهم الأصلية التي طردوا منها منذ  
عام ١٩٤٨. وأعاد مجلس الأمن في الأمم  
المتحدة وقرارات الجمعية العامة التأكيد  
على هذه الحقوق على نحو متكرر، وفي  
النهاية لا يزال اللاجئين الفلسطينيين  
كافة يحملون مصوك التملك، والمفتاح،  
والصور، والأدلة الوثائقية الأخرى التي  
تبرهن على حقوقهم في المنازل. ويجادل  
الكثيرون حول عدم إمكانية حدوث سلام  
عملي حتى يتم مخاطبة القضايا القائمة  
لرد المنازل والممتلكات.

**سريلانكا:** يعجز حوالي ٣٥٠ ألف نازح  
عن العودة إلى منازلهم حيث تجري

كرواثيا بسبب مزيج من عدم رغبة  
السلطات في كرواتيا في إزالة المقيمين  
الأخرين من منازل اللاجئين وإقصاء  
الصرب من البرامج الحكومية لترميم  
المنازل.

**قبرص:** يعتقد الكثير من المحللين أن  
الفشل في ضم أليات تعويض المنازل  
والمعارات المستوي عليها في ١٩٧٤ أدى  
إلى رفض اليونان خطة سلام  
قبرص التي توسطت بها الأمم المتحدة  
عام ٢٠٠٤.

**الكونغو:** إن الأنظمة المزدوجة للأرض،  
وعدم القدرة على الوصول إلى المحاكم  
لاسترداد الممتلكات، واحتلال المقيمين  
الأخرين لأراضي النازحين يستمر في  
منع العودة المستدامة لأحد أكبر تجمعات  
النازحين في العالم.

**إيران:** تم تقديم حوالي ٣٧ ألف طلب  
تعويض للمنازل والممتلكات من  
الأشخاص الذين نزحوا ما بين عامي  
١٩٦٨ و٢٠٠٣ إلى لجنة المطالبات  
المتعلقة بالممتلكات في العراق، وهذه  
اللجنة تعاني من نقص في العاملين  
والتمويل وحصلت على أوامر قضائية  
في ٦٠٠ قضية فقط.

**كوسوفو:** قامت مديريةية الإسكان  
والممتلكات في كوسوفو، التي تديرها  
بعثة الأمم المتحدة هناك، بإصدار قرارات  
في كل مطالب التعويض تقريبا. ومع ذلك  
لا يزال أكثر من ٢٠٠ ألف من صرب  
كوسوفو نازحين في إما كوسوفو أو  
الصرب ومونتينيغرو، ولا يزال الآلاف

# المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والنازحون داخلياً وما بينهما

تيم مورييس

في ديسمبر ٢٠٠٥ صيف النحة الدائمة المنسركة بن  
الوكالات مجموعة من الالاب لملعبه لمر غاب عن الانسكبات  
السانية حو اوضاع النازحين االاب والنازحين كيف سعمل هذه  
الوكالات؟

الرئاسة إلى دعم منسقي الأمم المتحدة  
والمظلمات الإنسانية المقيمين لضمان  
تنسيق استجاباتهم.

صممت الترتيبات الجديدة، التي دخلت  
حيز التنفيذ في ١ يناير/كانون الثاني  
٢٠٠٦، لتزويد أقصى حد من التوقعات  
والمسؤولية المطلوبة من الرد الجماعي  
على قضايا النازحين داخلياً. وفيما يخص  
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين، فإنهم لا ينطبقون على عمليات  
اللاجئين الموجودة. أو قرارات المفوضية  
السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
الرئيسية المتعلقة باللاجئين - ولكن  
سيكون لديهم تأثيرات بعيدة المدى على  
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين، وخصوصاً في حالات النزوح

تطور النهج العنقودي كاستجابة على  
توصية رئيسية لتقرير ردود المنظمات  
الإنسانية، وهو تقرير مستقل أعدته جابين  
إيجلند، منسقة طوارئ الإغاثة التابعة  
للأمم المتحدة. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥  
حدد رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة  
بين الوكالات ٣ المسؤوليات العالمية  
للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى.  
وعينت المفوضية السامية للأمم المتحدة  
لشؤون اللاجئين مجموعة رئيسية ثلاث  
قضايا للنزوح الناتج عن النزاع، وهي:  
ملجأ الطوارئ وتنسيق وإدارة وحماية  
المسكرات. واتفقت كل مجموعة قيادية  
على أن تكون «المرفا الأولى للمعالجة»  
و «مزدود الخيار الأخير» داخل هذا  
القطاع/ المجموعة. وتهدف المجموعات

سيقدم التقييم المستقبلي لهذه العملية التوجيه  
حول كيفية تطبيق نهج المجموعات القيادية  
عند ظهور الرد الأولي على الكوارث  
المفاجئة. وقدمت الصوصل، حيث استخدم  
هذا النهج كثيراً، كدولة تجريبية أخرى  
أمام رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين  
الوكالات في اجتماعهم الذي عقد في  
أبريل. وتعتبر نيبال وكولومبيا احتمالات  
أخرى ستقيم طريقتهم العملية في تطبيق  
النهج العنقودي. وقال رؤساء اللجنة الدائمة  
المشتركة بين الوكالات بأن النهج العنقودي  
سيكون هو إطار رد المنظمات الإنسانية في  
كل «حالات الطوارئ الجديدة الهامة».

وعند قيادة المجموعة، يجب أن تتأكد  
المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين بأن التقديرات والإستراتيجيات  
قد طبقت ضمن مناطق مسؤوليتها. وهذا  
لا يعني أن كل حالات المفوضية العليا  
للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستعمل  
لوحدها أو تطبق كل النشاطات العملية.  
ويأتي دور المفوضية العليا للأمم المتحدة  
لشؤون اللاجئين في التأكد من أن الممثلين  
الأخرين يواجهون النشاطات التي تقع  
ضمن المجموعة بحسب قدراتهم، وأن  
التنويل الإضافي متوفر أو على الأقل  
مطابق، بحيث توجد فحوات في القدرات  
بين أعضاء المجموعة ككل. وفيما لا يمكن

المجموعة	قيادة المجموعة
١ الإمدادات	برنامج الغذاء العالمي
٢ اتصالات الطوارئ	مكتب التنسيق بين المنظمات الإنسانية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الملك للعاملين) اليونيسيف (خدمات البانات العامة) برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (خدمات الاتصالات العامة)
٣ تنسيق وإدارة المخيمات	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - للنزوح الداخلي الناتج عن النزاعات المنظمة الدولية للهجرة - للنزوح الداخلي الناتج عن الكوارث الطبيعية
٤ ملجأ الطوارئ	الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٥ الصحة	منظمة الصحة العالمية
٦ التغذية	اليونيسيف
٧ الماء، والتصريف الصحي، والنظافة	اليونيسيف
٨ الاتعاش المبكر	برنامج الأمم المتحدة للإنعاش
٩ الحماية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - للنزوح الداخلي الناتج عن النزاعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، واللجنة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان - للنزوح الداخلي الناتج عن الكوارث الطبيعية

الأخرين. واحتاج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى التأكيد من أن برامجها للنازحين داخليا تدرج أيضا في نهاية الحال ضمن المنهج الشمولي.

قدمت دراسة ردود المنظمات الإنسانية ونهج القيادة العنقودية الناتج عنها فرص فريدة للمجتمع الدولي لتحسين سبل تأمين الحماية والمساعدة للنازحين داخليا عندما تأكدت من تحديد وكالات رنسية تعمل الآن مع القطاعات الهامة، وذلك لأنه في الماضي لم تحصل أي وكالة المسؤولية بشكل منظم.

ويقدم النهج إحدى «أعمدة» الإصلاح الإنساني الثلاثة تحت قيادة منسق إغاثة الطوارئ، وهـم الأول زيادة التوعية وتأثير رد فعل النظم، أما المودين الآخرين فهما توسيع الطوارئ المركزية التي تدور حول الأمان، وهـو الآن الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وتقوية نظام منسقين المنظمات الإنسانية. وتهدف جهود الإصلاح هذه إلى التعزيز المتبادل للتأكد من تجنب حالات مثل رد المنظمات الإنسانية الذي جاء بعطيان وغير منظم في دارفور في المستقبل (بقر ما يمكن لمجتمع المنظمات الإنسانية التأثير على هذا الوضع). وستحتاج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى معالجة هذا التحدي الجديد بروح الشراكة الحقيقية والالتزام والتشاور مع كل أصحاب المصالح الرئيسيين بما فيهم المنظمات غير الحكومية، والحكومات المضيفة والمترقبين.

تيم موريس هو محرر مشارك في دراسة الهجرة القسرية. البريد الإلكتروني: [fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk) للمزيد من المعلومات، راجعوا

<http://ochaonline.un.org/cap/webpage.asp?Page=1355>

١ هيئة جمع نشر وكالات الأمم المتحدة، والمصليب الأحمر. حركة الهلال الأحمر، وثلاثة من الاتصالات لمالية من مسدحت غير حكومية (المصليب الأحمر للوكالات النشطة، والهيئة للتشغيلية لرد (الإنساني)، والبيت الدولي والمساعدة الإنسانية للهجرة لتزويد من المعلومات حول اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

[www.humanitarianinfo.org/iasc](http://www.humanitarianinfo.org/iasc)  
www.refweb.int/library/documents.2005  
ocha-gen-02sep.pdf  
٢ منتدى رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي منتدى كل الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أو مستقيد

<http://ochaonline.un.org/ocha2006/chap6>

٣ [www.jcva.ch/cgi-bin/browse.pl?doc=doc00001467](http://www.jcva.ch/cgi-bin/browse.pl?doc=doc00001467)

٤ روجع جورد مارتون، مشكلة النازحين داخليا الجديد

المعلق، الترجمات الجديدة [www.interaction.org/library/detail.php?id=4582](http://www.interaction.org/library/detail.php?id=4582)

لم تحصل المنظمات غير الحكومية على المعلومات الكافية لمعنى مفهوم النهج العنقودي بالضبط، ولماذا يطبق وكيف يجب عليهم دعمه.

ليس واضح أنكنت الوكالة المعنية كـ«مزود للفرصة الأخيرة» هي من سيقدم إلى الخطوة التالية عندما تحصل على المصادر المطلوبة في الحقيقة: لأن المنظمات غير الحكومية التي استجابت للزوال الباكستاني كانت غير متأكدة من معنى التعبير.

يعتبر المنهج العنقودي نهج يركز على الأمم المتحدة وقد طور دون اعتبار كافي لهيكلية المنظمات غير الحكومية أو للرعاة.

موظفون المنظمات غير الحكومية المرتبطون يحدد من المجموعات المختلفة قد ينجون أنفسهم يركضون من اجتماع لأخر.

بعض وكالات الأمم المتحدة التي تقود المجموعات لا تمتلك القدرة التشغيلية لتنفيذ الأدوار الموكلة إليها أو خيرة العمل مع المنظمات غير الحكومية.

لا توجد مجموعات للتعليم. دور وتدخل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية غير واضح.

تعمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على إعداد بعض الألة التوجيهية التي ستؤكد ببساطة على أن المنهج هو أكثر من مجموعة «اجتماعات». وعلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إعادة توجيه دوره في مساعدة منسقي المنظمات الإنسانية للمجموعات والتأكد من الحصول على الاستجابة العامة.

تحديات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إن تقديم نهج قيادي بين الوكالات العنقودية يستلزم إعادة تفكير وإعادة تنظيم داخليا ضخم بالإضافة إلى توفير المصادر الإضافية لمنع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الإمكانات لتواصل الالتزام بمسؤولياتها. وتحاول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التأكد من أن جهودها في تمويل عمليات النازحين داخليا المستقلة لا تؤثر سلبيا على تمويل البرامج واللاجئين المقيدين. وفي النهاية، على أية حال، يجب أن يصبح برنامج النازحين داخليا عنصر مكمّل لجهود المفوضية السامية

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمع التبرعات. ولن يكون هذا تغيير رئيسي في الوقت الذي تحاول فيه المفوضية السامية سلبيا على تمويل البرامج واللاجئين المقيدين. وفي النهاية، على أية حال، يجب أن يصبح برنامج النازحين داخليا عنصر مكمّل لجهود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة برامج حلول مبنية بشكل لا يوجد فيه تمييز ومبني على أساس المنطقة، ومن المنفعة المتساوية بين اللاجئين، والنازحين داخليا والجلاليت المضيفة والمساكن المتأثرين

أن يرد الممثلون الآخرون بواقعية، يجب أن تهيأ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتتصرف كـ«فرصة أخيرة» وتنفذ نشاطات أولوية، وبالتالي تحث على التمويل كذلك يجب أن تطور المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرة قيادتها لتنفيذ مسؤولياتها في الحماية، وملاجئ الطوارئ وإدارة وتنسيق المخيمات.

تحديات عمليات التنفيذ

نتجت العملية التي أدت إلى صياغة النهج العنقودي، ودراسة ردود المنظمات الإنسانية، من مناقشات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في نيويورك وجنيف. وكان يعتبر النهج العنقودي هو النهج الأساسي بعد أن ظهرت الكثير من الدروس من تجربة باكستان. ولكن كل حالة دولة ستكون مختلفة لذا هناك حاجة للمرونة، بحسب أفضل استجابة لكل وكالة على أرض الواقع. ونقلت أنطوني جارتز، المندوب السامي لاجئين، بقى تطبيق النهج العنقودي بشكل مختلف بقيادة النهج العنقودي بحاجة إلى تعديل ليتناسب مع واقع الحالة التي يعيشها فريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أرض الواقع، ولا يمكن أن تطبق بشكل صارم. وفي نفس الوقت، فإن مفهوم فرق العمل الدائمة المشتركة بين الوكالات ما زال يتطلب المزيد من توضيح، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بقبضاء مثل تمثيل المنظمات غير الحكومية وسلطة اتخاذ القرارات. وتبقى مشاركة المنظمات غير الحكومية في فرق دول الأمم المتحدة متناقض وضعيف على الرغم من وجود توصيات قدمت في دراسة ردود المنظمات الإنسانية.

وفي الوقت الذي تأخذ فيه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مركز الصدارة في حماية وإعداد ملاجئ الطوارئ وتنسيق وإدارة العمليات، تدوي أيضا أن تكون شريك بناء في المجموعات الأخرى التي لا تلعب فيها دورا رئيسيا.

وسيكون للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورا خاصا في دعم عمل مجموعة الإنعاش المبكر التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للإعانة للوصول إلى حلول وحماية مبنية ومستمرة في حالات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث.

وقد طورت المبادرة بشكل سريع جدا إلا أنه ما زال هناك العديد من الجوانب التي تحتاج إلى دراسة. وقد حصل البرنامج على الدعم والتعاون ولكنه أيضا نال درجة كافية من الشك. وقد أبدت بعض المنظمات غير الحكومية، بما فيها الائتلافات التي تمثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تلك المخاوف:

# المفوضية الأوروبية تركز على «الأزمات المنسية»

سايمون هورنر

EUROPEAN COMMISSION



Humanitarian Aid

تولي المفوضية العامة المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية، وهو قسم المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية، اهتمام خاصاً لمساعدة أصحاب الأزمات المنسية التي غالباً ما يسهو المجتمع الدولي عن التفكير فيها. في لمنحى لسمات عدة وحتى أكثر.

المفوضية بتطوير مجموعة من الأساليب لتحديد مثل تلك الأزمات، ولذلك يعتبر هذا القسم هو المانع الرئيس في الكثير من منطلق الأزمات الإنسانية المخفية عن الأنظار في العالم.

النزوح طويل الأجل يندرج في طيات إنسانيات

ليس من المفاجئ أن نجد أن النزوح الإنساني غالباً ما يكون عنصراً أساسياً في مناطق الأزمات المنسية في العالم، فالإعلام سيبت التقارير حول الأعداد الضخمة من النازحين والأحداث التي دفعتهم للفرار لأن هذه القصة «مليئة بالحرارة»، وبالتالي فإن وضع القاطنين في الأماكن الخاصة باللاجئين، التي يفترض أنها مؤقتة، مشهور أو سنوات أو حتى عقود من الزمن - سواء كانوا لاجئين أم نازحين - لا يستحق الظهور في الأخبار لأنها قصة ساكنة وفقاً للتعريف.

إن مخيمات النازحين الذين نزحوا منذ فترات طويلة من الزمن تختلف عن المخيمات التي يتم إنشائها على عجل لتوفير الملاذ في أولى أيام أي أزمة مفاجئة، ومن المرجح استبدال صفوف الخيام، التي تأخذ طابع الجيش والتي يربطها الكثير من الناس باللاجئين، بأبنية أكثر قوة وصلابة تبني بمواد محلية (عند توفرها) وربما تشبه منازل السكان المحليين. وربما يتم تركيب أنظمة جيدة للمياه والصرف الصحي والمنشآت العامة الأخرى تدريجياً، وعاجلاً ما أجلاً سيتم توفير المياه الجارية والمخيمات المستقرة. وفي غياب «جو الأزمة»، ربما يضل البعض ويتساقطون إذا كان الوضع لا يزال وضعاً إنسانياً أم لا. وعلى هذه المفاهيم تزيد من المشاكل التي تواجه الوكالات العاملة، مثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي تحاول تقديم الدعم للنازحين لفترات طويلة الأجل.

تشدد المفوضية الأوروبية بشكل خاص على مساعدة الشعوب العالقة في «الأزمات المنسية» من خلال خدمات المساعدات الإنسانية الخاصة بها (المكتب الإنساني للجامعة الأوروبية)، وهذه الظاهرة معروفة جيداً لدى العاملين في مجال الإغاثة الدولية. ويتم الترويج لبعض الكوارث عالمياً ويعود الفضل لأطعم الإذاعات التلفزيونية القادرين على بث صور الحقائق المجردة للمأساة الواقعة لتصل إلى ملايين المنازل عبر العالم. بينما لا يتم التطرق لذكر أي شيء عن الكوارث الأخرى - التي عادة ما تكون مواقف مزمنة ولا يمكن إضفاء أي «جديد» عنها - لعدة أشهر أو سنوات، وينسى العالم كل شيء عن تلك الكوارث ويصعب عندئذ تلبية الموارد اللازمة لمعالجة ضحايا هذه الأزمات.

ويرتبط التزام المفوضية بمساعدة ضحايا الكوارث المنسية بسياسة المفوضية بشأن تقديم المساعدات الإنسانية على أساس الحاجة لها، وينطبق المكتب الإنساني للجامعة الأوروبية على أكثر الأشخاص ضعفاً بشكل خاص، ويمكن تحقيق ذلك فقط عن طريق تقييم الاحتياجات بأكثر قدر من الموضوعية وضمان أن يتمكن النتائج على قرارات التمويل اللاحقة. ومن الواضح أن مدى انخراط الآخرين في تقديم المساعدة في الأزمة يعتبر عنصراً هاماً في معادلة «الاحتياجات»، وربما تتجلى أي كارثة مفاجئة تقع بشكل مفاجئ بحصولها كبيرة من الضحايا في إحداث استجابة سريعة من المانحين، والمساهمين الخاصين، ووكالات الإغاثة، بينما يمكن تعاني أي كارثة متنامية (بسيما الجفاف على سبيل المثال) لكي تجذب تمويل وانهمك الهيئات العاملة ذات الخبرة لإنفاق المال بشكل فعال.

وفي ضوء العلاقة بين مدى ظهور أي موقف إنساني معطى ومقدار المساعدات التي ربما يتلقاها ضحاياها، فإن الأزمات المنسية تحظى باهتمام خاص. ولهذا السبب قام قسم المساعدات الإنسانية في

وتوجد ثلاث أزمات بلندر الحديث هنا وتشمل نزوحاً طويل الأجل حيث تقدم المفوضية المساعدات المادية وذلك في الجزائر ونيجال وتاييلاند، والحديث هنا يشمل أعداد ضخمة من سكان الدول المجاورة - ما بين ١٠٠ ألف و ٢٠٠ ألف نسمة في كل حالة.

لاجئو الصحراء الغربية

لا يزال حوالي ١٥٠ ألف من سكان الصحراء الغربية يقطنون في مخيمات معتبرة حول مدينة تندوف الجزائرية لأكثر من ثلاثة عقود. وقد تصل درجات الحرارة إلى ٦٠ درجة مئوية هناك، وهناك عواصف رملية شديدة ومفاجئة ونقص متكرر في المياه. وما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥، قدمت المفوضية لأهالي الصحراء الغربية مساعدات إنسانية بأكثر من ٦٦ مليون يورو مما يجعل الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين على الإطلاق. وتم استخدام الأموال في عدد من المبادرات بما في ذلك تمويل مخزن للغذاء في حال تعطل خط إمدادات برنامج الإغاثة العالمي - وهو ما قد يحدث إذا نفذ تمويل المانحين. وقدمت المفوضية الأدوية والتجهيزات والتدريب للعاملين في مجال الصحة من أهالي الصحراء الغربية. ودفعت أموال مقابل غذاء إضافي لتتوسع طعام اللاجئين لتتخطى الحد العادي من توفير البذور والحبوب والزيوت والسكر. وقدمت المفوضية الخيام التي تظل أحد مزايا الحياة في المخيمات في الصحراء الجزائرية سواء لأسباب ثقافية أو مناخية. وينعكس الإرث البلندر لأهالي الصحراء الغربية في عاداتهم في الحياة في الخيام، فعندما تتحول الأبنية المكونة من الطوب إلى أفران بسبب حرارة الصيف الشديدة، تقدم الخيام أجواء أكثر احتمالاً.

أو الأزمة التي أجبرتهم على ترك أوطانهم. وفي بعض الحالات، تكون حركة هؤلاء السكان مقيدة ويتم إقصائهم عن أسواق العمل المحلية أو يصعب عليهم الحصول على الخدمات التعليمية والصحية. وربما تكون محتفهم مزمنة ندلا من أن تكون قاسية فقط، ولكن تزال لهم احتياجات أساسية في ظل عدم توفر الوسائل اللازمة لتوفيرها، والهدف من المساعدات الإنسانية هو إيداء التصان مع أكثر الناس ضعفا ومساعدتهم وحمايتهم من المعاناة، ومسؤوليتنا هي ألا ننسى ضحايا الأزمات العنسية في العالم.

سايمون هورنر هو رئيس وحدة الاستعلامات والاتصالات في برنامج المساعدات الإنسانية المفوضية الأوروبية. <http://europa.eu.int/comm/eco>، والبريد الإلكتروني: [Simon.Horner@cec.eu.int](mailto:Simon.Horner@cec.eu.int)

١. انظر أوسلو، وكارستين وهوي «الأزمات الإنسانية اختيار: دافع الأمم المتحدة»، نشرة الهجرة القسرية رقم ١٦ FMR16، [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16\\_16\\_fmri16.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16_16_fmri16.pdf)
٢. انظر فرح «الصعراء القروية وقسطنطين: تجارب مشتركة للاجئين»، [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16\\_fmri16.7.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16_fmri16.7.pdf)، والقرارات في صفحات ٢٢، ٣٢، انظر غريمو «نشور» «الاجور بوتان: حقوق الجنسية والعودة والملازمة»، نشرة الهجرة القسرية رقم ١٧، [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR07/fmr7.7.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR07/fmr7.7.pdf)
٣. انظر الشهادات الشخصية على الملأ الخلفي

٤.٩ مليون يورو عبر مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين.

ويعتبر دعم الناجحين امرا حيويا أيضا للاجئين البورميين البالغ عددهم ١٥٠ ألف لاجئ القاطنين في مخيمات مؤقتة داخل تايلاند، وتخصص بورما/ميانمار للحكم العسكري منذ عام ١٩٦٢، بالإضافة إلى اتلائها بصراعات عرقية، وهناك تقارير بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، والأزمة الإنسانية المطولة التي يعاني منها شعب بورما يجعلها الناس إلى حد كبير والموقف الاقتصادي السياسي العسير في البلاد حيث يموت قسم المساعدات الإنسانية بـ ارجح تستهدف أكثر الفئات ضعف - يعني أنه لا يوجد نهاية فورية وقريبة لعقود من النفي. ويعتمد اللاجئون كليا على المساعدات الخارجية للبقاء والحياة والتعليم والصحية. ومنذ عام ٢٠٠٠، تقدر المساعدات الإنسانية التي قدمتها المفوضية للسكان المخيمات بحوالي ٤١ مليون يورو، ويساعد المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية في توزيع العناصر الأساسية للغذاء - مثل الأرز وقول المنغ وزيت الصويا المستخدم في الطهي - التي يعتمد عليها ٧٥ ألف نسمة. ويتم تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية من خلال العيادات الصحية التي يمولها برنامج المساعدات الإنسانية التي تديرها الطواقم الطبية المحلية، ومن خلال تقديم الأدوية والمعدات الطبية.

وفي كل من المواقع المذكورة أعلاه، يرتبط السكان المعنيين ارتباطا وثيقا بالدول المضيفة في انتظار فض النزاع

في شهر فبراير ٢٠٠٦ عصفت أمطار جارية بمنطقة تندوف القاحلة عادة وعمت الفيضانات، وتناثرت ثلاثة مخيمات لأهالي الصعراء العربية بشكل كبير وأسفر ذلك عن تشرد ٥٠ ألف نسمة، ودايت الكثير من الأيكة المشاة بالطوب، واستجابت المفوضية في غضون ٤٨ ساعة وذلك بتقديم تمويل «أساسي طارئ»، وسريع بمبلغ ٩٠٠ ألف يورو. وشمل الاحتياجات الأساسية بما في ذلك توزيع الغذاء الطارئ، وتقديم الخيام، والملابس البلاستيكية، والبطانيات، والعشرات. ومن المحزن أنه حتى ظاهرة الفيضانات غير الشائعة اندا في الصعراء لم تحذب سوى اهتمام وجيز لوسائل الإعلام.

المخيمات في نيبال وتيلاند

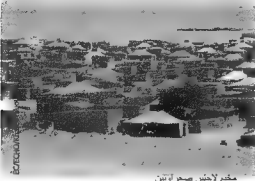
إن الخلافات السياسية الداخلية في نيبال - وهي نزاعات بين الملك والبرلمان والأقتتال بين القوات الحكومية وحركة التمرد المناوية - تصدر العدائين العالميين بين الفينة والفينة، وتنتج عن هذه النزاعات احتياجات إنسانية تحاول المفوضية المساعدة في معالجتها. ولكن ينذر تضعية الأزمات «الأخرى» للبلاد إعلاميا، مثل تلك التي تشمل السكان النيباليين الأصل والذين طردتهم من بوتان، فاللاجئون البالغ عددهم ١٠٦ ألف لاجئ في نيبال وعددهم يساوي ١٥٪ تقريبا من التعداد السكاني الكلي لبوتان - يقطنون في سبعة مخيمات للاجئين منذ ١٥ عاما.

والنقاشات التي دارت بين حكومتي بوتان ونيبال للتوصل إلى حل دائم للاجئين وصلت إلى حالة من الإخفاق الكامل مما أدى إلى ترك اللاجئين في حالة غير مستقرة قانونية. وبما أن السلطات النيبالية تتوقع أن يظل للاجئون البوتانيون في المخيمات وأن لا ينخرطوا في العمليات الاقتصادية خارج المخيمات، لا يبقى أمام اللاجئين خيارا آخر سوى الاعتماد على المساعدة الخارجية. وعلى مر الخمس سنوات الماضية، قدمت المفوضية مليوني يورو على شكل تمويل إنساني سنويا لتلبية الاحتياجات الأساسية للناجين في المخيمات، وذلك دعما لجهود شركائها من برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص، وقدمت



# الصحراء الغربية: آن وقت تبني طريق جديد؟

خوزيه كوبيت



مخيم لاجئين صحراويين

لشعب الصحراوي والتي هي عبارة عن مركب يتكون من مخيمات اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات والأفراد، والأجزاء القبلية، والمؤسسات، والطرق المخصصة للمساعدات الإنسانية، والسباحة الرياضية، وحركات التضامن السياسي، ووفود جبهة البوليساريو، وسفارات جمهورية الصحراوي، ولجان الاتصال، إضافة إلى فرق العمل، مع العلم أن جميع هذه الأطراف ضرورية لاستمرارية الحياة في المخيمات.

وتتشارك مجتمعات مختلفة مكونة من سكان أصليين ومستوطنين مغاربة في أرض الصحراء الغربية المتنازع عليها. بينما يسود التوتر العلاقات بين أولئك الذين نشعوا في الاستيطان وبين السكان الأصليين المعادين للإقامة في أرض الوطن، التي أصبحت كذلك نقطة عبور رئيسية للمهاجرين الأفارقة المتجهين صوب أوروبا منذ بدء التنافز عليها.

وترتبط التطورات الأخيرة في المنطقة بفشل الأمم المتحدة في حل النزاع. ولقد حان الوقت للتوقف عن التفكير بأن مشكلة الصحراء الغربية غير قابلة للحل، وللبحث عن استراتيجيات تشاركية متعددة الأبعاد، كتكتف مجموعة ما بعد الاستيطان، ومجموعات ما بعد العودة، كما تضمن الحماية والمصالحة والدالة الانتقالية والتنمية.

لقد عمل عالم الإسكانات خوزيه كوبيت في مخيمات لاجئي الصحراء الغربية، وكان قد تلقى تدريباً في كوت ديفوار بناءً على المشعوب. البريد الإلكتروني: [jomacofe@yahoo.co.uk](mailto:jomacofe@yahoo.co.uk) على معلومات إضافية بما يتعلق بالصحراء الغربية، انظر: [www.arsos.org](http://www.arsos.org)

والتي تقوم بعملية حفظ السلام هناك.

ويقتصر تركيز جهود هذه الجهات المستندة على عمل الاستفتاء في الصحراء الغربية، إضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية للـ١٦٥ ألف لاجئ الذين يقومون في مخيمات واقعة قرب مدينة تندوف الجزائرية. بينما أدى تهجير السكان الأصليين إلى خلق عملية سلام غير القائمة على المشاركة، تعتمد بشكل متزايد على جهود القادة الرسميين.

في سياق آخر، وبينما تقوم منظمات الإغاثة الدولية غير الحكومية بتعزيز عملية السلام ودمجها مع المساعدات الإنسانية في كثير من المناطق، إلا أن هذه الأعمال كانت تقتصر على المساعدات الإنسانية فقط في الصحراء الغربية. في حين حوّل تركيز عمليات الإغاثة إلى سكان المخيمات الانتباه عن فئات ضعيفة أخرى موجودة في المنطقة مثل المجموعات النازحة داخلياً داخل الإقليم المحتل واللاجئين الذين استقروا في دول ثالثة مثل موريتانيا وإسبانيا.

وتشارف عملية السلام على الانهيار بعد قرار كوفي أنان إرجاء الاستفتاء، ورفض مقترحات وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر، وذلك حين تبين وجود مجتمعات ضعيفة طال نسيانها من خلال تظاهر المناء في ليون وممارا، والذين طالبوا باحترام القانون الدولي وإجراء الاستفتاء لتأكيد الحق بالاستقلال. ومن المرجح أن تتدلع أعمال عنف جديدة، في حال استمر المجتمع الدولي باستقبال هذه المطالبات باللامبالاة، إضافة إلى عمليات القمع الذي تقوم بها الحكومة المغربية.

لذا فحتمه من الضروري القيام بالتالي:

■ ربط المساعدات بعملية بناء السلام في المنطقة، ودراسة استراتيجيات بديلة لإحلال السلام.

■ تبني منظور متعدد المسارات يضم ترائع المجتمع غير الرسمية من التجار والجامعات، ومراكز الأبحاث، والإعلام الجماهيري، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، إضافة إلى الجاليات الشعبية.

■ إدراك الأبعاد الدولية والبحر حدودية

لقد فشلت الدبلوماسية التقليدية في تبديد الصراع حول الصحراء الغربية، والسؤال هنا، هل حان وقت تبني طريقة معالجة متعددة المسارات للتعامل مع آخر مشاكل إنهاء الاستعمار في أفريقيا؟

كانت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة قد طالبت بإجراء استفتاء حول تقرير المصير قبل نصف قرن، وما هو النزاع الآن باق على ما هو عليه دون أية حلول. وكان الانسحاب السريع عام ١٩٧٥ لإسبانيا التي دمجت المنطقة في مستعمرة واحدة، قد أدى إلى تشجيع المغرب وموريتانيا على احتلال وتجزئة تلك المنطقة، مما دفع بالسكان الأصليين إلى اللجوء إلى جارتهم الجزائر، حيث تم توزيعهم على أربعة مخيمات للاجئين. وأدى الضغط العسكري من جبهة البوليساريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وكانت قد تشكلت عام ١٩٧٣) إلى انسحاب موريتانيا عام ١٩٧٩ تاركة المغرب المحتل الوحيد للصحراء الغربية.

كما أعلنت محكمة العدل الدولية عام ١٩٧٥ أن سكان الصحراء الغربية يمتلكون حق تقرير المصير، رافضة بذلك المطالبات المغربية والموريتانية. وتبقى إسبانيا القوة الإدارية القانونية للصحراء الغربية التي ما تزال مدرجة في لائحة الأمم المتحدة للأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، حيث تعترف ٤٨ دولة فقط -معظمها صغيرة- بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية (SADR). ذات الحكومة المنفردة التي انتخبها البوليساريو عام ١٩٧٦.

ولم يتم التوصل إلى أي تسوية، على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تدخلت الأمم المتحدة لتنقيته عام ١٩٩١، ولهذا بقيت الصحراء الغربية تحت الاحتلال المغربي، في حين لم يسمح بعد للاجئين بالعودة إلى أراضيهم، ولم يتم الاستفتاء الذي كان من المفروض أن يعطي السكان الأصليين فرصة الاختيار ما بين الاندماج أو الاستقلال، والذي كان من المقرر إجراؤه أصلاً عام ١٩٩٢.

إلى ذلك، لم تترك الدبلوماسية التقليدية أي مجال لمشاركة الجهات التي تمثل المجتمع المدني، والتي تعتبر المسار رقم واحد في لغة بناء السلام، تلك التي يقتصر الحديث بها على القادة الرسميين لجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية (SADR) والحكومات المغربية، وغيره، بالإضافة إلى بطة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO).

# عطلات في وقت السلم: أطفال الصحراء الغربية يزورون إسبانيا

غينا كريفيللو وإيلينا فيديان ونور الضحى شطي

باستخدام الأجهزة الطبية في إسبانيا بعد انتهاء فترة البرنامج الصيفي.

ويؤكد الكثير من الآباء على الأثر العاطفي لعملية الاستضافة:

«أنا أحب ابنتي من كل قلبي»

«لقد كانت تجربة إيجابية وثرية»

«لقد تمكنت من مساعدة شخص محتاج وهذا الأمر يحثني على أن أصبح شخصا أفضل»

«إن استضافة أحد الأطفال ليس عملا خيريا، بل إنه امتياز وعمل عائل»

«طفل ينشئ في وجهك عندما يتعلم شيئا، وعندما يستطيع شرح شيء ما لك بلفظك الأم، إنه شيء جميل جدا، إنه أمر يستحق الجهد المبذول في سبيله»

ويوجد عدد قليل من المضيفين المهتمين برعاية الأطفال ومنهم فرص التعليم في إسبانيا طالما أن عائلاتهم في المخيمات تؤيد الفكرة.

ومع ذلك، فهناك تجارب سلبية، فقد اشتكى أحد الآباء من قلة احترام الديانة الكاثوليكية. وهناك تقرير يفيد بأن طفلتين من الصحراء الغربية تعرضتا للضرب سفعا على الوجه على أيدي أحد أفراد الأسرة المضيفة. وقال الكثير من الأطفال إنهم راضون بشكل عام عن عائلاتهم المضيفة ولكنهم لم تنمو لديهم أي مشاعر عاطفية تجاههم.

يجري ترتيب العديد من الرحلات سنويا لتمكين العائلات الأسبانية من السفر إلى مخيمات اللاجئين وزيارة الأطفال الذين استضافوهم، ووجد بعض المضيفين أن هذه الزيارات مرهقة عاطفيا.

إن سلوكهم هناك يقع تحت تأثير عاداتهم وتقاليدهم، فهم من باب الاحترام لا يستطيعون أن يعبروا عن مشاعرهم. لقد كان هذا متفجع وذو طابع شطير... لقد نادانا بلبي وأمي بدون أن يضطر

يفضي الآلاف من شباب الصحراء الغربية العطلة الصيفية مع عائلات إسبانية، ولقد نما برنامج الاستضافة (العطل في البلد) وأصبح شبكة عبر الحدود الوطنية تسمح لشباب الصحراء وبنين يخلق بعض التوازن بين الصعوبات التي يواجهونها يوميا في حياتهم كلاجئين.

والعائلات والحيوان، حتى في عيد الفصح وعيد الميلاد فعمل بالمشق، وأنا أشعر بالمسؤولية البالغة. وفي معظم الأحيان يبدو أن أكبر مسؤوليتي هي المسؤولية الاقتصادية.

ويشدد الكثيرون من المضيفين على أثر المجتمع الأوسع على دعمهم، ويعتقدون أن المال والطعام والضيافة التي يرسلونها يمكنها تحسين حالة الأطفال وعائلاتهم. ومع ذلك فإن بعض المضيفين الذين قاموا بزيارة المخيمات الصحراوية قلقون من أنهم ساهموا في تقوية الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية هناك، ويقول أحد المضيفين إن:

إذا اعتبرنا أن عشرة آلاف طفل يتوزعون على إسبانيا كل عام، وكل طفل منهم يعود ومعه مبلغ ١٠٠ يورو أو حتى ٥٠ يورو، فيمكنك أن تجرأ العملية الحسنية... فهذا يخلق اقتصادا... فمفد ثماني سنوات لم تكن هذه المحلات الصغيرة التي ترونها الآن لها وجود. والآن وبدلا من الذهاب للشراء من الجرائيين الذين يذهبون إلى مدينة تندوف، تذهب هذه العائلات إلى تندوف وتشتري البضائع ويتمكنوا من تأسيس محلاتهم... ومن الواضح أنه يوجد فئات اجتماعية الآن في المخيم. فالعائلة التي لديها خمسة أطفال ويأتون إلى إسبانيا يتمتعون بمكانة اجتماعية أعلى من مكانة العائلة التي لديها طفلين ولا يأتون إلى إسبانيا.

وحال وصول كل طفل إلى إسبانيا يتم إجراء فحص طبي له، ومعظمهم تظهر عليهم علامات نقص الحديد وموءم التغذية ويتم تخصيص أمراض أكثر خطورة في الأطفال الآخرين مثل حصوات في الكلى أو تهيج العيون. وغالبا ما تغطي العائلات والمنظمات الداعمة النفقات الطبية ونفقات علاج الإنسان أو تكلفة النظارات. وربما يبقى الأطفال الذين لديهم حالات طبية تتطلب العلاج طويل الأجل أو العلاج

بعد إنتهاء الحكم الاستعماري الإسباني في عام ١٩٧٥، سيطرت المغرب على الصحراء الغربية مما أدى إلى خلق نزاع أفضى إلى نزوح أعداد كبيرة جدا من سكان الصحراء الغربية إلى مخيمات حول مدينة تندوف الجزائرية الواقعة في الجنوب. وما يزال النزاع قائما رغم مرور ٣٠ عاما عليه. ويقدّر عدد أهالي الصحراء الغربية الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على المساعدات الإنسانية ما بين ١٥٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف نسمة.

وتعمل المنظمة الشبانية لجهة البوليساريو UJSARIO على تنظيم برنامج عطل في البلد (Vacaciones en Paz) — بالاشتراك مع حوالي ٣٠٠ جمعية تضامنية إسبانية (الأصدقاء للشعب الصحراوي).<sup>١</sup> ويحضر كل فصل صيف ما بين ٧ آلاف و ١٠ آلاف طفل من الصحراء الغربية ليعيشوا مع عائلات إسبانية منذ عام ١٩٨٨.

ويعد الكثير منهم سنة تلو الأخرى إلى نفس العائلات، ويتلقون الرعاية الطبية أثناء تولدهم في إسبانيا، ويحصلون على الملابس والألعاب والهدايا لعائلاتهم القابعة في المخيمات، بالإضافة إلى الطعام واحتياجات المدرسة والملابس. ويعود معظمهم معهم النقود وتقوم بعض العائلات بإرسال المال على مدار السنة. ويقول الآباء المضيفين إن الأطفال غالبا ما يأتون حاملين طلبات محددة لعائلاتهم وربما يعودون أدرجهم معهم طناجر ضغط ولوحات شمسية ومكينات خياطة، وتقدمهم لهم إما العائلات المضيفة أو جمعيات التضامن المحلية.

يعتبر الدعم المالي بالنسبة لمعظم العائلات المضيفة أو للعائلات الأسبانية من أهم أشكال التضامن التي يمكن أن يقدمونها. وبعد استضافة أحد الأطفال ثلاث سنوات متتالية، تقول إحدى الأمهات إن:

في كل عام تأخذ مجموعة من الأصدقاء

حاورناهم إنهم حريصون على العودة إلى المخيمات في نهاية فصل الصيف، وعند سؤالهم عن طموحاتهم على المدى البعيد، أجاب معظمهم أن ينوون البقاء بجانب عائلاتهم، ولم يشيروا إلى أنهم قد يسمعون إلى الهجرة عندما يكبرون.

هذا الطفل مني على اللغات التي تمت مع عينة من شباب الصحراء الغربية ومضيفهم في مدريد في شهر أغسطس ٢٠٠٥، وغينا كريغيلو هي باحثة مساعدة في مركز دراسات اللاجئين، ونور الضحي شطي هي نائب المدير، أما إيلينا فيديان فهي طالبة في برنامج دكتوراة في جامعة أكسفورد.

وغاويهم الإلكترونية هي:

ginacrivello1@yahoo.co.uk  
dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk  
elena.fiddian@qeh.ox.ac.uk

وللحصول على المزيد من المعلومات عن البحث، تفضلوا بزيارة الموقع التالي:  
<http://www.forcedmigration.org/guides/lreport2>

١. نشر المقال السابق بقلم حسيه كويشي  
www.usario.net  
٢. www.nodo50.org.saharamad

لأسباب شخصية وعاطفية أكثر ... نحن لا نعلم الكثير عن الوضع السياسي. وعنى المستوى السياسي، شعر أنه ليس موسعاً نغزاً أكثر وفي عصور سيزس، يمكنني حدب بعير في حدة قتاة محدب يمكنني ضفة وناك من ... ولكن نمسة السياسية التي هي في حدب ...

إلى الروابط التي أقيمت خلال العطلات الصيفية تتعزز معنيت الاستضافة المتكررة وبالهاتف وبالمراسلات وبعودة العائلات الأسبانية وزياراتهم للمخيمات، وهذه الزيارات المتبدلة تتيح فرصة للهجرة المستقلة إلى إسبانيا أمام بعض الأطفال، إما للتراسة أو للتوظيف.

ويتم برنامج (العطل في البلد) نافذة وفرصة أمام أطفال الصحراء الغربية، فهم يحصلون على الرعاية الطبية التي يحتاجونها ويتم الاعتناء باحتياجاتهم من الغذاء، ويتم من خلال البرنامج توسيع الأفق الثقافي والتكثيرون من الأطفال تتطور لديهم روابط عاطفية بعائلاتهم المصعبة ومع ذلك فإن أهالي الصحراء الغربية يتمتعون بحس قوي من الولاء الأسري والالتزام بالصراع لنيل الاستقلال. وبالرغم من الفوائد الاقتصادية لزيارة إسبانيا، إلا أن كل الأطفال القادمين من الصحراء الغربية قالوا لنا عندما

نقول أي شيء ... ولكن عندما نذهب هناك، فإنك تكون دلمس الحاحة لأى تحضنه ونراه ... ولكك لن نزل ذلك، وعندما كنا نتحدث إليه عبر الهاتف، لم يكن ميلاً للتحدث، فالوضع يختلف تماماً عندما يكون هنا.

لقد كان بعض الآباء متخطين سياسياً في شأن الصحراء الغربية منذ سبعينيات القرن الماضي، ويعتقدون أن زيادة الوعي السياسي للأطفال أمر مهم، فهم يتحدثون إليهم عن حلجية النزاع ويستخدمون الخرائط والصور والكتب لتسحين مستوى فهمهم، وعلق أحد هؤلاء المضفين قائلاً:

يبدو عبقون جيد يتحسن منذ جرح، ولكنك ليست مقيمة بعين كمدغم ... لكك فقد تحدثنا، ورساد جرح، وجراند من ين لك علق ... ون شيهم نحر ...

ويسمى الآخرون إلى نصيح الأطفال بالعدول عن فكرة الحياة في إسبانيا، ويحثونهم على الاحتفاظ بالأمل في الحياة يوماً ما في المناطق المحتلة التي لم يرونها من قبل.

بعض المضفين لم يكن لديهم أي دوافع سياسية، وقالت أم تستضيف طفل لأول مرة إن قرار عائلتها بتقديم الضيافة كان:



## لاجئو «البيئة»؟

### كيت رومر

و«البيئيين»، يتمتعون بميزة أليات حماية اللاجئين بصفة غير شرعية. ففي أستراليا وكما هو الحال في مناطق أخرى، أدى هذا إلى وجود تعريف دقيق لمصطلح «لاجئ»، وقلل من الالتزام بالمعايير الدولية. لذلك وبعبارة تشجيع الحكومة على الاعتراف بمجموعة ممتدة من الأشخاص المحتاجين للحماية، فإن الاستخدام غير الصحيح للمصطلح يمكن أن يؤدي فعلاً إلى تقليص فرص كل اللاجئين في الحصول الاعتراف بهم والحماية.

وفي ضوء احتياجات الحماية المعترف بها للنازحين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالإضافة إلى العوائق السياسية والقانونية القائمة حالياً أمام الاعتراف بهذه الجماعة «كلاجئين»، ربما أن تكون عمليات الدفاع الفعال لحماية «النازحي البيئة»:

١. تطوير تعريفاً واضحاً «لنازحي البيئة» كأساس للدفاع وتطوير السياسة

٢. تشجيع الحكومات على الاعتراف بالمبادئ النازحية البيئة، ودعم تطوير اتفاقيات الهجرة لمساعدة الأشخاص المعرضين للزوح، ويمكن اتخاذ اتفاقيات نيوزيلندا مع دول الباسيفيك مثلاً على ذلك

٣. تشجيع الحكومات على الاشتراك في المبادئ الموجهة للزوح الداخلي والالتزام بها للاعتراف بحقوقهم في الحصول على احتياجات الحماية بسبب التهجير المناخية داخل حدود البلاد.

كيت رومر هي منتجة رفيعة المستوى لبرنامج الدول مع منظمة الرؤية الدولية في أستراليا، والأراء المبثورة هنا تأتي عن آرائها، وليس من الضروري أن تعكس مواقف منظمة الرؤية الدولية في أستراليا. البريد الإلكتروني: [kate.romer@worldvision.com.au](mailto:kate.romer@worldvision.com.au)

هي سلة حطب من منطقة ما، سقطت في حياض البحر، فتمسك بها شخصان، أحدهما أسترالي، والآخر لاجئاً، لا يمكن أن يحصل.

نتج حوالي ١,٤٪ من غازات البيوت الزجاجية، مما يجعلها العبء لتعريف بهم رسمياً ككفة منفصلة من اللاجئين.

ولا يعترف أي قانون دولي أو محلي صراحةً بمفهوم «النازحون بيئيين»، ولا يقدمون أي تعريف له، ولا توجد أي هيئات مخولة بحمايتهم. وتتناول المبادئ التوجيهية للزوح الداخلي صراحةً النازحين الذين ينزحون بسبب الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي من صنع الإنسان. وتتناول المبادئ من ١٠ إلى ٢٧ بالتفصيل عملية الحماية التي يجب تقديمها خلال عملية النزوح، ولكن هذا ينطبق فقط على النازحين الذين لم يعبروا الحدود الدولية. ولكي يتم تناول هذه الجوانب تسمى جماعات اللاجئين.

إلى توسيع مفهوم مصطلح «اللاجئ» ومع ذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل هذه الطريقة هي أفضل الطرق لتقدير الحماية لأولئك الذين نزحوا بسبب المصائب البيئية.

وتعتبر أول نقطة رئيسية هي أن المصطلح «اللاجئ/البيئة/النازح» غير صحيح قانوناً، فكلمة «لاجئ» تطلق على أي شخص لديه «خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب عرقية أو دينية أو متعلقة بالجنسية أو عضوية في أي جماعات اجتماعية أو ذات أراء سياسية معينة» ويكون «خارج البلد التي يحمل/تحمل جنسيته»، ولا يشمل هذا التعريف على النازحين بسبب العوامل البيئية حالياً. واستخدم المصطلح بدون أي توسع قانوني للتعريف بحتم أن يعرض الجماعات والأفراد للالتزام بالبداهة والإخفاق في التوصل إلى قاعدة قانونية سليمة لحجبتهم. فالاستخدام الخاطئ للمصطلحات يعطي الحكومات مبررات لعدم الاعتراف بأعمال الدفاع والتأييد التي تتم باسم نازحين البيئة.

وهناك مجازفة أخرى هي أن استخدام مصطلح «اللاجئ/النازح» سيقلل من حيوية وفائدة المصطلح لأولئك المؤهلين حالياً للحصول على الحماية في ظل التعريف القانوني للاجئين الذي طرح في اتفاقية ١٩٥١. وربما يعتبر رجال السياسة والجمهور أن اللاجئين «الاقتصاديين»

لأكثر من ثلاثين عام عاش شعب جزر كارثيون، وهي عبارة عن ست جزر صغيرة بارتفاع ١,٥ متر فقط فوق مستوى البحر، وهو كافٍ لمنع المواجه المألوفة من تدمير أشجار جوز الهند وصد الموج الذي يتكرر على منازلهم. وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٥ توقف هذا الكفاح بعد أن قررت حكومة بابوا غينيا الجديدة نقل السكان جميعاً إلى جزيرة بوغينفيل، وهي جزيرة أكبر حجماً تقع على بعد ٦٢ ميلاً، ومن المتوقع أن تقيم المياك كل الجزر لاليد بحلول عام ٢٠١٥.

وبما أن أستراليا تعد من بين الدول المتقدمة فيجب عليها أن تكون من أول الدول التي تترك الاحتمالات العديدة لعمليات الهجرة والشأنات الواسعة النطاق المتجدة عن الهجرات المناخية. ويرجع أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تشهد حركة هجرة لم يسبق لها مثيل نتيجة ارتفاع مستويات البحر وتدمير الجزر المنخفضة الارتفاع نتيجة الأعاصير. ومن بين الخمسين مليون نسمة المتوقع أن يضطروا إلى الفرار من منازلهم بسبب العوامل البيئية بحلول عام ٢٠١٠، ستظل نسبة كبيرة منهم في أستراليا. ومن بين الدول الجزر التي ربما تصبح غير ماهرة هي جزيرة توفالو وكيريباتي وفيجي وتونغا. وبعد أن توقف هذه الحكومات نزوح السكان فقد توصلت إلى اتفاقية هجرة مع نيوزيلندا تمكن هؤلاء النازحين من الانتقال إلى بيئة أكثر أمناً.

ووفقاً للاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر في تقريرهم تقرير الكوارث العالمية ٢٠٠١، فالكثير من الناس الآن مجبرين على ترك منازلهم بسبب الكوارث البيئية فضلاً عن الحروب. وانضم نشطاء المجتمع المدني إلى التجمعات الدولية للضغط على الحكومات لتعترف بالجماعات التي يُطلق عليها «اللاجئ/النازح». وتشير نشرة أصدرتها جمعية أصدقاء الأرض في أستراليا (فريندز أوف ذي إيرث أستراليا) ومنظمة العدالة المناخية مؤخراً إلى أن أستراليا مسؤولة بشكل أو بآخر عن وجود هذه الجماعات، حيث أنها تتمتع بنسبة ٠,٣٪ من سكان العالم ولكنها

١. معهد البيئة والأمن البشري بجامعة الأمم المتحدة

<http://www.ohs.unu.edu/index.php?page=12>

October - UN Disaster Day

[www.safecorn.org.au/FOE\\_climate](http://www.safecorn.org.au/FOE_climate)

citizens-guide.pdf

[www.unhcr.ch/html/menu2/7/b/principles\\_3.htm](http://www.unhcr.ch/html/menu2/7/b/principles_3.htm)

htm

# هل الاتحاد الأوروبي في صدد التخلي عن مبدأ عدم الإعادة القسرية؟

كيارا مارتييني

ويخصص الاتحاد الأوروبي ميزانيات كبيرة جدا من التمويل لدعم إجراءات ضبط الهجرة والحدود، وبما في ذلك الاقتراح المكلف جدا لاستخدام نظام التحليل الإحصائي للمعلومات البيولوجية في نظام شغلن للمعلومات وفي تصاريح الإقامة، بدلا من العمل على تحسين نظام حماية اللاجئين في الدول التي تقع خارج نطاق الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تقدم الاقتراحات المقدمة لإنشاء هيئة لإدارة حدود الاتحاد الأوروبي أساسا قانونيا للعمليات والإجراءات المعمول بها بالفعل.

وتشهد المرحلة الثانية من تطوير سياسة أوروبية مشتركة للهجرة انحرافا جديرا عن الالتزام الذي نتج عن لقاء زعماء الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٩ في تامبير في فنلندا، وهو «العمل نحو إنشاء نظام أوروبي مشترك للهجرة يركز على التطبيق الكامل والشامل لاتفاقية جنيف، وبذلك تضمن عدم إرسال أي شخص للمعانة من الاضطهاد، وهذا يعني الحفاظ على مبدأ عدم الإعادة القسرية».

يبدو أن الحدود المنيعية لا تعمل على النحو المرجو، حيث أنها لا تمنع القادمين الجدد، وتعمل على تأجيل سوق العمل غير القانوني والاتجار في البشر. ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يبتني سياسات عائلية وفعالة تركز على حد أدنى من المعايير الحقيقية، والتي من شأنها تقسيم الأعباء والمسؤوليات بالتساوي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومخاطبة الأسباب الأساسية لمعاملات الهجرة القسرية.

كيارا مارتييني هي طالبة في جامعة كا فوسكاري فينيزيا بيطاليا. البريد الإلكتروني: [fata\\_lina@hotmail.com](mailto:fata_lina@hotmail.com)، هذا المقال هو ملخص لمقال أطول منشور على الموقع التالي: [www.fmreview.org/pdf/martini.pdf](http://www.fmreview.org/pdf/martini.pdf)

١. انظر موريس، «التفكير المتبادل تجاه سياسة لجوء مشتركة للاتحاد الأوروبي»، نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٢، لسنة ٢٠٠٤

[www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR23/FMR2307.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR23/FMR2307.pdf)

يعرض جزء من النص الأصلي في نسخة مختصرة

«الدول المماسة» (بالدول الثالثة الآمنة)، هي التي يمكن إعادة طالبي اللجوء إليها دون تخصيص طلباتهم حيث يمكن أن يتم ذلك في تلك الدول، وهذا ينتهك المسؤولية الرئيسية للدولة التي يقدر فيها طلب الحماية.

«وبموجب شرط» (الإجراءات المعجلة)، يتم اتخاذ القرارات تصفيا بحق الكثير من طالبي اللجوء، بنسبة أكثر من ٨٠٪ وفقا لتقرير منظمة العفو الدولية، على أنها «واضح أن ليس لها أساس من الصحة».

«ويصح مصطلح» (الدولة الآمنة جدا) للاتحاد الأوروبي برفض فحص طالبي اللجوء من مسافرون عبر أي دولة قد أقرت باتفاقية جنيف والاتفاقية الأوروبية

بعد تراجع طلبات اللجوء على مدار ستة أعوام، بتصنيف أوروبا الآن نسبة حسنة بالمائة فقط من تعداد اللاجئين في العالم، ونسبة ضئيلة جدا من لاجئي العالم البالغ عددهم ٢٠ مليون لاجئ ومن طالبي اللجوء تتمكن من الوصول إلى أوروبا. وفي عام ٢٠٠٤، سجلت دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٥ دولة طلبات لجوء أقل بنسبة ١٩٪ عن العام السابق. إن توافق سياسات اللجوء الأوروبية انجبت نحو أدنى معدلاتها بتركيزها على غربة أكبر عدد ممكن من طالبي اللجوء، والتفكير في مخاوف ليس لها أساس من الصحة في غالب الأحيان حول إساءة خيالية لاستخدام نظام اللجوء.

إن دول الاتحاد الأوروبي تعمل على تطبيق برنامج لاماي للعمل بالتعاون عن كثب في مجال تحقيق العدالة والشؤون الداخلية بحلول عام ٢٠١٠ وترتكز

المرحلة الثانية من تعزيز سياسة اللجوء الأوروبية أساسا على تقديم صلاحيات أخرى للدول فضلا عن تعزيز حقوق الفرد، و«الحقوق الأساسية» التي يتم ضمانها هي حقوق تخص سلطات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لمقاومة وصد من يعتقد أنهم مهاجرون غير شرعيين. وهناك نقصان متزايد في التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية جنيف، وينتج ذلك عندما يتعلق الأمر بتعريف اللاجئين الذي أفضى إلى إقصاء الأشخاص المتعرضين لخطر الاضطهاد الحقيقي وحرمانهم من الحصول على الحماية الدولية للاجئين. وعلى سبيل المثال، تقوم كل من ألمانيا وفرنسا بمنع حق حماية اللاجئين للأفراد الهاربين من أصحاب وكالات الاضطهاد غير الحكومية.

وتشير المفاهيم التي تطورت مؤخرا إلى الاتحاد عن مبدأ عدم الإعادة القسرية، وهو المبدأ الذي تم إثراؤه في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ونص على عدم وجوب عودة اللاجئين إلى الأماكن التي قد تتعرض فيها حياتهم وحرانيتهم للخطر.

لحقوق الإنسان ولها إجراءاتها الخاصة بطلب اللجوء. وحيث أنه لا يوجد إلزام على «الدولة الثالثة الآمنة جدا» أن تتناول الطلبات، فإن هذا العمل من شأنه أن يحرم طالبي اللجوء من أبسط حقوقهم وهو الاستماع لهم، ويزيد من خطر تنقلهم من دولة إلى أخرى إلى ما لا نهاية.

والدول الأعضاء لا تتشاطر المسؤولية على حد سواء فيما بينها، وبموجب حكم دبلن الثاني، إذا ثبت أن أي طالب لجوء قد عبر حدود دولة من دول الاتحاد الأوروبي بصفة غير شرعية، فإن هذه الدولة تكون مسؤولة عن التدقيق في طلب اللجوء. ونتيجة لذلك، يتم إعادة الكثير من طالبي اللجوء إلى دولة من دول الاتحاد الأوروبي أو أنهم يختارون عدم تقديم طلب لجوء رسمي والسفر إلى دول أخرى من دول الاتحاد الأوروبي. ويعاقب هذا الحكم دول الاتحاد الأوروبي التي لديها حدود خارجية ممتدة، وخاصة تلك الدول التي انضمت مؤخرا حيث لا تزال أنظمة طلب اللجوء ضعيفة فيها.

# لاجئون دون مساعدة قانونية

نيكول هاليت، ماريا بياتريس نوغويرا وجيسكا براين وجيما بولز.

سبب تعذرنا في طرح أي شيء في هذه السلسلة على أي شخص من طائفتنا لاجئاً، نتمنى لكم في أي شخص من

السبيين، هم المستفيدون من التعليمات الجديدة، حيث خلق أحد المحامين قاتلاً «إن هذه التعليمات تعميهم، وذلك بالسماح لهم بتجنب اللوم على أفعالهم منمى النوعية، فتراهم يلقون باللائمة على التعليمات ويتهربون هم من المسؤولية».

يقوم هؤلاء الذين لا يستطيعون إيجاد محام مؤهل يمثلهم، يتمثل أنفسهم أو يدفع رسوم عالية لاستشاريين غير مؤهلين، غالباً ما يوفرون مشورة رديئة، فيقول أحد المحامين «إنك إذا التفتلت أية صحيفة محلية، ستجد قسماً من الإعلانات يقول «استشرىو الهجرة» الخ... وقسماً آخر من الإعلانات لشخص يدعي بأنه جراح، واستشاري قانوني، ومصنف شعر في الوقت ذاته»، الأمر الذي أكدته اتحاد القانون المركزي بقوله «إن العديد من الموكلين تلقوا خدمات استشارية رديئة وباهظة الثمن من استشاريين غير نظاميين وضعوا إعلاناتهم في الصحف المحلية».

وكانت الجمعيات القانونية الخيرية، قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الأشخاص الذين يلجأون إليهم طلباً للمساعدة، مما اضطرهم إلى صد أعداد كبيرة منهم، وتغيير نظام الاستجابة من زيارة الموكلين شخصياً لتصبح خدمة استشارية تجرى في نطاق الاتصالات الهاتفية بسبب ضيق الوقت وقلة الموارد.

وبينما تبدو التعيرات على أنها حققت الأهداف المرجوة -انخفاض الإنفاق على الخدمات القانونية بنسبة ٢٦٪ إضافة إلى هبوط ملحوظ في أعداد الاستشاريين المحترفين- إلا أن هذه التعيرات كان لها تأثير سلبي من ناحية الضمانات الحدية الواجب تأمينها لطلبة اللجوء.

نيكول هاليت طالبة حقوق في جامعة ييل (Yale University)، بريند الكروني: nicole.hallett@yale.edu

جيسكا براين طالبة ماجستير، مادة الصحة العالمية، جامعة أكسفورد.

ماريا بياتريس نوغويرا طالبة ماجستير، مادة حقوق الإنسان، معهد لندن للاقتصاد.

جيما بولز طالبة حقوق في معهد لندن للاقتصاد.

نشر قضائياً، وليس من الممكن، على سبيل المثال، أن تطلب من امرأة التوقف عن الحديث إذا كانت قد بدأت بإخبارك عن حادث اغتصاب تعرضت له بسبب انتهاء الوقت المخصص...».

إن تقديم طلبات التمديد عالية في التعديلات، إضافة إلى أن معظمها كل قد قوبل بالرفض -الأمر الذي جعل معظم المحامين يتوقفون عن تقديم المشورة القانونية متى انتهت الساعات المحسنة.

اعترف العديد من المحامين بتقديم مشورة ذات نوعية متدنية، حيث قال أحد المحامين المعروفين باستياء «بأن الدور الوحيد للمحامي هو كتابة كل ما يقوله الموكل... دون أي تحليل للحالة».

اعترف العديد من المحامين بقبول القضايا الأكثر وضوحاً ورفض القضايا المعقدة، مما ترك أصحابها دون أي تمثيل قانوني.

إن من المتوقع أن يظهر تأثير ذلك بوضوح في عدد ونوعية المحامين المتخصصين بأعمال المساعدة القانونية، حيث يعتقد العديد من شركات المحاماة الصغرى، بأنهم سيضطرون إلى الإغلاق، بينما تأخذ الشركات الكبرى بالتمدد. إضافة إلى أن العديد من المحامين غيروا اختيارهم لحقل الهجرة واللجوء، التخصص الذي قل الإقبال عليه بشكل كبير، فوفقاً لتقرير نشرته إحدى جمعيات القانون، يخطط نصف المحامين ترك هذا التخصص نتيجة للتغيرات.

كان للذين أجريت المقابلات معهم، آراء متباينة حول أولئك الذين يتكون تخصص الهجرة واللجوء، فكل رأي البعض أن الذين تشبهوا بهذا الحقل فعلوا هذا بدافع الضمير، بينما تخلت عنه شركات المحاماة الصغرى والكبرى، التي كانت تسعى وراء الربح المادي، في حين توقفت آراء الغالبية بأن من أساء إلى النظام بشكل كبير، هم أولئك الذين كانوا أول من ترك هذا التخصص -بسبب تخفيض الميزانية المخصصة وتكثيف المتابعة على الإنفاق المالي- ويعتقد البعض بأن المحامين

يشرح أحد محامي الهجرة وهو يعمل على مكتبه القديم، والذي تلوها الأوراق المترامية قاتلاً أن «الوضع بات لا يطاق» بسبب النظام الجديد، ويضيف «لو سمحت لي الفرصة مرة أخرى لما كنت دخلت قانون الهجرة»، وكان معظم المحامين الذين يعملون في هذا المجال قد رددوا الكلمات نفسها خلال مقابلات أجريت عام ٢٠٠٥ حول قوانين نظام اللجوء الجديدة في المملكة المتحدة.

وكانت الحكومة قد طالبت في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، بإدخال تغييرات على ساعات المساعدة القانونية، وتحديد خمس ساعات لا غير للقضية الواحدة، والسبب -حسب ادعائها- أن التكاليف القانونية أخذت بالارتفاع، وأن هناك عدداً من المحامين، كانوا يحتالون على نظام المساعدة القانونية.

من جانبهم، رد المحامون بالاعتراض على هذه التغييرات، إلا أن أحداً لم يستجب

بكل بساطة نحن غير قادرين على مساعدة الجميع

لهم، وبدأ العمل بالنظام الجديد في نيسان/إبريل ٢٠٠٤، بل بالإضافة إلى ذلك، منع المحامون من حضور المقابلات المبدئية في وزارة الداخلية مع طالبي اللجوء، وتم وضع قيود صارمة على المبالغ المدفوعة للحصول على التقارير الطبية وخدمات الترجمة.

وقد وجد فريق تابع لجامعة أكسفورد لدى إجرائه مقابلات مع محامين ومساعدين قانونيين نتائج تدعو إلى القلق، حيث خلص الفريق إلى النتائج التالية:

قال معظم المحامين أنه من المستحيل تحضير قضية خلال ٥ ساعات، حيث كان معدل الساعات اللازمة للقضية الواحدة في إحدى شركات المحاماة المعروفة، ٦١ ساعة للقضية الواحدة. وقال أحد المحامين «إن تخصيص خمس ساعات للقضية الواحدة لا يأخذ التجارب العلمية بعين الاعتبار، حيث يتوجب على المحامي الجلوس مع الموكل أو الموكلة، وإعطائهم الفرصة

# التكامل المحلي حل مثالي للاجئين

آنا لو

مواقع أخرى تتوفر فيها الخدمات. وقد حقق اللاجئون في معظم الحالات الاكتفاء الذاتي ولو بشكل جزئي. وقامت أوغندا أيضا بإعطاء أراضٍ لهؤلاء الذين وافقوا على الانتقال من مخيمات اللاجئين إلى مستوطنات اللاجئين، مما سمح للاجئين بتحقيق الاكتفاء الذاتي وبيع منتجاتهم في الأسواق المحلية. وقد سمح للسكان المحليين بالإفادة من الخدمات المتوفرة في المستوطنات مما سمح بخلق التفاعل والتكامل. هذا وقامت زامبيا أيضا بتوفير أراضٍ صالحة للزراعة للاجئين مما سمح لهم بتحقيق اكتفاء غذائي إضافة إلى بيع الفائض في الأسواق المحلية الأمر الذي يسمح بخلق روابط اقتصادية مع المجتمعات المحلية كما هي الحال في أوغندا.

يسمح للاجئين في المكسيك بالعيش في حال حيارتهم على وثائق هجرة أو وثائق جنسية، ومع أن التمويل البالغ الصغر كان متوفراً إلا أنه كان محصوراً في المستوطنات. أما على أرض الواقع، كان اللاجئون ما يعملون عادة في المزارع المجاورة، ومع أن هذا كان يتعارض مع تعليمات الحكومة إلا أن الأخيرة كانت تغض النظر عن ذلك. إلا أن أوغندا تسمح للاجئين بالعمل بحرية. ومع أن فرص العمل قليلة هناك، إلا أن لدى اللاجئين فرص أكبر بتحقيق الاكتفاء الذاتي والتكامل الاجتماعي أكثر من أولئك الذين يعتمدون على خطط

الائتمان أو الخدمات المتوفرة في المخيمات والمستوطنات. هذا ولا تسمح زامبيا إلا للعاملين المهرة من اللاجئين بالعمل في أسواق العمل المحلية.

حققت خطط الائتمان في المكسيك نجاحاً خاصاً، حيث قدم العديد من المستفيدين طلبات لاعتادات استخدامها في إنشاء مشاريع في المجتمعات المحلية تعود عليهم بالمرئود المادي. وقامت زامبيا بدعم خطط التمويل البالغ الصغر للأغراض الزراعية، حيث أمنت خطة تم تطبيقها عام ٢٠٠٣ التمويل لحوالي ١٢٠ ألف لاجئ ومواطن مما أدى إلى زيادة نسبة الأرض المزروعة لكل عائلة بنسبة ٢٥٪. وكانت نتيجة استثمار هذه القروض والعمل بالدروب من قبل المجتمع المكون من السكان المحليين واللاجئين إلى سد حاجة زامبيا الغذائية

سواء من قسريه أو من مخيمه. ونحن نعتقد أن هذا هو الحل الأمثل. نحن نعتقد أن هذا هو الحل الأمثل. نحن نعتقد أن هذا هو الحل الأمثل.

٢٠٠٤ وستتم دراسة مدى فاعليتها في ٢٠٠٧.

الاعداد الكبيرة للاجئين الذين أتوا من جمهورية أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية بوروندي إضافة إلى جمهورية رواندا والذين يفتقرون في جمهورية زامبيا. [تم شرح مبادرة زامبيا في العدد ٢٤ من مجلة الهجرة القسرية.]

لم توقع الحكومة المكسيكية الاتفاقية المتعلقة

بشارك اللاجئين الذين حققوا التكامل الاقتصادي في تنمية الدول المضيفة بذل كونهم عبث عليها، حيث يقل اعتمادهم على المساعدات الإنسانية أو دعم الدولة بشكل تدريجي. تزيد قدرتهم على التكيف بحاجاتهم. ويسعد التفاعل الاجتماعي والثقافي بين المهاجرين والمجتمعات المحلية على العيش بين أو حياً إلى جنب مع المجتمعات المضيفة كمشاركين في التنمية الاجتماعية دون وجود أي تمييز أو استغلال. وتستطيع سياسات التكامل المحلي أن تضمن حقوقاً أكثر للاجئين

تتساوى تدريجياً تلك التي يتمتع بها المواطنون المحليون، وتضمن هذه الحقوق حرية الحركة، حق التعليم والعمل، حق الحصول على الخدمات العامة بما فيها المرافق الصحية، حق التملك والبيع إضافة إلى حق الحصول على وثائق قانونية تسمح لهم بالسفر بحرية التنقل. يجب أن تقود هذه العملية مع مرور الوقت إلى حصولهم على حق الإقامة الدائمة وربما إعطائهم الجنسية في دولة اللجوء.

كانت حكومات الدول الثلاثة قد عملت جنباً إلى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعزيز الاكتفاء الذاتي والإدماج القانوني إضافة إلى تأمين فرص العودة إلى الوطن للأرقام التالية:

٤٦ ألف لاجئ غواتيمالي هربوا من الاضطهاد العسكري ووصلوا إلى المكسيك في الثمانينيات.

عدد كبير من الـ ٢٢.٢٦٢ لاجئ (٨٠٪) منهم مودانيون) والذين يفتقرون في أوغندا. تم إطلاق استراتيجية أوغندا للاعتداع على الذات سنة ١٩٩٨ في ثلاثة من المناطق المثالية المضيفة للاجئين من أجل تحسين مستوى المعيشة وتأمين الوصول للخدمات للاجئين وسكان المجتمعات المضيفة. وكان قد تم توسيع الاستراتيجية سنة



الأمم المتحدة  
مخيمها العفوية  
السيدة الأمم  
المتحدة وشركاء  
اللاجئين وشركاء  
قامت خلالها بالأعمال  
اللاجئين بمخيم  
الرسوم التي تغير  
عد بطوليه و  
يخصصه في  
حياتهم في المكسيك

الحل المثالي علمة، إلا أن حلاً أخرى مثل التكامل المحلي يجب أخذها بعين الاعتبار إذا ما كان خيار الإعادة غير ممكن، فهي تساعد اللاجئين الذين لا يستطيعون أو حتى لا يريدون العودة إلى أوطانهم على التمتع بحريات والمعيشة التي كانت ستتاح لهم. وبغض النظر عن وجود مشاكل في تطبيق مشاريع التكامل المحلي، إلا أنه يجب الإشارة بما قدمته حكومات جمهورية المكسيك وأوغندا وزامبيا للاجئين من حماية ومساعدات للاجئين من خلال برامج الإغاثة الشاملة ومن أجل التزمها بشمل اللاجئين في استراتيجيات التنمية الوطنية.

عُنت ألو سنة ٢٠٠٥ مع مؤسسة  
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قسم إعادة  
الإسكان والتوطين المحلي، بريد إلكتروني:  
analow83@hotmail.com

صبر صبر، لا بد من... مع اللاجئين ولا بد من...  
تعزيز... لا بد من... مع اللاجئين ولا بد من...  
جانب... من... مع اللاجئين ولا بد من...  
www.unhcr.org/cgi-bin/text/tx protect...  
opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=416  
a19b4  
http://www...  
hyjra.org.uk/PDF/NHQ24\_nhq24.pdf

## مناهج تشاركية

كانت إحدى الطرق التي اتبعت في الدول الثلاثة لتعزيز التكامل المحلي هي إعطاء الفرصة للاجئين لكي يعبروا عن احتياجاتهم، وفي المكسيك، اختار اللاجئون حصصاً بحري الاتصالات اللازمة مع الحكومة ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع المانحين أيضاً. وقاموا أيضاً بإجراء مفاوضات أثمرت بعودتهم إلى جمهورية غواتيمالا إضافة إلى تجريد بعض مناطق الصراع من السلاح، وشجع قانون الحكومة المحلية في أوغندا على صعب القرار بمنهج تشاركي والتي يتبع فيها إنشاء مجالس مصلحة اللاجئين لتحديد الاحتياجات الإنسانية للاجئين والتعامل معها. أما في زامبيا، كان التعاون الميني على منهج تشاركي كبيراً حيث أنشئت الحكومة ٢٢ مجلس تنمية محلية يتكون أعضاؤه من أشخاص تم انتخابهم من بين اللاجئين والمجتمع المحلي، والغرض من هذه المجالس هو تحديد مشاريع التنمية المحلية وتنفيذها والإشراف عليها.

## الخاتمة

تعتبر إعادة اللاجئين إلى أوطانهم على أنها

وإلى إنتاج فائض تم تصديره. ولم يكن الاكتفاء الذاتي النتيجة الإيجابية الوحيدة، بل إن هذه الخطة أدت إلى زيادة دخل المجتمع ككل بمقدار ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل المبادر.

لم يتحقق التكامل في المكسيك من خلال التدريس المشترك مع أنه كان سمحاً لطلاب المراحل المتقدمة بدخول المدارس الثانوية المحلية هذا وكانت قد تأسست مدارس ابتدائية خاصة بهم. أما في أوغندا، فإن الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين في المسؤولية عن إدارة المدارس الموجودة في مستوطنات اللاجئين والتي يسمح للسكان المحليين بالتعليم فيها الأمر الذي أدى إلى خلق اتصال بين اللاجئين والسكان المحليين مما عزز التكامل المحلي هناك وحسن من خدمات التعليم. هذا وكان قد أعطي اللاجئين في جمهورية زامبيا حق الإقامة من التعليم بكافة مراحله وهو أمر نادر لا يعطى عادة للاجئين، وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إضافة إلى المانحين على أساس ثانوي قد أمنوا الدعم المالي لقطاع التعليم الذي أفاد منه اللاجئون والسكان المحليون معاً.

# ترويج الواقيات الجنسية النسائية للاجئين

جاكلين بابو

النسائية، تمت مراجعة التجارب في برامج ثلاث عشرة دولة، وأجريت مقابلات وورشات مع موظفي المنظمة غير الحكومية واللاجئين في مخيم لاجئين كاكوما في كينيا.

إن المناطق الرئيسية لتوزيع الواقيات الجنسية عيادات الأمراض المنقولة جنسياً وتنظيم الأسرة، ومن خلال العاملين على التوعية الصحية والتعليم الصحي، ومبادرات الواقيات الجنسية. إلا أنه ما زال هناك العديد من مناطق التوزيع المحتملة الإضافية الواقيات الجنسية غير مستخدمة، وهي تتضمن: مراكز خدمات منع نقل الأمراض المنقولة جنسياً، وبرامج دعم للنساء الضعيفات وأصحاب الصعوبات الاقتصادية والابتداء والاطفال الضعفاء، وموظفي التجارة الجنسية، وبرامج العناية المنزلية والإطعام الإضافي لمرضى الإيدز، ومعالين الولادة التقليدية، والصيادلة، وأماكن توزيع فوط النساء الصحية، ومواقع الصيدليات في الحانات والنوادي

من أواخر السبعينيات، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركباً قسم وقياسات جنسية للذكور. ولكن الأبحاث عكس ذلك، فمختص بدراسة منبره لنقل. هل ستكون أكثر نكاحاً في ترويج الواقيات الجنسية النسائية، وهي طريقة عزل تستخدمها نساء نزل الأمراض ومنع الحمل؟

وتبقى الحلقة الخارجية خارج الجسم. ويجب التهرب بشكل صحيح على إدخال هذه الأدوات. إن الواقيات الجنسية النسائية هي حالياً الشكل الوحيد المتوفر للحماية التي تستخدمها النساء ضد مرض الإيدز. ولأن هذه الوسائل أنتجت في المملكة المتحدة، لذا فهي حوالي عشرة مرات أغلى من الواقيات الجنسية الذكرية. وتسوق للاستخدام من طرف واحد فقط، ولكن أعلنت منظمة الصحة العالمية عن إجراء تنظيف لإعادة الاستخدام (لحوالي خمس مرات) للحالات التي تعاني من قلة المصادر ولا تمتلك بدائل للحماية الجنسية.

ولترويج لنجاح أكثر الواقيات الجنسية

إن الصحة العامة هي سبب جوهري لضرورة استخدام الواقيات الجنسية في مكان إقامة اللاجئين، وذلك لأن اللاجئين بالذات هم الأكثر عرضة لفيروس مرض الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً، حيث تزيد العزلة الاجتماعية، والحرمان الاقتصادي، وزيادة العنف الجنسي، وتحتوي فرص الحصول على الخدمات الطبية من الممارسات الجنسية والتواصل مع الأشخاص الذين قد يكونوا مصابين بالمرض، مما وضع اللاجئين، وخصوصاً النساء، في الخطر متزايد.

إن الواقيات الجنسية النسائية هي أغلبية مطاطية واسعة، لها حلقة داخلية، تتخلل في المهبل وتبقى الواقي الجنسي ثابت،

«الوقايت الجنسية النسائية: دليل التخفيف والبرمجة، منظمة الصحة العالمية»، قم بزيارة:

[www.who.int/reproductive-health/publications/RHR\\_00\\_8/index.html](http://www.who.int/reproductive-health/publications/RHR_00_8/index.html)

شكرا جزيلا لموظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيوبي وكاكوما، والمنظمة غير الحكومية ومراكز معلومات اللاجئين في مخيم كاكوما. وشكر خاص إلى مارلين شورو، المسؤولة الفنية عن مرض الإيدز في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جنيف.

[www.global-campaign.org/about\\_microbicides.htm](http://www.global-campaign.org/about_microbicides.htm)

رئيسة الهجرة القسرية  
المجلس الاستشاري

عريم أتمسي  
الموضوعة السامية لشؤون اللاجئين

فتح عزام  
الجامعة الأمريكية في القاهرة

نور الضحى طهي  
مركز دراسة اللاجئين في جامعة أكسفورد

نهاد باهي  
(مدير) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

أنتا فافوس  
جامعة شرق لندن

باربرا هارلي بوند  
الحامسة الأمريكية في القاهرة

عيسى شياكي وسري حلق  
مركز اللاجئين والفلسطينيين (تشمل)، رام الله

لوس تكتورغ  
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا  
UNRWA

هارلي برايفاتوني  
الأمريكية - غزة

إيلي ناصيف  
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - مكتب مصر

عبد الباقين حسن  
مدير معهد حقوق الإنسان، تونس

يحمل أعضاء المجلس بصفتهم شخصية  
"دبلوماسية غير معتمدة بتمثيلهم وولائتهم"

تشجيع النساء على تبادل النصائح حول استخدام الوقايت الجنسية النسائية والأمور غير الاعتيادية المرتبطة بالجنس من خلال المناقشات المفتوحة

الترويج للوقايت الجنسية النسائية ليس فقط للمجموعات المتعرضة بشدة للخطر ولكن أيضا لكل الرجال والنساء الفلسطينيين جنسياً والزائجين بالحصول على طرق حماية ثانية، ضد مرض الإيدز بالإضافة إلى الحمل غير المرغوب فيه

استخدام المربين وموظفي الصحة في الجالية للدخول إلى المجموعات الأكثر صعوبة

تدريب كل مزودي الخدمات الصحية، والمربين، وزعماء الورش وموظفي الخدمات الاجتماعية على الوقايت الجنسية النسائية لضمان فهمهم الكامل واندماجهم في نشاطاتهم

استشارة أعضاء الجالية الرئيسيين، وخصوصاً عندما يحدث خلاف حول تقديم الوقايت الجنسية في تجمعات مناقشة الأمور غير الصحية

دعم التمويل وتنسيق الجهود الخاضعة للوقايت الجنسية لضمان وجود الكميّات الكافية وتقلد إعادة استخدام الوقايت الجنسية النسائية

توسيع النشاطات لتشمل موظفي المنظمة غير الحكومية والجاليات المضيفة

مشاركة الخبرات بين موظفي المجال لتطوير ممارسة جيدة يمكن أن تستخدم أيضاً لنشر آية تقنيات خاصة بالسيطرة النسائية قد تظهر في المستقبل، مثل مايكروبيسيد.

جاكلين بيرو، هي طبيبة بحث مقيمة سابقة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي طالبة كتوراه في قسم الصحة العامة في جامعة أكسفورد. البريد الإلكتروني: [jacqueline.papo@stx.ox.ac.uk](mailto:jacqueline.papo@stx.ox.ac.uk). للحصول على نسخة من استراتيجية الوقايت الجنسية النسائية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الرجاء مراسلة: [hivaida@unhcr.ch](mailto:hivaida@unhcr.ch).

للمعلومات على الإنترنت حول الوقايت الجنسية النسائية، قم بزيارة <http://www.femalehealth.com> أو [www.avert.org/femcond.htm](http://www.avert.org/femcond.htm)

ومحلات التجميل والمدارس ومراكز التدريب المهني ومراكز الشباب ومراكز توزيع الغذاء ودرورات المياه العامة.

التقلب على العقبان

لم ير أكثر موظفي ولاحي المنظمة غير الحكومية أبداً الوقايت الجنسية النسائية. وقد تفاوتت ردود أفعال أهالي كاكوما الأولية من الحماس إلى المعاجاة والرهبة، إلى الشك والخوف. وما زال هناك الكثير من الارتباك والخوف من الاعار المرتبطان بالوقايت الجنسية. وقد شيعت هناك قصص النساء اللاتي متن بسبب الوقايت الجنسية الذكرية التي علفت داخل مهبلهن، والرجال الذين تقبوا رأس الوقايت الجنسية، والوقايت الجنسية المكسورة والمؤامرات الغربية لربط الوقايت الجنسية مع فيروس مرض الإيدز وهناك فجوات كبيرة في المعرفة الأساسية مثل: طرق نقل مرض الإيدز («إذا أكل رجل أسد مريض بالإيدز، هل سيحصل على مرض الإيدز؟»)، تطوير جيل الشباب («كيف سيستور جسم المرأة الشابة إذا لم ترتبط ببروتين الرجال في المنى؟») وعلم التشريح الإنتاجي («لأن تخفي الوقايت الجنسية النسائية داخل جسم المرأة؟»). إن الحركات غير المتساوية بين الجنسين والممارسات الثقافية التقليدية بمنع العديد من النساء من تقديم الواقيّة الجنسية النسائية إلى رجالهن. وأبدت العديد من النساء خوفاً وتضايقاً في فكرة ادخال شيء داخل جسمهن. وقد كانت التجربة السابقة مع الأدوات التي تدخل الجسم مثل السدادات، والحجابات الحاجزة أو القبعات العنقية محدودة ويعتبر لمس الأعضاء الذاتية التناشلية أمر محرم في العديد من الثقافات.

ومن الضروري:

توفير وقايت جنسية نسائية من خلال الأماكن الخاصة بالعناية الصحية، بالإضافة إلى الأماكن غير الصحية

تصميم ملصقات ومخططات وكتب معدة للمستويات المختلفة من الثقافة والخلفيات العرقية/ الثقافية

شمل الرجال في كل مبادرات زيادة الوعي لأنهم عادة ما يكونون آخر صناع القرار في غرفة النوم

مساعدة النساء على تطوير مهارات لمناقشة موضوع الوقايت الجنسية مع كل من العلاقات القصيرة والدائمة



مشروع معهد بروكينغ وجامعة بيرن لدراسة النزوح الداخلي

u<sup>b</sup>

UNIVERSITÄT  
BURGUND  
FRANCE

## يجب أن تفي جورجيا بوعودها لإنهاء أزمة التهجير

فالتر كيلن

البلاد وقلة البنية التحتية الأساسية في مناطق العودة، وأخبروني عن نيّتهم في تسهيل التكامل الاقتصادي والاجتماعي للنازحين إلى الجاليات المحلية، بما في ذلك تخصيصه المراكز الجماعية لمنفعة النازحين داخليا.

أعربت عن تفديري لهذا التغيير في النهج، وحثت الحكومة لتشكيله من خلال سياسة شاملة تحيط بالجوانب الكاملة للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية للنازحين داخليا. وبموجب القانون الدولي، وكبند في الاتفاقيات الثنائية بين الجانبين الجورجي والأبخازي، يحق للنازحين داخليا العودة طوعا إلى بيوتهم السابقة. كذلك يجب أن يضمن لهم حقهم في العيش بأمان في موقع نزوحهم، والحصول على مستوى معيشة كافٍ، كما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية. ومن الضروري أن يكون الانتماء والعودة عمليتين متكاملتين، وليستا متعارضتين: فإن الأشخاص الذين يندمجون بشكل جيد في المجتمع، مما قد يعطيهم القوة للعودة مرة أخرى في الوقت المناسب.

فalter كيلن هو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان للنزوح داخليا، ومدير مشارك في مشروع بروكينغ بيرن للنزوح الداخلي، وإستاذ القانون الدستوري والدولي في جامعة بيرن، سويسرا. البريد الإلكتروني: walter.kalin@oefre.unibe.ch

بعد لجنة حقوق الإنسان القادمة، ينشر تقرير المهمة على موقع الإنترنت في:

[www.ohchr.org/english/bodies/chr/index.htm](http://www.ohchr.org/english/bodies/chr/index.htm)

للمزيد من المعلومات حول قضايا النازحين داخليا في جورجيا، زر مركز مراقبة النزوح الداخلي

[www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org)

وفي جورجيا ما يزال ٢٠٠ ألف نازح داخليا، أي تقريبا نصف اليالقون هناك، يسكنون في مراكز جماعية قذرة وأحيانا معزولة جدا والتي غالبا ما تفتقر للماء أو الكهرباء أو العزل. وعادة ما يعود السكان إلى مجموعات ضعيفة ومهمشة جدا في أغلب الأحيان، مثل الممن الذي لا يوجد له دعم عائلي، أو العائلات التي ترأسها النساء، أو الأشخاص المعاقين أو الذين يعانون من صدمات شديدة. وواصل بقية النازحين داخليا العيش مع العائلات والجاليات المضيفة، واضعين بذلك ضغط كبير على السكان الذين يعانون صوما من نسبة عالية من البطالة والفقر الواسع الانتشار. ولا يملك الكثير من النازحين داخليا أي دخل خاص بهم وعليهم بالتالي الاعتماد على علاوة الحكومة الشهرية والتي تبلغ حوالي ٦ دولار، أي لا يمكنها أن تغطي حتى الضروريات الأساسية جدا، أو شراء ربع كغ الخبز في اليوم.

يمكن أن يوضح بؤس النازحين داخليا جزئيا بسبب سياسة الحكومة السابقة التي ترجع بشدة للعودة وفي الوقت ذاته تجعل التأقلم المحلي أمر في غاية الصعوبة. كذلك خفض المتبرعين والمنظمات الدولية من دعمهم للمساعدة الإنسانية بشكل ملحوظ، محبطة من الإدارة العامة غير الكفوء، الناجحة المالية، مما جدد التوتر والتمار في مناطق العودة، وأظهر فرصة صغيرة في استمرارية حلول النزاعات، وأوضح ضعف الإرادة السياسية للحكومة في معالجة أزمة التهجير بشكل مناسب.

وطمأنني المسؤولون الحكوميون بأن القيادة الجديدة، المنتخبة في عام ٢٠٠٣، ستبتج طريقة مختلفة. وأعترف المسؤولين بعدم الأمان الشائد في

صدمني البؤس الذي ما زال يعيش فيه آلاف النازحين داخليا لأكثر من عقد نتيجة للقتال العنيف الذي جعلهم يهربون من بيوتهم. وفي نفس الوقت، استلمت تأكيدات قوية من الحكومة أن هناك خطط قائمة لتطوير وتطبيق سياسة جديدة خاصة بالنازحين داخليا لإنهاء محتفهم من خلال الاستعانة بحلول مبتنة. إن العقبات الرئيسية هي غياب الحلول السياسية للنزاعات الإقليمية والشعور بعدم الأمان الواسع الانتشار. ونتيجة لذلك، كانت حركات العودة بطيئة - وغير موجودة تقريبا في بعض المناطق. وأدى ذلك إلى تعوق وصول الدعم الدولي لإعادة التأهيل والاستثمار في التطوير.

واجهت عودة المواطنين المستمرة إلى إقليم جالي في أبخازيا عراقيل في الإجراءات الإدارية الموجهة ضد العائدين، والهجمات والمضايقة، وكذلك الحملة الواسعة الانتشار للجنحة. وبالرغم من أنه ليس على أهمية دولية، إلا أن ما يسمى بـ"قانون جمهورية أبخازيا حول مواطنة جمهورية أبخازيا" لعام ٢٠٠٥ تميز بأنه ضد الأشخاص من أصل غير أبخازي وبالتالي قد يخلق صعوبات للعائدين. وكما قبل، حددت سلطات أبخازيا استخدام اللغة الجورجية في المدارس، وكان لهذا تأثيرات سلبية على شروط وتوعية التعليم.

في جنوب أوستيا، عاد بعض النازحين داخليا واندمجوا في المجتمع المحلي، بالرغم من أن الكثير منهم يعيشون تحت ظروف محزنة ويتلقون مساعدة دولية غير كافية. وعلمت بأن أكثرهم يفضل عدم العودة إلى بيوتهم الأصلية خوفا من التمييز والمضايقة. وتفتقر أوستيا إلى آلية تعويض ملكية النازحين داخليا، وهي حالة التي حثت فيها الحكومة إلى معالجتها بأسرع وقت ممكن.



## NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

"NRC is an independent humanitarian organization.  
Our task is to enhance international protection of refugees  
and internally displaced people, and to offer humanitarian assistance"



### تحسين القدرة الاحتياطية للحماية

يعمل المجلس النرويجي للاجئين مع قسم النزوح بين الوكالات الداخلية، مكتب لأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة المحكمة بين الوكالات، على تطوير خطة احتياطية لحماية الفترات.

وقد أبرزت المراجعات الأخيرة لردود الانسانية بند الحماية كعجوة رئيسية، وخصوصاً نتيجة الانتشار السريع لموظفي الحماية الخبراء بتعزيز ودعم فرق دول الأمم المتحدة. وتعتبر الخطة الاحتياطية لحماية الفترات عبارة عن آلية لتتسارح مرة مصممة لزيادة عدد موظفي الحماية المؤهلين المتفرجين للمهام القصيرة الأمد، وتحسين قدرة الحماية داخل القوائم الاحتياطية للمنظمات غير الحكومية وتحسين نوعية موظفي الحماية المؤقتين خلال التدريب الإضافي والشامل.

وستشتر الخطة الاحتياطية لحماية الفترات خبراء في الحماية مؤهلين ومتخصصين، إضافة إلى فريق طوارئ مكون على الأقل من عشرة ضباط كبار للحماية ليعملوا في وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن الحماية، وهي: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، واليونسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مندوب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسيتم تطوير مجموعة ثانية مكونة من ٩٠ ضابطاً لحماية مدرب بالتعاون مع شركاء من المنظمات غير الحكومية الحالية والجديدة، وستعمل آلية الخطة الاحتياطية لحماية الفترات على تحسين أوضاع الحياة اليومية للفرد في القوائم الاحتياطية للفرق المحتاجة في دول الأمم المتحدة، وستروج الخطة الاحتياطية لحماية الفترات للتوزيع في مجموعات ضباط الحماية المؤقتين من خلال تعزيز التحديد المتزايد للأفراد القادمين من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

حتى الآن، أعيد انتشار كبار ضباط الحماية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وأوغندا. وتتخذ إدارة الخطة الاحتياطية لحماية الفترات في اللجنة التنسيقية بين الوكالات ووحدة دعم الخطة الاحتياطية لحماية الفترات العاملين ضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جنيف. وقد تعاقب المجلس النرويجي للاجئين على إدارة الفريق الرئيسي. وبغاء على طلب أحد أعضاء فريق الدول و/ أو منسق

التوطين، وخصوصاً فيما يتعلق بالتوجيه الثقافي والدعم النفسي، الذين يجب حدوثهما قبل مغادرة اللاجئين وأثناء مرحلة الاندماج.

وأشارت إريكا فيلر - مساعدة المندوب السلمي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين المتحدة لشؤون الحماية إلى نتائج إعادة التوطين الإقليمية تتجاوز الأمريكتين. وأفادت «يمكن أن يكون لنجاح البرنامج الإقليمي هنا حافز لخطط إعادة التوطين في كافة أنحاء المنطقة في أجزاء أخرى من العالم. وستعكس قدرة الإرادة السياسية، بمشاركة التضامن والمسؤولية الدولية، قدرة التعامل مع العديد من قيود إعادة التوطين في العالم النامي، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأندماج. إن ما نبحت عن إيجاره من خلال هذا البند من خطة عمل المكسيك سيساعد المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على وضع خطتها العالمية لإعادة التوطين، والمحافظة على احترام مؤسسة اللجوء في هذه المنطقة ودول العالم».

وأشار فيليب لافيتشي، مدير مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمريكتين، أن «إعادة التوطين للاجئين الكولومبيين هو مثال ثابت على التضامن بين الدول في منطقة أمريكا اللاتينية، وهو أيضاً ترويج لخطة تعاون الجنوب والتركيز على قدرة المنطقة في إيجاد الحلول والاشتراك في المسؤولية، ولكن يبقى التضامن بين الشمال والجنوب من الجوانب الرئيسية. وفي هذا المجال، نرحب بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة وكندا والسويد والنرويج في هذا الاجتماع».

### الأمين العام الجديد

منذ فبراير/شباط ٢٠٠٦ عين على رأس موظفي المجلس النرويجي للاجئين والجديد عددهم ١٥٠٠ في ٢٠ دولة رئيس سبيد، وهو توماس كوان ارتشر الذي يتمتع بخبرة طويلة في القيادة والعمليات الدولية من الخدمة على أعلى المستويات في القوات المسلحة النرويجية.

الدراسات الإنسانية، سينشر موظفي المجموعة الأولى خلال ٧٢ ساعة. وسيتم انتشار موظفي المجموعة الثانية من خلال الآليات الاحتياطية المؤسسة بين وكالات الأمم المتحدة وشركاءهم من المنظمات غير الحكومية.

للمزيد من المعلومات، أو لتقديم طلب للانضمام إلى قائمة الأسماء، الرجاء المراسلة إلى البريد الإلكتروني [procapia@nrc.no](mailto:procapia@nrc.no)

### تعزيز حماية اللاجئين في أمريكا اللاتينية

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ اشترك المجلس النرويجي للاجئين والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في استضافة مؤتمر عقد في مدينة المكسيك تعهدت فيه ٢٠ دولة من أمريكا اللاتينية بدعم خطة عمل المكسيك وهي سلسلة من الخطوات الثابتة لمعالجة التحديات التي تواجه حماية اللاجئين والنازحين داخلياً في المنطقة. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٦ حضر المجلس النرويجي للاجئين اجتماع متعاقبة في كويت، الإكوادور حيث تبادلت الحكومات وممثلين من المجتمع المدني وموظفي من المفوضية العليا للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة الأفكار حول طرق التعرف على استخدام إعادة التوطين كأداة لتوفير الحماية للاجئين المرحلين في أمريكا اللاتينية.

وقد صمم بند إعادة التوطين في الخطة لمساعدة دول مثل الإكوادور وفينزويلا، حيث لجأ العديد من الكولومبيين، من خلال عرض أماكن بديلة لإعادة التوطين في الدول الأمريكية اللاتينية الأخرى. ويحتوي البند على مبادئ - برنامج من التضامن للإكتفاء الذاتي والاندماج المحلي وبرنامج حدود التضامن ويهدف إلى تحسين قدرات الجالية الموجودة على الحدود لاستقبال وحماية اللاجئين. وضمن روح التضامن الإقليمية، عرضت بعض الدول الأمريكية اللاتينية الأخرى توفير مكان لبعض اللاجئين الذين يعيشون في الدول المجاورة لكولومبيا. وقد تولت البرازيل والتشيلي والأرجنتين القيادة في عام ٢٠٠٥ بعرض إعادة التوطين لحوالي ٢٥٠ لاجئ كولومبي. وأبنت المكسيك والأوروغواي اهتماماً في تطبيق المشاريع التدريبية. وقد أبرز الاجتماع الدور الأساسي الذي لعبته المنظمات غير الحكومية في كل مراحل عملية إعادة

# iDMC

internal  
displacement  
monitoring  
centre

## لاجئو «البيئة»؟ شبكة للنازحين على الانترنت

«لا تقلل أبدا من شأن قدرة أي جماعة صغيرة مكونة من أفراد متحمسين لتغيير العالم، فهم حقا الوحيديون القادرون على إحداث هذا التغيير.»  
مار غريت ميد

من خلال جهات خارجية - يأمل مركز مراقبة النزوح الداخلي في أن يشارك في عملية تفويض النازحين ومنظمات المجتمع المدني، وفي أن يضيف طابع إنساني على عملية النزوح. وستساعد هذه الشهادات المنظمين وصناع السياسة على فهم وتقدير الأثر المعقد والمتغير للنزوح بشكل أفضل، وتحديد أساليب جديدة يتم من خلالها مساعدة المتأثرين بالنزوح.

للحصول على المزيد من المعلومات حول شبكة النازحين، تفضلوا بزيارة الموقع التالي [www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org) أو اتصلوا بان صوفي لويس على هاتف رقم: +٤١ 22 799 0700 أو البريد الإلكتروني: [anne-sophie.lois@nrc.ch](mailto:anne-sophie.lois@nrc.ch)

- ١. [www.grupa484.org](http://www.grupa484.org)
- ٢. [www.refugeelawproject.org](http://www.refugeelawproject.org)
- ٣. [www.memo.rg/eng](http://www.memo.rg/eng)
- ٤. [www.tesev.org.tr](http://www.tesev.org.tr)
- ٥. [www.panos.org.uk](http://www.panos.org.uk)

### المجلس النرويجي للاجئين

يعمل المجلس النرويجي للاجئين على توفير المساعدة العملية للاجئين والمشردين في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين. وكان قد تم تأسيس المجلس في أوسلو عام ١٩٤٦.

[www.nrc.no/engindex.htm](http://www.nrc.no/engindex.htm)

### مركز مراقبة النزوح الداخلي

يشكل مركز مراقبة النزوح الداخلي جزءا من المجلس النرويجي للاجئين وهو عبارة عن منظمة لا تسعى للربح وتهدف إلى مراقبة حركات نزوح الداخلي التي تسبب بها الصراعات. وتوفر قاعدة بيانات مركز مراقبة النزوح الداخلي معلومات متوفرة للجمهور حول الصراعات والنزوح الناجمين عن الصراعات في ٥٠ دولة.

[www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org)  
The Internal Displacement  
Monitoring Centre  
7-9, Chemin de Ballexert  
1219 Châtelaine, Geneva.  
Switzerland  
Tel: +41 22 799 0700  
Fax: +41 22 799 0701  
Email: [ldmc@nrc.ch](mailto:ldmc@nrc.ch)

المعلومات عن القضايا المتعلقة بالنازحين، ومن أجل تعزيز قدرة الجماعات المحلية على جمع ونشر المعلومات، قرر مركز مراقبة النزوح الداخلي دعم جماعات المجتمع المحلي لعمل الأبحاث والتقارير حول القضايا التي تتطلب تحليلا وتحريا عميقا. وفي ديسمبر ٢٠٠٥، قام مركز مراقبة النزوح الداخلي بدعم المنظمات غير الحكومية الصربية، ومجموعة ٤٨٤، لتحضير تقريرا عن حقوق الإنسان الخاصة بالنازحين في مونتينيغرو، والنازحين والعائدين في كوسوفو، ونازحي روما. وقام مركز مراقبة النزوح الداخلي بتكليف ثلاث جماعات محلية - وهي مشروع قانون اللاجئين في أوغندا، ونصب روسيا، والمؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية - لتقييم تنفيذ توصيات ممثل الأمين العام للأمم المتحدة حول النازحين بعد الزيارات التي قام بها للبلدان. ويرجى من هذه التقارير أن تساهم في نشر الوعي حول هذه التوصيات بين الدولة ونشطاء المجتمع المدني وتعزيز استخدامها كأداة لتناول القضايا القائمة المتعلقة بالنازحين. وستوفر كل هذه التقارير بكل اللغات ذات الصلة من أجل تبسيط عملية نشر المعلومات داخل البلاد.

### أصوات النازحين

وفي محاولة لإعلاء صوت النازحين، سيقيم مركز مراقبة النزوح الداخلي بجمع شهادات شفوية وتقديمها في شكل صفحة على الشبكة بالإضافة إلى التقارير والنشرات الأخرى. وسيتم إطلاق هذه المبادرة في كولومبيا بالتعاون مع مجلس اللاجئين النرويجي بكولومبيا، وجماعات مجتمع مدني محلية كثيرة، والنازحون ومنظمة باتوز في لندن، وهي منظمة ذات خبرة في العمل مع الصحفيين وهيئات الاتصال الأخرى لجمع الشهادات الشفهية. ويمنح النازحين الفرصة للتحدث والإفصاح عما بداخلهم بكلماتهم الخاصة حول القضايا التي تفتقهم - فضلا عن نقل احتياجاتهم وأولوياتهم

يسعى مركز مراقبة النزوح الداخلي ([www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org)) - المعروف سابقا بالمشروع العالمي للنازحين - في كل فعالياته التي تشمل على التدريب والمراقبة والدفاع، إلى دعم مهارات المجتمع المحلي وتعزيز علاقته مباشرة بالجماعات التي تتأثر بالنزوح والزاعات.

وفي خطوة تجاه دعم عمل نشطاء المجتمع المدني، وتبعا لطلبات تقدم بها العديد من منظمات وزعماء مجتمع النازحين، وافق مركز مراقبة النزوح الداخلي على استضافة شبكة دولية على الانترنت للمنظمات المحلية التي تعمل على تحسين حقوق النازحين. وتقدم العضوية في هذه الشبكة التي أطلقت في شهر فبراير ٢٠٠٦ فرصة لمنظمات ومجتمعات النازحين لنشر الوعي عن عملهم، وبتنظيم فرصه الدخول في حوارات وتعاون مع المبادرات الأخرى المتعلقة بالنازحين حول العالم. ويتمتع أعضاء شبكة النازحين بفرصة عرض مظهرها محدد من عملهم وخبرتهم على صفحة خاصة على الموقع تسمى «وجهات نظر المنظمات غير الحكومية». وستعمل الصفحة كوسيلة للجماعات المحلية لتبادل الدروس الهامة المستفادة، ومناقشة أساليب الدفاع عن حقوق النازحين، وتحديد التحديات الرئيسية التي تواجه النازحين والمنظمات غير الحكومية المتعلقة بالنازحين. وكل ثلاثة شهور ستقوم منظمة عضو في الشبكة بعرض وجهة نظرها على هذه الصفحة. ومن خلال هذا الإطار الخاص بشبكة النازحين، يُخطط مركز مراقبة النزوح الداخلي لتنظيم مؤتمرا دوليا مع جماعات مجتمع مدني متعلقة بالنازحين في عام ٢٠٠٦. وسيجسد الاجتماع مجال نشاطات الشبكة وسيقيم منتدى لتبادل الخبرات وتطوير الشراكات الدولية والإقليمية.

### دعم نشطاء المجتمع المحلي

وفي ظل جهد كلي لتقديم المزيد من



Refugee  
Studies  
Centre

# حق العودة: النازحين داخلياً في آتشيه

إيفا لوتا هيدمان

عملية السلام، وتقديم الضمانات الأمنية، وعند الحاجة، استضافة مهرجان سيجوكو لتبني المصالحة (مراسم تقليدية للاستقبال أو السماح، ولا يمكن تحقيق العودة الآمنة وإعادة الاندماج دون إجراء كبير يتميز بالشفافية والمشاركة.

ومع اقتراب الانتخابات، عملت لجنة مراقبة آتشيه ومجموعات منعية أخرى على توفير المكان لحكومة أندونيسيا وحركة حركة أسبيه الحرية الانفصالية والجيالات الأخرى لمناقشة وجهات نظرها في مذكرة التفاهم، ولكن كان بد اقترح تحريك كل عملية السلام على في آتشيه المناقش في المجلس التشريعي الوطني. ونظر النازحين داخلياً بسبب النزاع الذين يمتنون العودة إلى جبايتهم في مرتفعات وسط آتشيه إلى هذا التطور بقلق كبير. وقد لا يكون المسؤولين الحكوميين المؤيدين لهذا القسم من المعاهدة مخاطرين فقط بعملية السلام ولكنهم أيضاً قد يقومون بانتهاك للمبادئ التوجيهية.

إيفا لوتا هيدمان هي مسؤولة البحث أقدم ار إس سي، البريد الإلكتروني: [eva-lotta.hedman@qeh.ox.ac.uk](mailto:eva-lotta.hedman@qeh.ox.ac.uk) [www.fmreview.org/pdf/hedman.pdf](http://www.fmreview.org/pdf/hedman.pdf)

للمزيد من المعلومات حول آتشيه، راجع تقرير البنك الدولي حول مراقبة النزاع في آتشيه [www.conflictanddevelopment.org/Home.php](http://www.conflictanddevelopment.org/Home.php)

١. مشروع الاتحاد الأوروبي، والقوق، وسويسرا وخمسة دول من جمعية الأمم الاسوية الجنوبية الشرقية [www.aceh-mm.org](http://www.aceh-mm.org)
٢. نموذج مفضل تقرير اسبون النازحين داخلياً في العلاقات المضيفة [www.humanitarianinfo.org/sumatra/reliefrecovery/livelihood/docs/doc/UNORCIDPainforFamiliesSampleSurveySummaryReport-140206.pdf](http://www.humanitarianinfo.org/sumatra/reliefrecovery/livelihood/docs/doc/UNORCIDPainforFamiliesSampleSurveySummaryReport-140206.pdf)
٣. وفقاً لمركز الدراسات الإنسانية والتنمية الاجتماعية، وهي منظمة غير حكومية محلية تعمل في يدى مع النازحين داخلياً، أن هناك حوالي ٥٠٠٠ شخص يسعون في بداية مارس، مقالة المؤلف، ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦.

تعرضت منطقة آتشيه إلى الكثير التغييرات السياسية، ولكن نسبة ضئيلة فقط من أولئك النازحين عادوا إلى ديارهم بسبب إعصار تسونامي الذي وقع في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ أو بسبب النزاع السابق مع المتمردين.

بدأ البعض بالعودة إلى وسط آتشيه حيث توجد مجموعات المقاومة الشعبية - غير المشمولة في مذكرة التفاهم - وقد حظوا بتأييد رجال الأعمال المحليين وكل من المسؤولين المدنيين والعسكريين. وفي ١٠ ديسمبر/كانون الأول، بدأ حوالي ٥٠٠٠ نازح داخلي بسبب النزاع في بيدي وبريون بالعودة. وفشل المسؤولون الحكوميون المحليين في تأمين وسائل النقل التي وعدهم بها، مما جعل النازحين داخلياً يحاولون رحلة العودة المخططة لها إلى مسيرة احتجاج قبل أن ينتهوا إلى نقلهم وشاحنات وحافلات إلى المرتفعات الوسطى حيث أسسوا مخيمات على طول الطريق الرئيسي.

وقد عانى هؤلاء النازحين الداخليين بسبب النزاع في وسط آتشيه من نقص المواد الغذائية وأجبروا خوفاً وأجبروا على الرحيل على يد الجيش والشرطة، بالإضافة إلى التخللات من المسؤولين الحكوميين الذين أرادوا الإقلال من قيمة أصواتهم الجماعي. وكان هناك أيضاً تقارير عن العنف الذي يستهدف عودة النازحين داخلياً و/أو ممتلكاتهم، وحالات القتال مع الشباب المحلي أو (السابق) المقاومة الشعبية في الأماكن التي رفض فيها الزعماء المحليين توفير ضمانات أمنية. وبقيت هناك مخاوف مباشرة حول الظروف العامة لمخيمات التغير، التي أصبحت طرق الوصول إليها أكثر صعوبة إضافة إلى قيود مراقبة انتشارها وانتقالها إلى القرى الموجودة في المرتفعات الوسطى. وهناك أيضاً مخاوف من القضية الأوسع أو الأقل للأمن خصوصاً في الجبال التي لا يوجد فيها ضمانات أمنية متفق عليها مع المسؤولين المحليين.

وتفيد المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي بأن على السلطات واجب ومسؤولية أساسية لإعداد الظروف والطرق التي تسمح بعودة النازحين داخلياً طوعاً وفي ظروف آمنة وبكرامة. وعلى أقل قدر، يجب أن يملن المسؤولون الحكوميون المحليون عن التزامهم نحو تأييد ودعم

وفي أغسطس/آب ٢٠٠٥ وقعت مذكرة تفاهم بين الحكومة الأندونيسية وحركة أسبيه الحرية الانفصالية. وأشرفت لجنة مراقبة آتشيه بنجاح على انتقال الجيش والشرطة الأندونيسية وتسليم أسلحة حركة أسبيه الحرية الانفصالية. وقد حلت حركة أسبيه الحرية الانفصالية جناحها العسكري علناً وذلك لتشارك في الانتخابات الحكومية المحلية القادمة. وبالتالي هبطت انتهاكات حقوق الإنسان بشكل كبير.

وفي هذا السياق، ومن المثير بدرجة أكبر هو أن حياة النازحين داخلياً بقيت، في نواحي مهمة، معروفة بنزوحهم. وقد اشتركت شريحة صغيرة لأكثر من نصف مليون نازح بسبب إعصار تسونامي في آتشيه وجزيرة نياس بشكل نشط في إعادة البناء. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، بقي حوالي ٨٠ ٪ في أنواع من الملاجئ المؤقتة، حيث يعاني الموقع في أغلب الأحيان من التصريف السيء للمجاري والانزعاج عن العديد من الملاجئ الأخرى مما يزيد من صعوبة الوصول إلى الوظائف والخدمات الصحية والتعليمية.

واقترح مسح أجري مؤخراً على النازحين داخلياً في العائلات المضيفة بأن مثل هذه الترتيبات، التي تضمنت العيش مع الأقرباء، استمرت لوقت أطول من تلك المخطط لها. ويعيش أكثر من نصف أولئك النازحين داخلياً الذين وقع عليهم المسح مع نفس الجبال أو العائلات المضيفة منذ ضرب إعصار تسونامي. وقد كان للدمار و/أو إعادة البناء غير المنجز لبيوتهم مما أكثر الأسباب الواضحة بشكل عام للبقاء لفترة طويلة مع العائلة المضيفة.

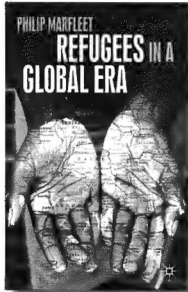
وقبل إعصار تسونامي كان العدد المقدر للنازحين داخلياً ١٢٠٠٠٠ نازح ممن أجبروا على ترك بيوتهم من قبل عمليات التمرد المعادية. وبسبب وجود حركة أسبيه لما بعد تسونامي، أدى ذلك النزاع إلى بقاء النازحين مختفين بشكل كبير. ولكن على إثر إتفاقيات السلام ونزع السلاح،

# منشورات

info@rb.se، هاتف: ٩٠٠٠ ٦٩٨ ٨  
+٤٦

اللاجئون في زمن العولمة

بقيم فيليب مارفليت: ٢٠٠٦، ٢٤٤ صفحة.  
الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠-٧٧٧٤٠-٣٣٣  
١٩٩٩، ٠٣٣٣ جنيه استرليني.



يدرس الكتاب التغيرات التاريخية لأزمات المهاجرين واللاجئين من جبهة الهجرة والحرب والبحث عن ملجأ. ويسلط الضوء على الصراعات والتناقضات الموروثة في نظام العولمة ويحلل سياسة اللجوء في أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا. فيليب مارفليت هو مدير مركز أبحاث اللاجئين التابع لجامعة شرق لندن، بريطانيا. يمكنكم طلب الكتاب من (أمريكا وكندا) [www.palgrave.com](http://www.palgrave.com) ([www.palgrave-usa.com](http://www.palgrave-usa.com)). orders@palgrave.com

إذا كنت ترغب في المساعدة لتدعيمات منظماتك أو كنت ترغب في تركيز مطبوع أو كتاب ما لتقسم للنشر أو في مجئنا الرجاء إرسال التفاصيل الكاملة لتفككت لنا وإذا أمكن صورة عن غلاف الكتاب.

IASFM العاشر: ١٨-٢٢ يونيو ٢٠٠٦  
تورنتو - كندا

وهو تجمع المؤتمر البيئة الدولية لدراسات الهجرة القسرية IASFM والذي يقود مركزين في العلم ويستضيفه مركز دراسات اللاجئين في جامعة يورك في تورنتو، كندا. يمكنكم الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع: <http://iasfm10.org>

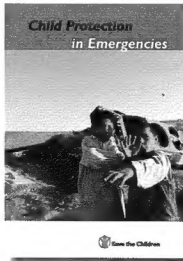
مارس ٢٠٠٦، ٥٦ صفحة. الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠-٥٨٠٣٠٠-١  
٢٠٠٤٧. وعلى الموقع الإلكتروني [www.womenscommission.org/pdf/fuel.pdf](http://www.womenscommission.org/pdf/fuel.pdf)

نتائج مشروع تجري طرق لتخفيض ضعف النساء والبنات المهجرات أمام العنف الجنسي أثناء جمع الحطب. وعرض المشروع لتقييم خيارات الوقود البديلة، وتقنيات جمع الحطب واستراتيجيات الحماية الأخرى المناسبة للسباق المحلي وفي كل مراحل الطوارئ. واستند المشروع على مراجعات المكتب للأحوال المختلفة للنازحين داخليا ولللاجئين حول العالم وإضافة إلى زيارة مواقع دارفور ونيبال للاتصال: ١٢٢ شارع ٤٢ شرق، نيويورك ١٠١٦٨، الولايات المتحدة الأمريكية. هاتف: ٣٠٠-٣٠١-٢١٢ +

حماية الأطفال في حالات الطوارئ

منظمة إنقاذ الأطفال السويدية والتحالف العالمي لإنقاذ الأطفال. ٢٠٠٦، ٥٦ صفحة. الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠-٣-١٩٦-٧٣٣١-٩٧٨. وعلى الموقع الإلكتروني:

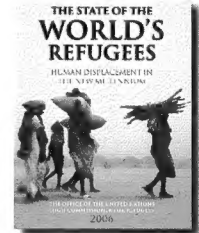
<http://se-web-01.rb.se/Shop/Archive/Documents/3237Child%20Protection.pdf>



تؤمن منظمة إنقاذ الأطفال بأن نشاطات حماية الأطفال يجب أن تستهدف مجموعة من الممثلين والأنظمة والعمليات والمؤسسات. وي طرح التقرير المشاكل، والمبادئ العامة وتوصيات للعمل من أجل تحقيق هدف حماية الأطفال الموجودين في حالات الطوارئ. للاتصال: منظمة إنقاذ الأطفال السويدية: [www.rb.se](http://www.rb.se)، البريد الإلكتروني:

وضع لاجئي العالم: النزوح البشري في الألفية الجديدة

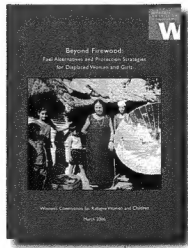
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مارس/آذار ٢٠٠٦، ١٦،٩٩ جنيه استرليني. ٣٤٠ صفحة. الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠-١٩٠-٩٢٩٠٩-٥-٤



تتضمن فصول الكتاب على التغييرات التي طرأت على قضايا اللجوء، وأمن اللاجئين، والاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة باللاجئين، ونشر قضايا اللاجئين، وإعادة التفكير بحلول ممتدة، والنزوح الداخلي وتحسين سبل المشاركة بالمسؤولية. نشرت مطبعة جامعة أكسفورد: [www.oup.co.uk/isbn/0-19-929095-4](http://www.oup.co.uk/isbn/0-19-929095-4)

ما بعد الحطب: بدائل للوقود وإستراتيجيات لحماية النساء والبنات المشرذات المهجرات

لجنة المرأة للنساء والأطفال اللاجئين.



# أصوات النساء الصادرة من مخيمات نيبال

المخيم يوظفون على الاستماع إلى الراديو ومتابعة الأخبار. حتى الآن، أرى كبار السن في المخيم ما يزالون يستمعون إلى أجهزة الراديو القديمة وما زال الأمل يملأ قلوبهم. ولكني ما زلت أتعجب، لماذا مازال العالم يتجاهلنا، بل أنه لا يرانا؟ وما زال الأبرياء يموتون يوميا بسبب نقص الحقوق الأساسية، بينما يشغل دعاة حقوق الإنسان أنفسهم بتنظيم برامج ومناقشات حول حقوق الإنسان. فنحن عندما نسمع عن حقوق الإنسان نعجب بها، ولكنها كلها حبر على ورق.

غالبًا وبشكلًا أساسيًا منظمة "الأصوات من أجل التغيير"، وهي منظمة تجمع نساء المخيم لمناقشة وإيجاد حلول لمشاكلهم. للمراسلة: [voiceforch@wlink.com.np](mailto:voiceforch@wlink.com.np)

نحن أيضا نريد أن نعيش وننقدم في الحياة. نرفع أصواتنا لتغير حياتنا.

البوتانية مع الحكومة النيبالية إلى حل، بل يبدو أنهم يتجاهلون المشكلة، ويبدون كل تلك الجهود الساعية إلى حل هذا الوضع. أشعر أن لو كان الشعب البوتاني واعيا سياسيا- كما هو الحال مع بعضنا الآن- لما تركنا بوتان فقط ولكننا وجئنا حل للمشكلة ونحن في داخل بوتان، لأن حياة المهاجرين هي حياة تعيسة، ولا توجد لها نهاية.

بنغالا

عندما وصلت إلى مخيم اللاجئين، رأيت الأسقف البلاستيكية التي تطيرها الرياح، فقط كان الجو جافا ومظريا، ولم يكن هناك أي شخص للاعتناء بنا، ولا طعام ولا عناية صحية، إضافة إلى العديد من الوفيات وخاصة الأطفال. وبعد ذلك، وصلت وكالات مثل الاتحاد اللواري العالمي، وكاريتاس نيبال، وأوكسفام البريطانية، والمفوضية السامية للاجئين، لتقديم الطعام والأدوية والتطعيم. وحالما وصل المسؤولون، ارتفعت آمالنا بالعودة إلى منزلنا، وقد كان الناس في

في عام ١٩٨٩، تبنّت حكومة بوتان سياسة "وطن واحد شعب واحد" لفرض ثقافة وديانة ولغة ناغالونغا السائدة عبر الدولة. وقد منع استخدام اللغة النيبالية التي يتحدث بها اللوتساييس في جنوب بوتان، كما حرق كل الكتب بهذه اللغة. وفي سبتمبر ١٩٩٠ أشعلت مظاهرة سلمية إجراءات انتقامية من الاعتقالات والحبس والتعذيب، هاجر على إثرها ١٠٠ ألف لوتاني إلى نيبال. جئنا نوبين وبنجالا شيتري هما الآن في سن الثلاثينيات، وقد أبعدنا عن نيبال إلى المخيمات منذ ١٥ عاما.

غانغا

كنت أقول لمعلمتي وأنا طفلة في المدرسة في بوتان أنني سأصبح محامية. وعندما كنت أدرس في مدرسة المخيم، سألتني أحد الأطفال عن طموحي. وللأسف لم يكن لدي أي جواب على ذلك. تلاشى كل هدف لي في الحياة، وأصبحت الحياة بالنسبة لي حالة غير واضحة نعيشها يوما بيوم. حتى الآن لم نتوصل الحكومة

Why have you forgotten us?  
Refugees of Bhutan

